القراءة للجميع
مكتبة الأسرة
٢٠٠٨

سلسلة العلوم الاجتماعية

المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي

١٩١٩ - ١٩٤٥

دكتورة لطيفة محمد سالم



المرأة المصرية
والتغيير الاجتماعي



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د. ناصر الأنصاري

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
المجلس القومي للشباب
وزارة التنمية الإقتصادية

تصميم الغلاف
د. إيناس حسني

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

المرأة المصرية
والتغيير الاجتماعى
١٩١٩-١٩٤٥م

دكتورة لطيفة محمد سالم

المرأة المصرية والتغير الاجتماعى

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : أحمد رأفت

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

سالم ، لطيفة محمد

المرأة المصرية والتغير الاجتماعى، ١٩١٩ - ١٩٤٥م/ لطيفة محمد سالم.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

٢٥٦ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك : ٥ - ٥٠٩ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ المرأة المصرية . ٢ - التغير الاجتماعى.

أ - العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٩٠٣ / ٢٠٠٨

I.S.B.N 978 - 977- 420 -509 - 5

ديوى ٣٠١,٤١٢

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها .. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع. ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى

يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد يطور القوى الاجتماعية، ويقوم على منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش، ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

لعبت المرأة المصرية - ولا تزال - دورًا بارزًا فى تاريخ العمل العام والحياة الاجتماعية والسياسية لمصر، لاسيما مع بدايات القرن العشرين، إذ تعددت أدوارها فى كثير من ميادين التربية والثقافة والعمل الأهلى والعلوم، كما شاركت فى إرهاصات الحركة الوطنية التى بلغت ذروتها فى أحداث ثورة ١٩١٩، وقدمت العديد من النماذج المضيئة فى تاريخ الحركة النسائية أمثال هدى شعراوى ونبوية موسى وسيزا نبراوى وصفية زغلول وغيرهن كثيرات ممن يزخر بسيرهن هذا الكتاب، فى محاولته لتقديم بانوراما كاشفة للأوضاع التى عاشتها المرأة المصرية فى واحدة من أدق فترات تاريخ مصر الحديث (١٩١٩ - ١٩٤٥)، والتى استطاعت خلالها أن تجابه العديد من التحديات لتشكل وتبلور معالم الطريق الذى سارت على دربه منذ ذلك الحين وحتى الآن، فانتزعت بكفاحها ومثابرتها الكثير من المكتسبات والتطلعات التى كانت تصبو إليها آنذاك. مستفيدة من اندفاع عجلة التطور الاجتماعى والتغيرات التى اجتاحت المجتمع المصرى، وانعكست آثارها على شتى المجالات، إذ تضافرت جملة من الظروف ساعدتها على إزاحة الستار عن جمودها والتخلص من انزوائها، فخرجت لتشارك الرجل فى مختلف الميادين متسلحة بعقيدتها والإيمان بقضيتها دون أن تنقصها العزيمة والإصرار، فاستطاعت أن تكلل جهودها بالكثير من النجاحات التى توجت بإنشاء المجلس القومى للمرأة عام ٢٠٠٠ والذى يعد بمثابة وزارة لها تعنى بشئونها وتدافع عن حقوقها وتذلل العقبات التى تعترض مسيرتها. وهو ما حدا بالدكتورة لطيفة سالم إلى وضع تلك الدراسة التى تعرض فى مستهلها لحالة المرأة عبر عصور مصر

التاريخية (قبل ثورة ١٩١٩) والتيارات الفكرية التى ارتبطت بتحريرها. لتنتقل بعد ذلك إلى رصد الدور الذى لعبته المرأة فى العمل الوطنى والسياسى والذى توهج مع مشاركتها فى مظاهرات ثورة ١٩١٩ واجتماعاتها، وتأسيس التنظيمات النسائية التى بدأت بلجنة الوفد المركزية للسيدات، والتى كانت بمثابة النواة التى تبلورت حولها وتفرعت عنها تنظيمات أخرى تعبر عن رغبة المرأة فى المشاركة السياسية وإحساسها بمسئوليتها تجاه وطنها وبواجبها فى العمل على تحريره والنهوض به. ولذلك جاءت مشاركتها فى العمل الاجتماعى على نفس القدر من الأهمية التى حظيت به مشاركتها السياسية، وذلك من خلال إنشائها للعديد من الجمعيات ومؤسسات العمل الاجتماعى التى سعت من خلالها إلى تحسين أوضاعها وخدمة المجتمع. ومن ثمَّ تنامى وعيها وازداد إدراكها لأهمية الثقافة والتعليم كركيزتين أساسيتين فى تشكيل وتكوين المرأة الجديدة، وأنشئت لها المدارس والمعاهد وفتحت الجامعة أبوابها للراغبات منهن فى إتمام تعليمهن، فتفوقن على زملاهن وأرسل بعضهن فى بعثات إلى الخارج. وكان لكل ذلك أثره الكبير على الارتقاء بأوضاع المرأة بعد تحريرها من القيود التى لازمتها زمنًا طويلاً.

كما يعرض الكتاب لدور المرأة المصرية فى ميدان العمل بعد خروجها إلى الحياة العامة ومشاركتها فى العديد من الوظائف كالتدريس والصحافة والمحاماة والتجارة والبوليس والفنون والطيران، فضلاً عن تجاوز حدودها الإقليمية للمساهمة فى النشاط الدولى من خلال المشاركة فى العديد من الهيئات واللجان الدولية المعنية بقضايا المرأة والنهوض بها، وهو ما يؤكد المكانة الرفيعة التى وصلت إليها المرأة المصرية.

وقد سبق للدكتورة لطيفة سالم - أستاذ التاريخ الحديث بجامعة بنها - أن قدمت العديد من الإسهامات التى أثرت بها المكتبة التاريخية العربية، وفى مقدمتها أعمالها عن الملك فاروق، وكتابها المهم عن «أزمة السويس» الذى قدمته مكتبة الأسرة منذ عامين، بالإضافة إلى هذا الكتاب الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٤ وتقدمه مكتبة الأسرة هذا العام فى طبعة جديدة.

مقدمة

فى عام ٢٠٠٠ تأسس المجلس القومى للمرأة الذى يُعد بمثابة وزارة لها، تعنى بأمورها، وتعمل على رقيها، وتذلل العقبات التى تواجهها، ويمكن القول إنه بعد مرور ثمانى سنوات على إنشائه، حدث تطور كبير لأوضاع المرأة، إذ حصدت ثمار كفاح استمر زمنًا طويلاً.

وإيمانًا بمبدأ التواصل التاريخى من ناحية، واستحضار الماضى وضخ الدماء فى شخصياته ووقائعه لينطق بما حدث من ناحية أخرى، رأينا أن نسترجع الشريط الذى زخر بمجهودات المرأة عبر ما يقرب من مئة عام، ونُسجل اللقطات، لنتابعها ونقف عند محطات لنتعرف على نشاطها، ثم لتصاحبنا مرة أخرى عبر مشوارها الذى هو شاهد على ما قدمته لبنى جنسها.

وتمثل الدراسة محاولة لتصوير واقع عاشته المرأة المصرية فى فترة لها وزنها من تاريخ مصر أمكنها من خلالها أن تجارى

الأحداث وتتجرف معها. وفى الواقع كان للتطور الذى مر به المجتمع المصرى، وللظروف التى تضافرت بأنواعها لتخلق واقعًا يخضع لمؤثرات جديدة، الأثر على المرأة التى أحست بأهمية دورها بعد أن أزاحت الستار عن جمودها وتخلصت من انزوائها، وخرجت لتشارك فى جميع الميادين متسلحة بعقيدتها، والإيمان بقضيتها لتحارب الرافضين لتبوئها المركز الذى تجاهد من أجل الحصول عليه، لتعلن من على منبره نجاحها فى تحقيق مطالبها.

وعلى هذا الطريق الطويل والشاق، وتلك المصاعب التى واجهت المرأة فى كل خطوة تخطوها، تتعثر مرة، وتتقدم أخرى، وترفض الظروف التى تخضع لها، وتعمل على الإطاحة بها، وتطالب بحقوقها، وترفع صوتها، وتقدم على قلمها وتتحدى وتتمرد مسيطرًا عليها الإصرار وقوة الإرادة والعزيمة، فهى لا تتراجع، وإن تكاتفت العوامل لتعوقها تكافح لتتخطاها، مستخدمة جميع الوسائل التى تمكنها من الوصول إلى أغراضها، وإن لم يكن بالطرق القانونية، ولكن بالواقع الذى فرض نفسه، وأخذ بيدها وأقنع الجميع بالحالة الجديدة التى وصلت إليها.

ومن هذا المنطلق كان لقائى مع المرأة، فتتبعت خطواتها ونفذت إلى أعماقها ولازمتها فى جهادها وانتقلت معها عبر أعمالها، ومن خلال تلك المعايشة خرجت هذه الدراسة، لتطرق قضايا جوهرية أثرت فى المرأة، وشكلت التغييرات التى طرأت عليها.

أما عن الفترة الزمنية التى تم اختيارها لتكون موضوع الدراسة،

والممتدة بين عامى ١٩١٩، ١٩٤٥ أى ما يقرب من ستة وعشرين عاما، فلها أسبابها، إذ أنها تموج بأحداث مختلفة عاشتها مصر، وأثرت فى تاريخها بصفة عامة، وتاريخ المرأة بصفة خاصة.

لقد كانت البداية مع ثورة ١٩١٩، تلك التي انطلقت تحمل الشعلة بعد ظلام دامس للاحتلال البريطانى الذى جثم على صدور المصريين حوالى سبعة وثلاثين عاما، وما حاق بمصر أثناء ذلك من استبداد ومرارة. ومن ثم فإن الثورة عُدت إيذانا ببدء صحوة جديدة، حيث فجرت المشاعر الوطنية التي وحدت القوي الاجتماعية ضد المحتل، إذ طغى الانتماء الوطنى الذى فرض نفسه على المجتمع، وأصبح هناك لا فرق بين مسلم ومسيحى ورجل وامرأة، أى حدث نوع من الانصهار، وهنا بدأت مسيرة تحرير المرأة عمليا، لأن هذا التحرير غدا قرينا بتحرير الوطن.

وتداعت أحداث الثورة، وتمخضت عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ونالت به مصر استقلالها الذى لم يكن كاملا، وأعقبه ددستور ١٩٢٣ فأدخلها فيما عرف باسم الحقبة الليبرالية. ومضت الأحداث فى طريقها، فهناك الأحزاب والبرلمان والقصر والإنجليز ثم الحركة الوطنية، الجميع خضع للظروف التى فرضت نفسها، فالصراعات قائمة، والمفاوضات صعبة، وحرب عالمية ثانية قاست منها مصر الأمرين انتهت عام ١٩٤٥، وهو ا‌ا‌مام الذى توقفت عنده الدراسة، والسبب أن النتائج التي تمخضت عن تلك الحرب كان لها الأثر البالغ علي المجتمع، وبالتالى علي المرأة فيما يتعلق بالأحوال

السياسية، والأوضاع الاقتصادية، وما أسفر عن ذلك من متغيرات اجتماعية ومؤثرات ثقافية، فمن المعروف أن المدة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هى الفترة الصاخبة، حيث ماجت مصر بالتيارات المختلفة، ودلت أحداثها على أن هناك نظاما يتصدع، و قد أضحى قابلا للانهيار فى أية لحظة.

فى هذا المناخ المفعم بالتفاعلات، جاءت الدراسة التى بين يدى القارئ، وقد ضمت بين دفتيها خمسة فصول، فضلاً عن فصل تمهيدى وآخر ختامى.

ويحمل الفصل التمهيدى عنوان «المرأة قبل ثورة ١٩١٩» وهو مدخل يعرض عرضا سريعًا لحالة المرأة من خلال عصور مصر التاريخية، وأسس التحديث لسياسة محمد على، والتجديد الذى أقدم عليه إسماعيل، والتيارات الفكرية التى ارتبطت بتحرير المرأة، ونتائجها العلمية المتمثلة فى الحركة الثقافية وانعكاساتها.

ويشمل الفصل الأول «العمل السياسى» الدور الذى لعبته المرأة فى ثورة ١٩١٩ باشتراكها فى المظاهرات واجتماعاتها، وتأسيس التنظيمات النسائية التى بدأت بلجنة الوفد المركزية للسيدات، ومن خلالها تم التخطيط لاشتراك المرأة فى سياسة حزب الوفد من أجل القضية الوطنية، وخضوعها للمؤثرات التى طرأت على الحزب وانجرافها فى تيار الانقسامات التى أسفرت عن ميلاد اللجنة السعدية للسيدات والاتحاد النسائى المصرى ثم لجنة السيدات الأحرار. ومضى كل منها يعمل بالطريقة التى تتفق مع الانتماء

السياسى، وإن تجمعت حول رغبة المرأة فى المشاركة السياسية وإحساسها بمسئوليتها تجاه وطنها، وبواجبها فى العمل على تحريره والنهوض به، وشوهدت الدلائل التى سجلت للمرأة مواقفها الوطنية الحماسية. وبالطبع شكلت مسألة حصول المرأة على حقها السياسى فى الانتخاب والترشيح مسألة جوهرية فى كفاحها، وبذلت كل المساعى، واستخدمت جميع الطرق، لتمكنها من دخول البرلمان حتى تتم مشاركتها للرجل، ولكن لم يتحقق ذلك.

ويحتوى الفصل الثانى «المشاركة الاجتماعية» على المؤسسات التى أنشأتها المرأة للعمل الاجتماعى الذى وجدت فيه المناخ الملائم للظهور، ولإثبات شخصيتها من ناحية، وخدمة المجتمع من ناحية أخرى. وبالطبع كانت الجمعيات هى الأساس الذى اعتمدت عليه فى تنفيذ سياستها. وتعددت تلك الجمعيات وكثرت، وبذلت القائمات عليها المجهودات، وتنافسن فى الوصول إلى النتائج التى وضعها برنامج كل جمعية، واستمرت الخطوات العملية والتحركات لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فطرحت المطالب التى التمست تغييرًا جوهريًا فى وضع المرأة على المسئولين وفى الصحافة، وأُعلنت فى الاجتماعات ترددت فى اللقاءات، ولقيت الكثير من التشجيع والتأييد، وشغلت الرأى العام ردحًا من الزمان.

ويوضح الفصل الثالث «التعليم والثقافة» الأهمية التى اعتُمد عليها فى تشكيل وتكوين المرأة الجديدة، وفيه اتضحت السياسة التعليمية التى أجبرتها الظروف على الاهتمام بتعليم البنات،

فأُنشئت المدارس والمعاهد وأُرسلت البعثات. وكان الإدراك والوعى واضحين فى هذه المسألة، وقد تمكنت الفتاة من إثبات قدرتها مما أجبر المسئولين على التوسع فى التعليم، وما لبثت الجامعة أن فتحت أبوابها للراغبات فى إتمام تعليمهن، فدخلنها بكل ثقة وتفوقن فيها على زملائهن. أيضًا مثلت عملية نشر الثقافة بين النساء مهمة ملموسة كُللت بالنجاح، وتهيأت لها الفرصة، فحالفها التوفيق فى إتمام رسالتها. وقد أثر المجال التعليمى عامة على وضع المرأة وكيانها وبلور شخصيتها، بعد أن تحررت من قيودها ووأدت الجهل الذى لازمها زمنًا طويلاً.

ويُصور الفصل الرابع «ميدان العمل» التقدم الكبير الذى وصلت إليه المرأة بعد أن تفجرت قضية خروجها إلى الحياة العامة وانتصرت على النظرية التى تنادى ببقائها فى بيتها، وأن مهمتها العمل داخله وليس خارجه، وتعددت المجالات التى عملت فيها. وفى البداية فرضت مهنة التدريس نفسها عليها، فعملت بها ونجحت فيها، وتغلبت على الصعوبات التى واجهتها. والتحقت المرأة بالوظائف العامة، ورغم التضييق التى حوصرت به فإنها تمسّكت بوظيفتها. وجاء عمل خريجات الجامعة ليضع الأسس الراسخة لحق المرأة فى العمل بعد أن تساوت شهاداتها مع الرجل، ووضح الأمر مع المحاميات ثم باقى الخريجات. وكان عمل المرأة بالصحافة تغييرًا مهمًا، لأنه أعطاها المكانة فى الوقت التى تمكنت فيه من تبنى قضاياها وعرضها وإثارة الأفكار والآراء حولها، ونجاحها فى تحقيق كثير من أهدافها. كذلك شاركت المرأة فى الميدان التجارى،

وقادت الطائرة، وعملت فى البوليس، وامتهنت الفن بأنواعه، التمثيل والإخراج والموسيقى والفن التشكيلى. وأخيرًا هناك العاملات اللاتى طحنتهن ظروف الحياة، وشاء قدرهن أن يكن أسفل السلم الاجتماعى رغم محاولات التحسين من أوضاعهن.

ويُبرز الفصل الخامس «المطالب فى دور التحقيق» جهاد المرأة فى تحسين قوانين الأحوال الشخصية، ووضع حد للجنوح الذى استغلته أيدى العبث عن طريق الترخيص الذى منح فى عدة قضايا أنزلت بقدر المرأة، منها الزواج ونجحت فى وضع قواعد له، وتعدد الزوجات ومحاربته، والطلاق والمساعى لتقييده والحد مما يتبعه من إجراءات قاسية، والنسل وتحديده، والمبالغة فى طلب المساواة التامة مع الرجل، ثم الثورة على الحجاب وإقصائه، وإعلان السفور وتشجيعه، والاختلاط والدعاية له، وردود الفعل على المجتمع عامة والمرأة خاصة.

ويُركز الفصل الختامى «النشاط الدولى» على المجهودات التى قامت بها المرأة خارجيًا وداخليًا من أجل القضايا الدولية، وخاصة ما يمس منها أوضاع المرأة، وقد برهنت المرأة المصرية من خلال المؤتمرات والأحداث أنها كفء لمسايرة المرأة الأوروبية ولا تقل عنها فى الرأى والفكر، ولم يثنها عن عزمها العقبات التى اعترضتها، فأثبتت قدرتها وأوضحت النتائج المرضية للمبادئ التى نادت بها، وحققتها، بعد أن برزت على الصعيد الدولى لتكون شاهدة عيان للجميع، لما وصلت إليه المرأة المصرية من قدرة ومكانة ورقى.

وفى النهاية جاء الحصاد ليجمع نتائج الدراسة التى يتبين منها أنها اعتمدت على الدوريات بالدرجة الأولى، والبحث فيها لاستخلاص المعلومات ومقارنتها للوصول إلى الحقائق ليس بالأمر الهين، حيث منها الممزق والمتآكل والمفقود، مما استلزم وقتًا وصبرًا ومثابرة لغزل الخيوط ونسجها، لتعطى الشكل المتكامل للدراسة، كما كان للوثائق والمراجع الموقع على خريطتها.

وأخيرًا فإن الأمل يحدونى أن يتحقق الهدف الذى وضع من أجله هذا العمل.

وعلى الله قصد السبيل.

د. لطيفة محمد سالم

مدينة نصر

١٥ يناير ٢٠٠٨

● الفصل التمهيدى

المرأة قبل ثورة ١٩١٩

تمتعت المرأة المصرية بمكانة عالية طوال التاريخ، ففى العصر الفرعونى نالت حقوقها بأنواعها المختلفة، وتبوأت المراكز، وحصلت على السلطة، وتمتعت بالمساواة مع الرجل، وبينما تمكنت المرأة الأرستقراطية من الوصول إلى العرش، استطاعت أختها الريفية الإسهام فى ميدان العمل، ومن هنا تدعم موقفها ومثلت كيانًا له وجوده الراسخ فى المجتمع.

ومع دخول الإسلام مصر، أعطى للمرأة حقوقها، فأصبح لها حرية التصرف فى أموالها، وحق اختيار زوجها، وحق طلاقها إذا اشترطت ذلك فى العقد عليها أو بسبب مرض الزوج، أو غيابه لمدة طويلة، أو هجره لها، وحق معلوم فى الميراث بالإضافة إلى إلزام الزوج بمصروفاتها، وأجاز لها الاتجار والخروج من منزلها لاكتساب معيشتها بالطرق المشروعة، والاشتغال بالوظائف، فلها أن تكون قاضيًا، ولكن فى غير العقوبات، ووزيرًا وقائدًا للجند، وأجمع الفقهاء على أنه ليس للزوج منع زوجته من العمل إلا إذا كان

اشتغالها يفوت عليه حقًا من حقوق الزوجية أو ينجم عنه ضرر، وفرض الإسلام عليها العبادة والجهاد وتحصيل العلم وطاعة زوجها فيما هو طاعة لله وعدم الامتثال فيما هو معصية[1]. وبذلك عنيت الشريعة الإسلامية بالمرأة وبمركزها الاجتماعى، وقد برزت شخصيات نسائية فى التاريخ الإسلامى كان لها دورها فى الركب الحضارى.

وبخضوع مصر للدولة العثمانية تقلصت رويدًا رويدًا تلك الامتيازات التى حظيت بها المرأة حتى دخلت فى دائرة القيود والأغلال، إذ فرض عليها الحكم الجديد أن تعيش فى ظل نظام الحريم، ولابد أن تتبع خطواته، فبمجرد أن تصل الفتاة سن البلوغ تحدد إقامتها داخل بيت أهلها حتى تنتقل إلى بيت زوجها لتكمل الطريق الذى رسم لها، وعليها أن تحافظ على الشكل الذى تمثل فى الحجاب، وعلى الجوهر بما ترسب فى أعماقها من أفكار ومعتقدات تمكنت أن تفرض نفسها عليها.

وجاء الاحتكاك بالغرب عن طريق الغزو الفرنسى عام ١٧٩٨، ثم بتولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، إذ عمل الأخير على خلق نهضة حديثة، وكان التعليم أحد دعاماتها. ونال تعليم البنات بعض الاهتمام، فقد أراد والى مصر أن يتمم نجاح مشروعاته من ناحية، ويعمل على إعادة بلورة الوضع الاجتماعى من ناحية أخرى، فأُنشئت مدرسة الولادة[2] لتكون النواة التى يرتكز عليها، ليس فى تعليم المرأة فقط، وإنما فى عملها، حيث خدم الخريجات فى الميدان الطبى، مما عاد بالنفع على المجتمع.

وتمكن إسماعيل من تحقيق سياسته فى التعليم، وحظى تعليم البنات منه بنصيب، إذ ساعدته الظروف، وأصبح التغيير الذى عاشه المجتمع المصرى واضحًا، فهناك المهاجرون إلى مصر من الشوام والذين عملوا فى ميادين الثقافة وخاصة الصحافة، وهناك المبعوثون الذين عادوا يحملون الأفكار الجديدة أمثال رفاعة الطهطاوى، فنادى فى كتاباته برفع سن الزواج للبنت حتى تتمكن من التعليم ويحقها فى العمل، وهناك المثقفون الذين غذوا الحركة وسبحوا مع التيار ورفعوا لواء تحرير المرأة، فجمال الدين الأفغانى يعطى للمرأة مكانتها ويهتم بها «إننا لا يمكن لنا الخروج من خطة الخسف والجهل ومن محبس الذل والفاقة ومن ورطة الضعف والخمول مادامت النساء محرومات من الحقوق»[٢]، ومحمد عبده ينادى بضرورة تربية البنات وتعليمهن، وأخيرًا هناك الإرساليات التى وجدت التشجيع من إسماعيل فمارست نشاطها فى المجال التعليمى، وكذا مدارس الجاليات الأجنبية ومدارس الجمعيات الخيرية. كل هذا أعطى الدفعة القوية لإيجاد حركة تعليمية انعكست آثارها على افتتاح مدارس البنات.

وبذلك وضعت الأسس لحركة تحرير المرأة، ولكن شاب الخطر هذا الطريق حيث سيطر الاعتقاد بأن تعليم المرأة مرتبط بخروجها للعمل، وهذا فى حد ذاته اعتبر حطًا من قدرها وقضاء على رسالتها التى خلقت من أجلها واختصت بملازمتها البيت وقيامها بدورها فيه. وكان لابد من النزول إلى ميدان الكفاح ونشر الوعى لتغيير الأفكار، وتحمل المهمة محمد عبده وربط بين الإسلام

وتحرير المرأة، وأثبت بذكائه وقدرته للمعارضين وجود المساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق والأعمال والذات والشعور والفعل، وفسر أحكام القرآن الكريم فى الزواج، وتكلم عن العلاقات الزوجية وحق المرأة فى اختيار زوجها، والطلاق وحتمية تقييده، وتعدد الزوجات وصعوبة العدل وإجازة الحصر(٤).

وانطلق صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة فى كتابيه الشهيرين تحرير المرأة (١٨٩٩)، المرأة الجديدة (١٩٠٠)، فكان ذلك بمثابة ثورة على أوضاع المرأة التى تعيش فيها، وربط بينها وبين حالة الأمة فى الانحطاط والرقى، وبين أن الإسلام يقر مبدأ المساواة، ولابد من تربية المرأة وتعليمها حتى تتمكن من تنشئة أجيال سليمة، وأوضح الفرق بين المرأة الريفية التى اختلطت بالرجال ونالت حريتها وكيف تتصرف وبين المرأة المدنية المغمورة بالتأخر، وطالب بما سبق وأن ردده محمد عبده بالنسبة للأحوال الشخصية، وفسر كيف أن العامل الاقتصادى له دوره فى سلوك المرأة، وإما أن يدفعها إلى الانحراف وإما يجعلها خاضعة للرجل، وأنه لابد لها من الاستقلال الاقتصادى والخروج للعمل إذا كانت فى حاجة إليه، ثم أعلن ضرورة السفور ورفع الحجاب بما يتفق والشريعة الإسلامية، إذ لا نص فيها يوجب الحجاب، ذلك الذى يعوق المرأة عن ممارسة الحياة العملية(٥).

وجد قاسم أمين المؤيدين له، فمحمد عبده وضع له الأساس ووافقه على منهجه، وسعد زغلول شجعه، حتى أن قاسم أمين فى

كتابه عن المرأة الجديدة يصدره إليه «فيك وجدت قلبًا يحب وعقلاً يفكر وإرادة تعمل»(٦) دليلاً على اتفاق الميول والأهواء، وأحمد لطفى السيد الذى ساند الاتجاه، فنراه على صفحات الجريدة يدافع عن المرأة ويطالب بحقوقها وحريتها ومساواتها بالرجل وتربيتها وتعليمها، وغرس الفضيلة فيها وسفورها وضرورة اختيارها لزوجها حتى يتدعم الحب والتفاهم والتجانس(٧). وبذلك وضع قاسم أمين يده على الفجوة الثقافية الموجودة وأراد أن يطمرها، ولكن أوجدت هذه الأفكار المعارضين الذين تصدوا للحركة، وطال الجدل بين المناصرين والرافضين واخترقا طريقًا طويلاً، وسارت معهما المرأة حتى وصلت إلى النهاية؛ حيث فاز المناصرون.

وظهرت بوادر تحرير المرأة على يد المثقفات، فتنشد عائشة التيمورية أشعارها وتكتب عما تعانيه المرأة، وتكون ملك حفنى ناصف أول من نالت شهادة الابتدائية ودبلوم المعلمات فى مصر، كما أنها أتقنت اللغات، ونظمت الشعر، ونجحت فى ممارسة نشاطها الأدبى والصحفى على صفحات الجرائد، وخطبت فى النساء، وتلخصت مبادئها فى المناداة بتعليم البنات والمساواة بين المرأة والرجل وتحطيم الأساليب الرجعية، واشتركت فى المؤتمر الإسلامى بهليوبوليس عام ١٩١١ فكانت صاحبة أول صوت نسائى يدوى مطالبًا بحقوق المرأة كاملة وإنصافها، وأنشأت جمعية نسائية، ونشرت كتابها «النسائيات» جمعت فيه أفكارها فى هذا الصدد(٨).

وشاركت النساء الأرستقراطيات فى المجال الثقافى، فاعتبر صالون الأميرة نازلى فاضل المحور الذى تجمع فيه مؤيدو وأنصار

تحرير المرأة، وأصبح المؤسسة الثقافية التى شكلت الأفكار الحديثة، كما مثل صالون مى زيادة نفس الاتجاه.

وعملت الصحافة على بلورة الرأى العام لقضايا المرأة وتأسست الصحافة النسائية منذ عام ١٨٩٢ على يد هند نوفل عندما أصدرت مجلتها الفتاة، ووضح فيها نشاط الشاميات، وتحددت الدعوة فى تعليم المرأة وتثقيفها وترقيتها وتحريرها عقليًا.

وأسهمت الجامعة المصرية الأهلية فى هذه النهضة منذ نشأتها، وبالرغم من رفضها التحاق الطالبات بها بحجة عدم وجود مكان خاص بهن، فإنها فتحت أبوابها فى أيام معينة للمرأة محاضرة ومستمعة، ووقع اختيارها على المحاضرات، فكن على المستوى المطلوب، فهناك ملك حفنى ناصف ونبوية موسى ولبيبة هاشم ومى زيادة، وكان من بين المحاضرات بعض الأجنبيات(٩)، فارتفعت أصواتهن أمام هذا الحشد من السيدات وهن من الأرستقراطيات جئن ليشاركن فى هذا الاتجاه الجديد ويستوعبن ما يلقى عليهن من موضوعات شملت كل ما يختص بالمرأة، وكان لذلك نتائجه المرضية حيث عقدت الزعامة النسائية لهن. ولم يقتصر ما قدمته الجامعة للمرأة عند حد تلك المحاضرات إذ أتيح لها الحضور كمستمعة ببعض أقسام كلية الآداب فى محاضرات صباحية، وبلغ عدد المترددات ٣٥ سيدة فى العام الجامعى ١٩٠٩-١٩١٠(١٠). وفى العام التالى تمت الموافقة على إنشاء قسم نسائى بالجامعة، وبالتالى ازدهر نشاط المرأة فى هذا المجال.

وانعكست هذه الأوضاع على حالة التعليم، فأنشأت مجالس المديريات مدارس ابتدائية للبنات فى عواصمها، وفى أثناء الحرب العالمية الأولى أسست أول مدرسة راقية للبنات لتزويد خريجات المدارس الأولية الراغبات فى مواصلة الدراسة بقسط واف من العلوم والثقافة النسائية، ومضى التوسع فى هذا الميدان، فأصبح هناك مدرستان للمعلمات بالإسكندرية والقاهرة، وشجعت الحكومة هذا الاتجاه فخفضت المصروفات لإتاحة الفرصة للراغبات(١١). ويجب أن نضع فى الاعتبار الدور الذى لعبه التعليم الأجنبى بالنسبة للبنت المصرية ابنة الطبقة الأرستقراطية.

ومنذ بداية القرن العشرين كان للفتيات نصيب فى البعثات التعليمية، ولكنها اقتصرت على ما يختص بالتدبير المنزلى وتربية الأطفال واللغات الأجنبية والرياضة(١٢). ومضى العمل على تفتيح الأذهان والمطالبة بالمضى قدمًا فى تعليم البنات الذى تابع خطواته، وإن كانت بقدر معين، ولكنها مضت فى الطريق للتغلب على التقاليد القديمة.

أما بالنسبة لنزول المرأة ميدان العمل فى المدينة، فلم يتقبله المجتمع إلاّ من امرأة الطبقة الدنيا التى كتب عليها أن تواجه ظروف الحياة القاسية وأعباءها بممارسة المهن البسيطة الخاصة، فهى تخدم فى البيوت والمستشفيات، وتمتهن غسل الملابس، وتبيع فى الأسواق، بالإضافة إلى العمل فى المصانع. ومع التغيير الثقافى وتردد الدعوة إلى خروج المرأة للعمل انعكس الأمر على بعض الأسر من الطبقة الوسطى، فظهر نوع من العمل يتم داخل البيت، فكانت

البنت تعد الأشغال المختلفة التى تعرض فى السوق عن طريق بائعة متخصصة التى عُرفت باسم «الدلاَّلة»، وعلى هذا تكون المرأة قد عملت فى ميدان التجارة والإنتاج دون حاجة إلى الخروج من البيت(١٣). وحينما خرجت انحصر عملها فى المجال الطبى كالتوليد وخلافه، وفى حقل التدريس خاصة بعد إنشاء مدرستى المعلمات. هذا بخلاف المرأة الريفية التى لم تتوقف لحظة عن العمل، رغم أن التخلف فى الريف أكبر منه فى المدينة.

واشتد الصراع بين دعاة السفور والحجاب، ودافع كل فريق عن رأيه حتى وصل الأمر إلى أن أنشأ أحد الصحفيين صحيفة حملت اسم «السفور» وكتب فيها دعاته لتكون لسان حال هذه الجماعة، وشجعت الصحافة النسائية هذا الاتجاه، ونادت بخلع الحجاب وارتداء الفضيلة(١٤).

وعن اهتمامات المرأة السياسية، فبالرغم من أنها لم تنل حظها من الثقافة، وخضعت لظروف حكم فيها المجتمع عليها بأن تكون دائمًا وأبدًا فى المركز الضعيف، مغبونة، مهضومة الحقوق، فإنها تحركت فى حدود الظروف التى تسمح لها بالحركة فى حدود إمكاناتها الضيقة، فعندما يتعرض وطنها للعدوان تدافع عنه، وضح ذلك أثناء الثورة العرابية حيث قدمت المرأة خدماتها من أجل بلادها، ووجدت الاهتمام من الأحزاب السياسية، ومع أن الحزب الوطنى حصر جهاده سياسيًا أكثر منه اجتماعيًا،ولم يتفق وآراء مفكرى تحرير المرأة، إلاّ أنه دعا إلى المساواة فى تربية البنين

والبنات، وكانت المرأة تحضر إلى دار اللواء «بالياشمك والحبرة»[١٥]، ووصل صوتها إلى مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل عام ١٩١١ يؤيده ويشجعه[١٦]، ونرى حزب الأمة يناصر دعوة تحريرها، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية يميل إلى مناصرة نهضتها.

وبدأت النواة للمشاركة الاجتماعية للمرأة، وذلك بتكوين الجمعيات فى النصف الأول من عام ١٩١٤، فأنشئت جمعية «الاتحاد النسائى التهذيبى» وانصبت مهمتها على تلك المحاضرات التى أُلقيت فى الجامعة بواسطة المثقفات، وسعت هدى شعراوى - وهى سيدة أرستقراطية من صعيد مصر ابنة محمد سلطان رئيس المجلس النيابى فى عهد الثورة العرابية وزوجة على شعراوى أحد زعماء ثورة ١٩١٩، ولها من الثقافة العالية ما أعطاها الريادة فى هذا المجال - إلى تأسيس جمعية «الرقى الأدبى للسيدات المصريات» بهدف العمل على تنوير وترقية عقلية المرأة سواء للفتاة بعد استكمال دراستها أو للأم وقت فراغها[١٧]، ونشطت الخطب فى جمعية «جارجيوس» وطالبت للمرأة بالعدل والمساواة، ونبهتها إلى ضرورة الخروج إلى ميدان العمل[١٨]. وفى يناير ١٩١٧ ألفت زوجة إسماعيل عاصم - وهو محام معروف - جمعية أدبية غايتها السعى فى ترقية المرأة[١٩].

ولكن مع الظروف التى تعرضت لها مصر أثناء الحرب العالمية الأولى، ومع طرح القضايا التى مست مركز المرأة، حدث بعض التخبط بين الحديث والقديم كحركة رد فعل، ولكنها كانت وقتية إذ انتهت الحرب، وقامت المرأة بدورها المشرّف.

هوامش الفصل التمهيدى

(١) النهضة النسائية، عدد ٣ فى مارس ١٩٣٨، ص ٧٧، السعيد مصطفى السعيد، المرأة والتعليم الجامعى، ص ١٧.

(٢) إجلال خليفة، الحركة النسائية الحديثة، ص ص ١٨، ١٠٤.

(٣) مصر، عدد ٤٧ فى ٢٤ مايو ١٨٧٩.

(٤) محمد عمارة، الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده، ص ص ٩ - ١١٤.

(٥) قاسم أمين، تحرير المرأة، ص ص ٤ - ١٨٦، اللباس الشرعى هو ستر الجسم عدا الوجه والكفين.

(٦) قاسم أمين، المرأة الجديدة، ص ص ١، ٣٢ - ١٥٧.

(٧) أحمد لطفى السيد، المنتخبات، الجزء الأول، ص ص ٨١ - ٢٦٩.

(٨) الأهرام، عدد ١٦١٧٣ فى ١٤ ديسمبر ١٩٢٩، الفتاة، عدد ٨٧ فى ١٣ يوليو ١٩٣٩، مجد الدين حفنى ناصف، تحرير المرأة فى الإسلام، ص ص ٤١ - ٤٤، درية شفيق، إبراهيم عبده، تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى الفاروق، ص ص ١١، ١٢.

(٩) الفتاة، عدد ١٠٤ فى ٩ نوفمبر ١٩٣٩، ص ١٧، ذكريات نبوية موسى.

(١٠) المركز القومى للبحوث التربوية المرأة والتعليم، ص ص ٤٧، ٤٨.

(١١) فتاة الشرق، عدد يناير ١٩١٧، ص ١٥٧، عدد مارس ١٩١٧، ص ص ١٦٢، ٢٦٢.

(١٢) إجلال خليفة، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(١٣) كاميليا عبد الفتاح، فى سيكولوجية المرأة العاملة، ص ٥٣.

(١٤) الجنس اللطيف، عدد مارس ١٩١٨، ص ص ٢٢٨، ٢٢٩، عدد يوليو ١٩١٨، ص ٧.

(١٥) درية شفيق، المرأة المصرية، ص ص ١١١، ١١٢.

(١٦) أحمد طه أحمد، المرأة كفاحها وعملها، ص ٦٣.

(١٧) السياسة الأسبوعية، عدد ٤٠ فى ١١ ديسمبر ١٩٢٦. مما يذكر أن أمثال هذه الجمعيات كانت رئاستها الشرفية للأميرات.

(١٨) الجنس اللطيف عدد سبتمبر ١٩١٧، ص ص ١٠١ - ١٠٦، عدد مارس ١٩١٨، ص ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(١٩) فتاة الشرق، عدد فبراير ١٩١٧، ص ٢١٩.

● الفصل الأول

العمل السياسى

* الثورة
* مجهودات التنظيمات النسائية
* البرلمان

* الثورة

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى بداية لانطلاق المرأة المصرية وتغييرًا لأوضاعها، وذلك بعد أن اجتازت مرحلة طويلة فى صراع ومحاولات للوصول إلى إثبات وجودها خاصة بعد أن مثل أمام عينيها ما وصلت إليه المرأة الأوروبية من نجاح أثناء الحرب، وجاءت الفرصة بقيام ثورة ١٩١٩ تلك التى ارتبطت بثورة المرأة المصرية ونهضتها، إذ هبت من عقر دارها لتنفس عما يجيش بصدرها مندفعة وراء ذلك بنزعة وطنية قوية، وبرغبة أكيدة للتخلص من الأسر، فنزلت إلى ميدان الكفاح، وكان أول عمل تقوم به تنظيم مظاهرة فى ١٦ مارس ١٩١٩ للتعبير عن الشعور الدفين والاحتجاج على تصرفات الإنجليز إزاء ما أصابوا به المصريين من قتل وتنكيل.

واشترك فى المظاهرة حوالى ٥٣٠ سيدة وفتاة ينتمى معظمهن إلى الطبقة العليا، وعلى رأسهن زوجات الزعماء الذين تولوا

المطالب الوطنية وتم اعتقالهم، وكان من بين المتظاهرات من جئن من الأقاليم، وقد تم الإعداد لهذه المظاهرة ببيت هدى شعراوى [1]، وفى الميعاد المحدد نظمن أنفسهن وسرن فى صفين منتظمين يحملن الأعلام الصغيرة وطفن الشوارع الرئيسية هاتفات بحياة الحرية والاستقلال وسقوط الحماية، فقوبلن بالإعجاب والحماس والتصفيق من الشعب الذى ردد وراءهن الهتافات فى الوقت الذى انطلقت فيه زغاريد النساء من الشرفات.

وحاصر الجنود الإنجليز بسلاحهم هذا الموكب ولكن السيدات قابلن ذلك التحدى بكل شجاعة ووقفن أمام البنادق الإنجليزية مما اضطر المحاصرون لتركهن، فقدمن احتجاجهن إلى معتمدى الدول عما قامت به إنجلترا ضد المصريين من أعمال وحشية لا لذنب سوى مطالبتهم بحقوقهم، كما بيَّن ما أقدم عليه الجنود تجاههن[2]. وكانت هدى شعراوى قد وجهت خطابًا إلى زوجة برونيات المستشار الإنجليزى عقب أول مظاهرة أطلق فيها الرصاص على المصريين تعرض فيه تلك التصرفات بالحرية لمصر[3].

وفى ٢٠ مارس ١٩١٩ تكررت المظاهرة، فسارت المتظاهرات رافعات الأعلام المكتوب عليها بالعربية والفرنسية عبارات الاحتجاج على سفك الدماء، مطالبات بالاستقلال حتى وصلن إلى بيت الأمة، فضرب البوليس والجنود الإنجليز الحصار حولهن، ولم يفك عنهن إلا بعد توسط القنصل الأمريكى، وأرسلن احتجاجهن إلى قناصل الدول[4]. ومما يذكر أن المظاهرات اشترك فيها الفنانات أسوة

بباقى الطوائف، فنرى روزاليوسف ومارى إبراهيم تحملان الأعلام وتتقدمان بها[5]. وبذلك نزلت المرأة إلى الشارع تؤازر الرجل وتشاركه فى الثورة التى امتدت إلى كل مكان، ونالت المرأة فيها شرف الاستشهاد، وشيع الرجال والنساء جنازات الشهداء والشهيدات[6]. وفى الريف عاونت المرأة الرجل فى تقطيع أسلاك التليفون وخطوط السكة الحديد، وفى الهجمات التى نظمت على حجز المعتقلين فى السجون[7].

وواصلت المرأة مسيرتها فى الثورة، ففى ١٢ ديسمبر ١٩١٩ تم اجتماع نسائى بزعامة هدى شعراوى فى الكنيسة المرقصية بالقاهرة، واختير المكان عن فهم وذكاء من المرأة لتبرهن على الوحدة الوطنية، وأعلن سخطهن على وزارة يوسف وهبة ولجنة ملنر، وأصدرن بيانا ضمنه رأيهن فى الموقف السياسى، وختمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والتمسك بالاستقلال التام[8].

وفى ١٦ يناير ١٩٢٠ سارت مظاهرة نسائية من باب الحديد إلى عابدين هاتفة ضد الاستعمار متصدية للجنود الإنجليز، حتى طالبات المدارس كن يخطبن فى الشوارع، وركب النساء عربات الترام وهن يصحن «يسقط ملنر»، وأمر الضباط الجنود بإنزالهن فأبين، وانتشرت السيدات فى الشوارع يهتفن، وكانت سيارات الجنود الإنجليز تسير وراءهن إلى أن تفرقن[9]. و تسجل صحيفة التايمز معلّقة على المتظاهرات بقولها «بهرن الرجال إذ أرينهم أن فى مقدرة المرأة أن تعنى بغير أولادها وملابسهم»[10].

وقابلت مصر هذه الحركة بالإكبار، ولم يعترض الرافضون، وأصبح أشد أنصار القديم جمودًا يسيرون فى المظاهرات جنبًا إلى جنب مع زوجاتهم أو بناتهم[١١] ودوت خطب النساء الحماسية فى المساجد، فنرى إحدى الخطيبات يرتفع صوتها فى مسجد السيدة زينب، تشجع وتؤيد وتوقد نار الثورة[١٢].

ورغم المجهودات المكثفة للإنجليز للحد من النشاط النسائى، فإن النتيجة كانت مزيدًا من الثورة، وأسهمت المرأة فى مسألة إضراب الموظفين إذ باركته ودفعته، فذهبت السيدات ووقفن على أبواب الدواوين لمنع الموظفين المتخاذلين من الدخول إلى مكاتبهم، وبعضهن انتزعن أساورهن وحليهن وقدمنها لهم قائلات «إذا كان أحدكم فى احتياج لمرتبه، فليأخذ هذه الحلى ولا تسودوا وجوهنا بالرجوع إلى أعمالكم بعد صدور الإنذار البريطانى»[١٣] وبذلك أعطت ثورة ١٩١٩ الثقة للمرأة بعد أن شاركت بنصيب له ثقله فيها، وأصبح دورها موضع الحديث فى كل مكان، ونظمت فيه بيوت الشعر، وتغنى بها الناس، ومن ثم تخلصت فكرة تحرير المرأة من قيودها القديمة ودخلت مرحلتها العملية.

* مجهودات التنظيمات النسائية

صاحب تشكيل الوفد المصرى فكرة إشراك العنصر النسائى فى هذه المنظمة الوطنية الجديدة، وذلك لإتمام نجاح تخطيطها، وعليه شُكِّلت لجنة الوفد المركزية للسيدات، بناء على اجتماع كبير ضم

الألف، عقد بالكنيسة المرقصية فى ٨ يناير ١٩٢٠، وتكلمت فيه إستر فهمى ويصا، وناظرة مدرسة بنها للمعلمات عن الفترة التى تمر بها مصر، وعُرِّج على أحكام الشريعة الإسلامية وعطاءاتها للمرأة، وتم انتخاب الرئيسة والعضوات، وحصلت هدى شعراوى على أغلبية الأصوات بالرغم من عدم حضورها الاجتماع. وبالطبع يتضح من باقى الأسماء أنهن من الأسر الوفدية، وتألفت اللجان المختلفة لتنظيم عملية كفاح المرأة، وعينت صفية زغلول رئيسة شرف[١٤] وأقسم جميعهن أن يعضدن الرجال فى جهادهم فى سبيل الحرية.

ونص قانون لجنة الوفد المركزية للسيدات على السعى لاستمرار المطالبة بالاستقلال التام لمصر، وأن مهمتها تنتهى بإفضاض الوفد، ولم يكد يعلن عن قيامها حتى انهالت عليها التوكيلات من سيدات القاهرة والأقاليم [١٥]، ووضح نشاط عضواتها فى توسيع دائرتها.

وبدأت اللجنة عملها ببلاغ مطول وجهته لأعضاء لجنة ملنر برفض التفاوض، وشرحت حالة مصر وظروفها وضرورة إلغاء الحماية البريطانية ونيل الاستقلال. وواصلت اجتماعاتها، ودرست الأحداث التى تمر بها مصر، واحتجت على تصرفات الإنجليز فى طنطا، والأحكام العرفية، ومشروع رى السودان، وُنقل هذا الاحتجاج إلى رئيس الوزراء والصحافة[١٦]. وبذلك خلق أول تجمع نسائى سياسى فى مصر الحديثة، وكان دليلا قويًا على ما طرأ على مركز المرأة من تغيير، فبعد أن كانت على هامش الأمور السياسية،

شاركت فيها، وأصبحت مساوية للرجل، ولقيت منه التشجيع حيث توصل بتفكيره إلى المكاسب التى ستعود على حزبه بضم صوت المرأة إليه.

وتتابعت الأحداث السياسية، وسارت لجنة الوفد المركزية للسيدات فى برنامجها الخاص بتنظيم جهاد المرأة، وتلاحقت الاحتجاجات إلى المسئولين، فترسل إلى عدلى يكن رئيس الوزراء فى ١٧ مارس ١٩٢١ بشأن إغفال استقلال السودان. هذا وشاركت فى محاولة كسب الرأى العام العالمى، فبعثت إلى معتمدى الدول فى ٢٩ مايو ١٩٢١ تطمئنهم على حياة رعاياهم على أثر حوادث الإسكندرية. وعندما قبض على زعيم الوفد ونفى، أعلنت احتجاجها وقدمته إلى اللنبى لإبلاغه لحكومته، وصدر قرار العضوات بتحديد موقف لجنتهن، والتكاتف للوقوف أمام الصعوبات القائمة، ورفض مشروع كيرزون، وإلغاء الحماية، وعودة سعد زغلول(١٧).

وانغمست المرأة فى السياسة، وعبرت عن ذلك بتلك المظاهرات التى شهدتها العاصمة، إذ تجمعت فيها وفود من القاهرة والإسكندرية وطنطا تحت زعامة رئيسات الجمعيات فيها، وسرن فى مشهد عبر عن نهضة المرأة المصرية، تتقدمهن الأعلام، وطفن على دواوين الوزراء معلنات رأيهن ورغباتهن (١٨).

وبذلت لجنة الوفد المركزية للسيدات جهودها ولم تترك أية فرصة تمر دون أن تثبت وجودها حتى أنه عندما ألقى نقيب

المحامين خطبته عن الدستور، أرسلت إليه تحييه وتؤازره وتعطيه ثقتها [١٩]، فوجود الدستور من أهم مطالبها. ولكن كان للاختلاف والانفصال الذى حدث بين أعضاء الوفد، أثر على اللجنة، خاصة وأن هناك ارتباطًا بين الأعضاء والعضوات، فنرى هدى شعراوى تعترض لدى سعد زغلول لتناسيه عرض مشروعه على اللجنة، حيث لها من التحفظات، فيبدى أسفه لذلك ويرد عليها بقوله: «وإنى أول من يعترف لكنّ بالفضل الكبير فى النهضة الحاضرة»[٢٠]. ومعروف مدى الارتباط بين زعيم مصر والحركة النسائية، فله اتجاهه المؤيد لحرية المرأة، وله مواقفه منها، ففى أول خطبة له عقب عودته من مالطة قال «سادتى ويودى أن أقول سيداتى سادتى»[٢١]. ومع النمو السريع لما أحرزته المرأة وحصلت عليه، أشركها مع الرجل فى خطبه[٢٢]، فكان ذلك إعلانًا عن حق مساهمة المرأة على مسرح السياسة، وكثرت تصريحاته التى نقلتها الوكالات الإخبارية بشأن حقوقها، وفك قيودها، وضرورة النهوض بها[٢٣].

وأصبح طبيعيًا أن تستمر لجنة الوفد المركزية للسيدات مخلصة على مبادئها للوفد معارضة للمنشقين عنه، ودافعت عن قضية مصر، واستنكرت ما قام به الإيطاليون ضد المصريين، فأرسلت إلى وزير إيطاليا المفوض فى مصر، وإلى الجالية الإيطالية تحتج على سوء التصرفات للإضرار بالمصالح المصرية[٢٤]. وفى الوقت العصيب الذى كانت تمر به مصر، تكون وفد من عشرين سيدة وذهبن إلى من يتوقع أن يشكل الوزارة - عبد الخالق ثروت، إسماعيل صدقى، محمد توفيق نسيم - ليعلنّ رغبتهن فى رفض

قبول تأليفها فى تلك الظروف، وإنهن يعبرن عن رغبة الأمة فى أن تظل الوزارة خالية لا يتقدم إليها أحد، لتتحقق بذلك أعظم مظاهرة، وأبلغ احتجاج على ما تعانيه البلاد فى هذه المحنة[٢٥].

ووجهت لجنة الوفد المركزية للسيدات دعوتها إلى سيدات مصر، فحضرن من كل مكان، وأعلن فى هذا الاجتماع الكفاح الاقتصادى حتى يتحقق النصر السياسى، وذلك بمقاطعة التجارة الإنجليزية، وسحب جميع الودائع وإيداعها فى المصارف الوطنية - بنك مصر - وتوسيع وتشجيع مصارف مصر بزيادة رأسمالها وشراء أسهمها، وتشكيل لجان من السيدات على مستوى مصر للحث على التنفيذ. وتوالت الخطيبات فى بيان قدرة تأثير المرأة فى هذا المجال، وجمع بينهن قسم مشترك، وكتبن بذلك للحكومة الإنجليزية ولمعتمدى الدول والصحافة، ووُجهت النداءات بشأن تلك المقاطعة[٢٦].

ولم يقتصر النشاط النسائى على العاصمة، فتقرر «جمعية نهضة السيدات» فى زفتى الاحتجاج على اعتقال ونفى سعد زغلول وصحبه، وسياسة الإرهاب، واستمرار الأحكام العرفية، وضرورة وضع شروط لقبول تأليف أية وزارة وهى: سحب الجنود الإنجليز من مصر، وإلغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مصر والسودان، وعودة المنفيين والمعتقلين السياسيين، وتنفيذ سياسة المقاطعة[٢٧].

ويطوف وفد «جمعية أمهات المستقبل» على الوزراء ورئيس الوزراء وقصر عابدين ملتمسات تحقيق المطالب الوطنية[٢٨]، وأرسلت لجنة الوفد المركزية للسيدات إلى صحيفة ديلى ميل بلندن

محتجة ومطالبة بالإفراج عن زعيم الوفد، ومعترضه على تصريح بونارلو الذى أعلن فيه عدم رفع الأحكام العرفية قبل الموافقة على الشروط الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وبينت أنه حان الوقت لرفع القيود عن مصر[٢٩].

واستمرت سياسة المعارضة، فتقرر اللجنة عدم الاعتراف بالوزارة، إذ رأت فى تأليفها ضررًا بالقضية الوطنية، وعددت أخطاءها، وبينت كيف منح الموظفون الإنجليز بدل اغتراب مع ضيق الميزانية، ووضحت كيف أساءت الوزارة للأمة، وأظهرت سوء نية إنجلترا وهاجمتها لخداعها وعملها على فصل السودان عن مصر، ونشرت ذلك فى الصحافة[٣٠]. وعقب استقالة الوزارة وجهت اللجنة نداءها إلى الشعب «إن سيدات مصر يدعونكم لتقدير الخطر المحدق ببلادكم ويناشدنكم الاتحاد والثبات وقتل الروح الحزبية التى فرقت وحدتنا وبعثرت جهودنا ومكنت العدو منا، فكونوا يدًا واحدة»[٣١]. وعند تشكيل الوزارة الجديدة حذرتها اللجنة بألا تقبل الحكم قبل أن تكون فى حل مما أقدمت عليه الوزارة السابقة فيما يختص بالسودان[٣٢].

وعاد سعد زغلول إلى مصر، وهنأته هدى شعراوى[٣٣]، ولكن لم يستمر الوفاق بينهما طويلا، فعندما أعلنت لجنة الوفد المركزية للسيدات احتجاجها على أعمال الوزارة، خالفت نظرية الوفد فى سياسته، وعليه فلم تدع رئيسة اللجنة فى اجتماع ١٣ نوفمبر ١٩٢٣ مع السيدات فى نادى سيروس[٣٤]، وافتتح البرلمان ورفض طلب المرأة فى حضوره، وعلى هذا صدر بيان احتجاج فى ١٦

مارس ١٩٢٤، وحاولت لجنة الوفد المركزية للسيدات أن ترد اعتبار المرأة، فاجتمعت ووجهت كتابًا إلى مجلسى النواب والشيوخ بمناسبة خطاب العرش الذى أغفل مجهودها وكفاحها وانتقدته وعرضت مقترحاتها بإدخال تعديلات عليه[٣٥].

وفى ٢٦ مارس ١٩٢٤ وزعت هدى شعراوى على الصحف بيانًا وجهته إلى الأمة المصرية، وحملت فيه على الوزارة ورئيسها، وختمته بقولها «لا يوجد خطر على القضية المصرية أكبر من أن يتولى المفاوضات مع إنجلترا رجل يعترف علانية أمام هيئة نيابية بأنه عاجز عن تنفيذ ماعاهد به الأمة»[٣٦]. ومما يلاحظ أن رئيسة اللجنة انفردت بالتوقيع، وعليه صدر استنكار من العضوات، فاحتججن على تلك التصرفات، وأعلن تأييدهن وثقتهن فى سعد زغلول[٣٧].

وكان ذلك بداية لمولد لجنة نسائية سياسية جديدة هى اللجنة السعدية للسيدات، ورأستها شريفة رياض، وعقدت أول اجتماع لها فى ٤ يناير ١٩٢٥ فى بيت الأمة لوضع قانون انتمائها للوفد، وتقرر تأييد سعد زغلول والعمل على تحقيق أمانى البلاد بالطرق السلمية المشروعة، وإعادة الحياة النيابية بالعمل المنتج وليس بالضجيج، وأعلنت اللجنة عن نفسها فى الصحافة ورغبت فى الانضمام إليها[٣٨].

واصلت هدى شعراوى مسيرتها فى تشكيل تنظيم نسائى آخر قام فى ١٦ مارس ١٩٢٣ على أنقاض لجنة الوفد المركزية للسيدات وعرف باسم «الاتحاد النسائى المصرى» واعترف به رسميًا وتحدد

برنامجه السياسى فى الاستقلال التام لمصر والسودان، والتمسك بحياد قناة السويس وفقا للمعاهدات الدولية، وإسقاط أى قيود سبقت دون أن تقرها الأمة خاصة اتفاق السودان لعام ١٨٩٩ أو تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وعدم الاعتراف بما ورد فى معاهد لوزان عام ١٩٢٣ من تحمل الخزانة المصرية قسمًا من ديون تركيا، وأن تحل الامتيازات الأجنبية حلا وديًا بين حكومة مصر والدول، وعند المفاوضة مع الإنجليز يقوم بذلك ممثلو الأمة، بشرط أن يسبق المفاوضة تصريح رسمى من تلك الهيئة عن البرنامج وجواب رسمى من الإنجليز بالقبول كأساس للمفاوضة، وبالنسبة لتعديل الدستور أن تصحح حدود الدولة واعتبار السودان جزءًا من مصر، وإعادة النظر بما يتفق وسلطة الأمة وسيادتها، وتسوية الحالة بالنسبة للقروض المالية والمشاريع التى تجريها إنجلترا بصفة خاصة، وإعادة النظر فى المواد المتعلقة بالأحكام العرفية وحرية الصحافة وحرية الاجتماع، والتعيين فى مجلس الشيوخ، والتصديق على القوانين والتشريع فى غياب البرلمان، وتعيين الضباط وعزلهم، واستجواب الوزراء، وتعديل قانون الانتخابات وجعله درجة واحدة، وإلغاء القوانين الاستثنائية، ومراجعة التعديلات التى أُدخلت على قانون العقوبات، واستدراك ما يمكن استدراكه من قانون التعيينات وتعويض الموظفين الإنجليز، أما عن الدفاع فيعد الجيش والبحرية والطيران بقدر ما تقتضيه سلامة البلاد، وتندلم وسائل الاتصالات، وتلقى مقاليد هذه الأمور جميعا إلى أيد مصرية فى مدة محدودة(٣٩).

ورفعت رئيسة الاتحاد النسائى احتجاجها باسم النساء المصريات على الإجراءات التى اتخذتها إنجلترا على أثر الاعتداء على السير لى ستاك، فى الوقت الذى هاجمت فيه الوزارة، وعقدت اجتماعًا كبيرًا فى بيتها لمناقشة ورقة العمل، وألقيت الخطب الحماسية وخطط لتنفيذ سياسة المقاطعة بسحب الودائع والأموال من البنك الأهلى، وإلغاء أو نقل مكتب الحكومة المعين فى إنجلترا لمباشرة مشترياتها، ومنع سفر العمال المصريين إلى السودان، واستدعاء الموجود منهم والذين يعملون فى الخزانات، وطلب الإفراج عن المقبوض عليهم هناك، وفتح كلية الخرطوم، وإعادة التدريس بها، وحق الحكومة المصرية فى إدارة السودان ورفع الراية المصرية، وتشكيل لجنة المقاطعة من السيدات.

وتم انتخاب هذه اللجنة من ١٧ سيدة برئاسة هدى شعراوى، وألقى عليها تكوين لجان فرعية فى المدن والمحافظات لترويج الدعوة[٤٠]. وقد اتهمت رئيسة الاتحاد النسائى بالتطرف فى موقفها السياسى من الكاتبات الإنجليزيات، ولكنها بهرتهن بقوة شخصيتها حتى لقد سجلن دهشتهن بتلك الصلابة والقوة التى تتمتع بها المرأة المصرية، وكيف عقد عليها العزم فى هدم حواجز العادات والتقاليد، وأنيط إليها خلق التغيير[٤١].

واحتلت المشاركة الاجتماعية فى الاتحاد النسائى حجمًا أكبر من المشاركة السياسية، إذ يتحرك وبقوة تجاه الأحداث الجوهرية ليعلن عن موقفه. وفى حقيقة الأمر فقد استمر الوعى السياسى النسائى،

واستمد وجوده من الظروف التى مرت بها مصر فكانت مادة خصبة للعمل، فعقد مؤتمر نسائى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ عقب استقالة وزارة الشعب احتجاجًا على ما أقدمت عليه وزارة زيور من أعمال عنف، وأعلنت القرارات وتضمنت الاعتراض على موقف البرلمان، والتنكيل بأعضائه، والرضوخ للإنجليز، وقبول تصرفاتهم دون أدنى معارضة، وأخيرًا حث قوى المجتمع على التضافر للوقوف أمام هذه الأخطار(٤٢).

ونشطت اللجنة السعدية للسيدات، وبعد أن اعتزلت شريفة رياض العمل السياسى(٤٣)، أنيطت الريادة إلى إستر فهمى ويصا، وتمكنت من أن تقود حملاتها إلى النجاح، وتبث الوعى وتغير من اتجاهات المرأة، فأخذت على عاتقها إلقاء المحاضرات وأثرت على العقليات، وتكلمت عن الاتحاد وانضمام الصفوف، وهاجمت الصحافة الحزبية التى خرجت عن مسارها(٤٤) وبالطبع كانت تعمل وتسير وفقًا لمبادئ الوفد.

وكانت صفية زغلول مثالا لتطور فكر المرأة، ودورها واضح منذ بدء الحركة الوطنية عام ١٩١٩، فتحت بيتها للمناضلين، وسافرت مع زوجها فى منفاه تؤازره وتشجعه، وخطبت وبثت الروح الوطنية، وصعدت المواقف الثورية. واستمرت اللجنة السعدية للسيدات تواصل اجتماعاتها فى بيت الأمة، تعرض القضايا السياسية على بساط البحث والمناقشة فى إطار المصلحة العامة(٤٥). وتمكن الوفد من تجنيد مجلة الأمل وصاحبتها منيرة ثابت لبرنامجه، فكان لها نشاطها فى دعوته السياسية ومهاجمة الوزارة المناوئة له(٤٦).

وعقب وفاة سعد زغلول لم تتنح زوجته عن مواقفها، فتشترك مع الوفد فى الإدارة السياسية، وذلك بطريق إبلاغ آرائها إلى الأعضاد والعكس، وأصبح لا يؤخذ أى قرار إلا بعد أن تبدى رأيها فيه(٤٧)، وتصدرت احتفالات ١٣ نوفمبر السنوية، وأعد لها العدة فى سفرها وعودتها من توديع واستقبال، وأصدرت البيانات عند وجود أى خلافات مثلما حدث عندما أعلنت فى نوفمبر ١٩٣٢ تأييدها للنحاس كخليفة لزوجها(٤٨).

وتوسعت اللجنة السعدية للسيدات، واستمرت فى عملها تحت لواء الوفد، فأعطت رئيسه الثقة وسحبتها من رئيس الوزراء(٤٩). وتنقل عضواتها إلى مختلف الأماكن للتخفيف عن آلام المصريين، فزرن فى يوليو ١٩٣٠ مقابر ضحايا بلبيس والمنصورة وواسين أهاليهم(٥٠)، واجتمعن واحتججن على ما قامت به وزارة إسماعيل صدقى من إجراءات تشريعية بدون مسوغ يخول لها هذا الحق، واعتبرن ذلك افتياتًا على حقوق الأمة وسلبًا لكرامتها، كما استنكرن ما تقدم عليه من مصادرة الحرية الشخصية وحرية الاجتماعات(٥١).

وكان للمرأة نصيب فى حركة الإضراب العام يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ فكتبت إحدى الصحف تقول: «وإنما نقول ذعرت الحكومة لأنها تعرف مثل ما نعرف أن المرأة متى ظهرت فى ميدان العمل لم تعد قوة فى العالم قادرة على أن تصدها، ولا أن تصد العمل الذى تساهم فيه عن النجاح»(٥٢)، وهذا اعتراف بالتغيير الذى طرأ على مركز المرأة وما تمتعت به من قوة وثقل فى المجتمع.

وتكررت المظاهرات وقوبلت بكل عنف وقسوة، واحتجت الصحافة على إجراءات الردع، وحدث نوع من الائتلاف بين هدى شعراوى وصفية زغلول، إذ قصدت الأولى بيت الأمة مع المتظاهرات ، وتعالت الهتافات بحياة دستور ١٩٢٣ وسقوط دستور ١٩٣٠، والطعن فى الانتخابات المزيفة وإعلان مقاطعتها، ولم تقتصر المظاهرات على العاصمة، ومع ذلك استمرت الوزارة فى القمع والشدة[٥٣]، واعتقلت السيدات فى أقسام الوايلى والخليفة والدرب الأحمر، فاستخدمن أحمر الشفاة وسيلة للكتابة على الجدران معبرات عن إصرارهن على المطالبة بإعادة الدستور[٥٤]. ورفعت الدعاوى على السيدات المتظاهرات بحجة أنهن لم يخطرن البوليس، وتبين من حيثيات الحكم الهتافات والنداءات، وكيف رددت وراءهن[٥٥]. وسرى الإضراب على طالبات جميع المدارس حتى مدرسة بنات الأشراف فشلت مجهودات صاحبتها فى إقعادهن رغم استدعائها للبوليس، ولكن «أخذ الطالبات يهتفن فى الفناء وأضربن عن دخول الفصول»[٥٦].

وتتبعت خطوات إسماعيل صدقى تحركات الوفديات، فإذا أردن إقامة حفلة خيرية بالإسكندرية - لصرف حصيلتها على منكوبى العمال الذين جنى عليهم لوفديتهم - وحددن المكان، يغلقه البوليس ويمنع المدعوين من الدخول، وعندما تحايلن بتحويلها إلى منزل نبوية موسى على مضض منها حيث تقول «وصدعت بالأمر» يقبض على المجتمعين وينقلون فى لوريات ويحجزون فى قسم العطارين[٥٧]، وبالطبع كان معهم بعض النساء.

وضيق الخناق على صفية زغلول، فاصطف الجنود والضباط فى الشارع الموصل إلى بيت الأمة، ورغم المحاصرة، فإنه اكتظ بالسيدات اللاتى خرجن تعلو هتافاتهن، ويقذفن البوليس بالبيض والطماطم(٥٨).

ومما يذكر فى مجال المظاهرات، أن إحداها كانت الرائدة فيها فتاة تخطب بحماس فيها لا يقل عن مائتين من الشباب والشابات. ومظاهرة ثانية ضمت أربعمائة من المثقفين والمثقفات، وقابلها الجنود والضباط بإطلاق النيران فى الهواء، ومن الطريف أنه أغمى على إحدى الفتيات فذهب إليها أحد الضباط فاتضح أنها ابنته. ومظاهرة ثالثة اقتصرت على الفتيات جميعهن يطالبن بالحرية(٥٩) ونشرت الصحافة تلك الصور لتعطى الدفعة والحماس، ومعظم هؤلاء الفتيات طالبات، وأرسل البعض منهن البرقيات للصحافة معلنات احتجاجهن لمعاملة البوليس لهن موضحات أن السبب «إظهار شعورنا نحو الوطن»(٦٠).

وعندما أُعلن تصريح هور وزير خارجية إنجلترا، وتدخل الإنجليز فى شئون مصر بما يتعارض حتى مع تصريح ٢٨ فبراير، فشملت الإضرابات أنحاء مصر فى نوفمبر ١٩٣٥، واشتركت السيدات فى التحريض عليها، وقبض البوليس على بعضهن وحولهن إلى التحقيق(٦١)، وأرسلت رئيسة اللجنة السعدية للسيدات احتجاجًا إلى عصبة الأمم وإلى الصحافة فى لندن وباريس وجنيف مبينة كيف تزهق أرواح المصريين(٦٢). واجتمعت عضوات اللجنة فى

٢١ نوفمبر وزرن مقابر الشهداء وأسرهم، وأظهرن العطف على جرحى المظاهرات.

وعملت صفية زغلول فى هذا الميدان وأسعفت المصابين، وآمن الشباب برسالة المرأة، فأرسلوا لزعيمات النهضة النسائية يطلبون المزيد ويذكرونهن بما قامت به المرأة عام ١٩١٩ ويستحثهن على مضاعفة جهود المشاركة(٦٣). وتوالت الاجتماعات ونشرت الصحافة خطب إستر فهمى ويصا عن الدستور وتوحيد صفوف الأمة(٦٤).

ومن بين اللجان النسائية التى عملت بالسياسة لجنة السيدات الأحرار المنتمية إلى حزب الأحرار الدستوريين، وركزت فى نشاطها على المظاهرات، وحينما يئس البوليس من مطاردة المتظاهرات، بدأ يسحب الرخص من سائقى سيارتهن، ولكنهن تغلبن على هذا وجمعن السائقين من الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية، فلجأ البوليس إلى تقطيع كاوتشوك الإطارات، لكنها كانت تبدل فى الحال، ويقول شاهد عيان «ومازلت أذكر أن سيدة قد أبدلت ١٢ عجلة فى يوم واحد، وهى تساوى على أقل تقدير ٥٠ جنيها أى ثمن ١٣ قنطارا من القطن»(٦٥).

وعندما هدأت الحالة، واجتمعت الأحزاب، وتألفت الجبهة الوطنية، وجد ذلك الترحيب من الهيئات النسائية، فترسل هدى شعراوى مخاطبة الزعماء مباركة اتحاد الكلمة، وتبعث إلى الطلبة لتثنى على وطنيتهم وبسالتهم، وتطلب منهم أن يتركوا للساسة أمر الجهاد «على أننا نعدكم بأننا معشر النساء سنكون فى مقدمة من

يستنهض هممكم للقيام بالجهاد مرة أخرى إذا حدث صدع فى بناء الائتلاف أو أصر الإنجليز على عنادهم»[٦٦] وتكتب إلى محمد توفيق نسيم لقسوة وزارته على الطلبة فى تفريق المظاهرات، وإغلاق الجامعة، والمساس بالقضاء[٦٧] وتهنئ مى زيادة بعودة دستور ١٩٢٣ والحياة السياسية الجديدة على صفحات الأهرام[٦٨]، ومن هنا يتبين أن المرأة واكبت الأحداث السياسية ولاحقتها.

وعرفت مكانة المرأة المصرية خارج مصر منذ بدء المفاوضات مع إنجلترا، ومثلت السيدات اللاتى رافقن المفاوضين وجودًا فى الاجتماعات، وكان لأم المصريين صفية زغلول نصيب كبير[٦٩]. وتحدثت الصحافة الأجنبية عامة والإنجليزية خاصة عن زينب الوكيل زوجة مصطفى النحاس[٧٠]. ونالت زوجات محمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد وكريمتى حمدى سيف النصر إعجاب الساسة الإنجليز بما بدا على المصريات من ثقافة[٧١]. وقد أثرت زينب الوكيل أحيانًا فى توجيه دفة الأمور السياسية، وكانت كلمتها مسموعة، فعندما فترت العلاقة بين الوزارة والقصر تدخلت فى الأمر، فلما دعا الملك فاروق رئيس الوزراء ووزير الأوقاف وعددًا من الأعيان إلى الإفطار فى الجمعة الأولى من رمضان، طلبت أن تتم الدعوة لجميع الوزراء[٧٢].

ولم تكن هدى شعراوى وحزبها النسائى براضيات عن إجراءات وزارة الوفد، برغم وقوفه منذ البداية بجوار المرأة، فناصرها وأعطاها الدفعات القوية وشجعها وأيدها، فيثنى مصطفى النحاس

على جهودها «بورك فى فتياتنا فإنهن روح النهضة المباركة»وينصفها حمد الباسل بعد أن أيقن دورها الإيجابى، وكان من المعارضين لإعطائها الحرية[٧٣]، ومع هذا زادت العلاقة سوءا بين الوفد وزعيمة النهضة النسائية عقب معاهدة ١٩٣٦، فعارضتها وقامت بإعداد وطبع بيان باسمها انتقدت فيه المعاهدة، ووزع داخل البرلمان[٧٤].

وتحرج الموقف بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وتمكنت هدى شعراوى من أن تضم إليها الأصوات من زوجات وبنات الباشوات والأعيان، وأيضًا صوت رئيسة جماعة السيدات المسلمات، وترسل إلى رئيس الوزراء البريطانى عن طريق السفير فى مصر، تبين كيف تحملت مصر من جراء الحرب العالمية الثانية من مآس وأعباء اعترف بها الإنجليز أنفسهم، ومع هذا فإن إنجلترا تساند وتناصر وتؤازر مصطفى النحاس ضد الولى الشرعى رغم الاتهامات الثابتة على رئيس الوزراء والتى تضمنها الكتاب الأسود، وتختم بقولها: «نحملكم مسئولية ما ينتج عن هذه التصرفات المخالفة لكل قواعد العدل والنزاهة» [٧٥].

وسلم الخطاب إلى السكرتير الشرقى فى سرعة بالغة، واستاء رئيس الوزراء من أن البوليس فشل فى الاستيلاء عليه قبل وصوله إلى دار السفارة، وبعد ساعة من تقديمه وبناء على تعليمات مصطفى النحاس، فُتش بيت هدى شعراوى، ويُعلق لامبسون لوزير خارجيته بقوله «يجب ألا ننسى أن الملك فاروق قد وضع فى الاعتبار تقديره للنشاط الذى تمارسه مدام شعراوى»، ويصف كيف

أنها تعمل لتجارب الإنجليز فى مصر[٧٦]. ومما يذكر أنه قد ربطت العلاقة الطيبة بين زعيمة النهضة النسائية وملك مصر الذى أنعم عليها بوشاح الكمال[٧٧].

وفى حقيقة الأمر، فإن الحملة النسائية ضد النحاس أقلقته فأراد أن يخمدها خاصة إذا كانت هناك علاقة تربطها بالقصر، وضح ذلك من قضية نبوية موسى، فهى لا تتفق مع الوفد وتميل إلى تأييد الملك، فأغلق مدارسها وقطع عنها الإعانة، وبناء على أوامره فُتش بيتها، وقبض عليها بتهمة حيازتها لمطبوعات، وما هى إلا مذكرة تخص مدارسها، وأحيلت إلى النيابة العليا العسكرية، ثم إلى المحكمة العسكرية، ولكنها حصلت على حكم براءة فى ٥ يونيو ١٩٤٣، ثم أغلقت الوزارة مطبعة مدارسها. وفى حديث جرى بينها وبين وزير الداخلية، هاجمت فيه النحاس بكل جرأة، وأرسلت له خطابًا اتهمته بأنه غير أمين على أموال الدولة، وعليه تم اعتقالها، ووضعت فى السجن حتى أُفرج عنها بعد محاولات متعددة[٧٨]. ولم ينجح الوفد فى ضم العناصر الثائرة ضده من النساء، تلك التى شكلت إزعاجًا له، ومثلت عائقًا أمامه. وبذلك تبين أن المرأة تمكنت من أن تواصل مسيرتها فى السياسة وتتأثر بها وتؤثر فيها.

* البرلمان

من المعروف أن المرأة قد كافحت من أجل تحقيق رغبتها فى الحصول على الحقوق السياسية بنوعيها التصويت والانتخاب، فإنه

منذ أن تغير وضعها وأحست بمساواتها بالرجل مع قيام ثورة ١٩١٩، واشتراكها فى الأحداث السياسية المتلاحقة، سعت جاهدة فى سبيل الوصول إلى تلك الغاية، ومثلت هذه القضية اهتمامًا خاصًا وشغلت حيزًا كبيرًا، وتولّت السيدات المثقفات الدعاية لها، كما أن أصحاب تأييد حرية المرأة أعطوها الأهمية. واحتل هذا الموضوع الأعمدة فى الصحافة وخاصة النسائية التى رغبت فى تحقيق المكسب الجديد جاهدة فى غرس الوعى «عندنا من الرجال عشرات ومئات وألوف لا يساوى العشرة منهم امرأة واحدة، ومع ذلك هم معدودون علينا رجالا ولهم حقوق التصويت والانتخاب»[٧٩].

ومضى الاستشهاد بالمرأة الأوروبية والأمريكية التى حصلت على حق عضوية البرلمان، وأن المصرية لا تقل عنها [٨٠] وساعد على الإثارة فى ذلك الوقت تشكيل لجنة من كبار القانونيين لسن القانون الأساسى للشكل النيابى، فكانت الفرصة مواتية لتنبيهها لوضع المرأة الجديد، والرغبة فى أن يحتل مكانه فى التشريع[٨١]، خاصة بعد أن تبين الدور الذى قامت به وثبت من خلاله إدراكها وفهمها للمعايشة السياسية.

وصدر قانون الانتخاب عام ١٩٢٣، وحاول المثقفات وبعض أنصار المرأة تفسير النص الدستورى له بتحليل لفظ (مصريون) للنوعين والمساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق السياسية، ولكن هذه المحاولات ذهبت عبثًا[٨٢]، وعلى ذلك قضى الدستور المصرى

بحرمان المرأة من التمتع بهذا الحق، استنادًا على أن اشتراكها فى الحياة العامة يفقدها صفتها التى تنحصر فى شئون بيتها وأولادها. كما رأى البعض أن منحها هذا الحق السياسى يكون مدعاة للنزاع مع زوجها، إذا كان لكل منهما رأى سياسى خاص، أو أحدهما يناصر حزبًا، والآخر ينتمى إلى حزب معاد، أو أن يؤثر عليها زوجها فتغير انتماءها[٨٣].

ولكن لم تكن تلك الردود فيها من الاقتناع، فليس معنى اشتغال المرأة بالسياسة إهمالها لوظيفتها الأولى، ومن غير العدل أن يستقل الرجل بالتشريع حتى فى مسائل اجتماعية تحس بها المرأة أكثر منه، ويكون لها رأيها الصائب عنه.

وخرجت أول مظاهرة بزعامة هدى شعراوى تطالب بدخول البرلمان فى يوم افتتاحه، كما وجهت مذكرة إلى رئيس الوزراء ورئيسى مجلسى النواب والشيوخ، ضمنتها ضرورة منح المرأة الحق السياسى[٨٤]. هذا الحق الذى أعلنته فى برنامج الاتحاد النسائى، وتناوله فى كل اجتماع، ومما يجدر بالإشارة أن التنظيمات النسائية وضعت هذه القضية نصب أعينها ولم تقعد عن المطالبة بها.

وواصلت المرأة سعيها، وألحت فى طلبها، وبالرغم من حرمانها فإنها اهتمت بالبرلمان «رأينا السيدات يترددن كثيرًا على مجلس النواب، ويحضرن جلساته، ويتتبعن مناقشاته بكل دقة وإمعان، وقد ملأن الجلسة الختامية ثلاث مقاصير»[٨٥] أيضا أسهمت الصحفيات فى حضور الجلسات، ولكن ذلك بالطبع لم تقنع به

المرأة «متى يتسير لنا أن نرى المرأة المصرية فى مجلس النواب لا كزائرة أو متفرجة أو صحفية بل كأحد الأعضاء»[٨٦] وارتقت المرأة بمظهرها عند دخولها البرلمان «خطوات متزنة، هندام مناسب، تحيات وتسليمات معقولة، كل تسير إلى مكانها فى هدوء ونظام»[٨٧].

واستمرت المجهودات والإصرار على ضرورة فوز المرأة بمرادها، ورفعت المتحمسات لحصول المرأة على حقوقها السياسية العرائض والشكاوى للمسئولين، ولكن ذلك لم يأت بالنتيجة المرجوة. وفى مايو ١٩٤٤ تقدم النائب زهير صبرى ـ نصير المرأة فى البرلمان ـ عضو مجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة باقتراح مشروع قانون بتعديل أحكام قانون الانتخاب بما يجعل للمرأة حق مساواة الرجل فى الحقوق السياسية، بأن يعطى لها حق الانتخاب، كما يباح،لها حق الترشيح لعضوية البرلمان، ولكن يرفض المجلس.

وكان لذلك انعكاساته على الزعامة النسائية، فتصرح هدى شعراوى «لن يثنينى ما حدث فى البرلمان الآن عن الكفاح والجهاد والسعى لتحقيق ذلك»[٨٨]، بينما تعلن فاطمة نعمت راشد - رئيسة الحزب النسائى الوطنى والذى انحصرت مبادئه السياسية فى مشاركة المرأة للرجل فى ممارسة الحياة النيابية - صراحة «لن نتراجع ولن نتقهقر»[٨٩].

وتجد المرأة المساندة من مؤيديها الذين يسجلون كلماتهم عن تقدمها وثقافتها وتعليمها ، وكيف أنها وصلت إلى ممارسة مهن

الرجال، فبالأحرى تكون عضوة نافعة فى البرلمان عن البائع المتجول أو الرجل الجاهل[٩٠] ويعدد الدكتور طه حسين تلك المكاسب التى حصلت عليها دون أن يحدث ذلك اضطرابًا فى المجتمع، وأنها حين تطالب بحقها لا تخالف سنة موروثة، ويستشهد بمشاورة النساء فى العصر الإسلامى وإذاعة رأيهن، ويبين أن المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة ليست بدعا، ويشيد بإصرارها على هذا التمسك[٩١]. وأرادت الأحزاب أن تضم إليها صوت المرأة، فنراها تمس هذه المسألة فى برامجها رغبة منها فى الاستحواذ على التأييد مثلما فعل الحزب الاشتراكى.

وعليه يمكن القول بأن قضية المرأة ارتبطت بقضية الاستقلال، وأن التغييرات التى طرأت على مركزها، كان الدافع والمحرك لها هو انغماسها فى العمل السياسى الذى شكلها وغير من أوضاعها، وأثر فى باقى الميادين التى نزلت إليها وناضلت فيها.

هوامش الفصل الأول

(١) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٢٦ فى ٢٢ مارس ١٩٨٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، جـ ١، ص ص ١٣٧ - ١٣٩.

(٣) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٢٨ فى ٥ إبريل ١٩٨٠.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٥٤، مذكرات هدى شعراوى، نفس العدد.

(٥) فاطمة اليوسف، ذكريات، ص ٦٢.

(٦) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ص ١٥٧- ١٧١، درية شفيق، المرأة المصرية، ص ١٢٥.

(٧) أحمد طه أحمد، المرجع السابق، ص ٦٧، دى إجلال خليفة، المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٨) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، جـ٢، ص ص ٨٩ ، ٩٠.

(٩) الجنس اللطيف، عدد ٤ يناير ١٩٢٠، ص ١٤٣، عبدالرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص٩٠، درية شفيق، المرجع السابق، ص ١٢٦، أحمد طه أحمد المرجع السابق، ص ٧٠.

(١٠) المرأة الجديدة، عدد ١٦ فى أول يناير ١٩٢٥.

(١١) السفور، عدد ٢٠٠ فى ٨ مايو ١٩١٩.

(١٢) فتاة الشرق ، الجزء العاشر فى يوليو ١٩٢٨، ص ٤٥٩.

(١٣) المرأة المصرية، عدد ١، ٢ فى يناير، فبراير ١٩٣٥، ص٤٣، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٢٦ فى ٢٢ مارس ١٩٨٠.

(١٤) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٢٩ فى إبريل ١٩٨٠، درية شفيق، المرجع السابق، ١٢٩.

(١٥) الجنس اللطيف، عدد ٤ فى يناير ١٩٢٠، ص ص ١٢٩ - ١٣٤.

(١٦) نفس المصدر، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٣٠ فى ١٩ إبريل ١٩٨٠.

(١٧) نفس المصدر، حواء، عدد ١٢٣٥ فى ٢٤ مايو ١٩٨٠.

(١٨) العفاف، العدد الأول فى أول إبريل ١٩٢١، ص ٥.

(١٩) نفس المصدر، عدد ٣ فى أول مايو ١٩٢٢، ص ٣.

(٢٠) مذكرات هدى شعراوى، نفس العدد.

(٢١) المرأة الجديدة، عدد ١٦ فى أول يناير ١٩٢٥، الأهرام، عدد ١٥٣٨٥ فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٧.

(٢٢) المقطم، عدد ١٢٤١٩ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٩.

(٢٣) السفور، عدد ٣٣١ فى ٢٤ يونيو، ص ٧، النهضة النسائية، عدد ٤ فى نوفمبر ١٩٢٢، ص ١٠٩، الأمل، عدد ٢ فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٥، السيدات والرجال، الجزء السابع فى ٣٠ يونيو ١٩٢٦، ص ٣٧٠، أمهات المستقبل، العدد الأول فى ١٥ يناير ١٩٣٠، ص ص ٢٠، ٢١، مجد الدين حفنى ناصف، المرجع السابق، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٢٤) المرأة المصرية، عدد ٧ فى سبتمبر ١٩٢١، ص ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(٢٥) الأهرام، عدد ١٣٦٣٧ فى ٧ يناير ١٩٢٢.

(٢٦) نفس المصدر، العددان ١٣٦٤٤، ١٣٦٥٠ فى ١٦، ٢٣ يناير ١٩٢٢.

(٢٧) نفس المصدر.

(٢٨) نفس المصدر، عدد ١٣٩٢٧ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٢.

(٢٩) نفس المصدر، العددان ١٣٩٣٦، ١٤٠٠٤ فى أول يناير، ٢٢ مارس ١٩٢٣.

(٣٠) نفس المصدر، عدد ١٣٧٨٧ فى ٤ يوليو ١٩٢٢، عدد ١٣٩٥٩ فى ٢٩ يناير ١٩٢٣.

(٣١) نفس المصدر، عدد ١٣٩٧٤ فى ١٥ فبراير ١٩٢٣.
(٣٢) نفس المصدر، عدد ١٤٠٠١ فى ١٩ مارس ١٩٢٣.
(٣٣) نفس المصدر، عدد ١٤٠٢٦ فى ١٨ إبريل ١٩٢٣.
(٣٤) نفس المصدر، عدد ١٤٢٠٦ فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٣.
(٣٥) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٢٨ فى ١٤ يونيو ١٩٨٠.
(٣٦) الأهرام، عدد ١٤٣٧٧ فى ٢٩ مايو ١٩٢٤.
(٣٧) نفس المصدر، عدد ١٤٣٧٩ فى ٣١ مايو ١٩٢٤.
(٣٨) نفس المصدر، عدد ١٤٥٦٠ فى ٥ يناير ١٩٢٥.
(٣٩) فتاة الشرق، الجزءان الثامن والتاسع فى مايو ويونيو ١٩٢٣، ص ٣٠٠، العروسة، عدد ١٨٣ فى أول أغسطس ١٩٢٨.
(٤٠) المرأة الجديدة، عدد ٩ فى ٦ نوفمبر ١٩٢٤، ص ٧٤، عدد ١٠ فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٤، ص ٨٦، عدد ١٢ فى ٤ ديسمبر ١٩٢٤، ص ١١١، السيدات والرجال، عدد ٢ فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤، ص ٩٢.
(٤١) الأهرام، عدد ١٤٥٨٤ فى ٢ فبراير ١٩٢٥.
(٤٢) إجلال خليفة، المرجع السابق، ص ١٧٠.
(٤٣) الأهرام، عدد ١٤٦١٦ فى ١١ مارس ١٩٢٥.
(٤٤) المرأة الجديدة، عدد ١٧ فى ٨ يناير ١٩٢٥، المقطم، عدد ١٩٦٠ فى ٢٧ يونيو ١٩٢٨.
(٤٥) المصور، عدد ٢١ فى ١٣ مارس ١٩٢٥.
(٤٦) الأمل، العدد الأول فى ٧ نوفمبر ١٩٢٥.
(٤٧) السيدات والرجال، الجزء العاشر فى ٣١ سبتمبر ١٩٢٧، ص ص٦٩٥، ٧٢٤.
(٤٨) الأهرام، عدد ١٧٢٢٩ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢.
(٤٩) المقطم، عدد ١١٩٨٩ فى ٣١ يوليو ١٩٢٨.
(٥٠) العروسة، عدد ٢٨٧ فى ٣٠ يوليو ١٩٣٠.
(٥١) الضياء، عدد ٢٢ فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٠.

(٥٢) العروسة، عدد ٣٠٣ فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٠.
(٥٣) المرأة المصرية، عدد ١، ٢ فى يناير وفبراير ١٩٣٥، ص ٤٣، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٥٤فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠.
(٥٤) أحمد طه أحمد، المرجع السابق، ص٧٥، إنجى أفلاطون، نحن النساء المصريات، ص ١٠٩.
(٥٥) الضياء، عدد ٣٥٢ فى ١٧ مارس ١٩٣٢، المرأة المصرية، العددان ١، ٢ فى يناير وفبراير، ص ٤٥.
(٥٦) الفتاة، عدد ٩٣ فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٩، ذكريات نبوية موسى.
(٥٧) نفس المصدر، عدد ٦٤ فى ٢٦ يناير ١٩٣٩، ص ٢٠، عدد ٩٦ فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩، ذكريات نبوية موسى.
(٥٨) نفس المصدر، عدد ١١٤ فى أول فبراير ١٩٤١، ذكريات نبوية موسى.
(٥٩) الأهرام، عدد ١٨٣٠١ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٥، عدد ١٨٣٢٤ فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٥.
(٦٠) نفس المصدر .
(٦١) نفس المصدر .
(٦٢) نفس المصدر، عدد ١٨٢٩٨ فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٥.
(٦٣) نفس المصدر، عدد ٨٣٠١ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٥، عدد ١٨٣٠٥ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٥، عدد ١٨٣٢٤ فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٥.
(٦٤) نفس المصدر، عدد ١٢١٣ فى ٤ ديسمبر ١٩٣٥.
(٦٥) المصور، عدد ٦٣٨ فى أول يناير ١٩٣٧.
(٦٦) الأهرام، عدد ١٨٣٢٠ فى١١ ديسمبر ١٩٣٥.
(٦٧) نفس المصدر .
(٦٨) نفس المصدر، عدد ١٨٣٢٢ فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٥.
(٦٩) المصور، عدد ٦٢٦ فى ٩ أكتوبر١٩٣٦.
(٧٠) نفس المصدر، عدد٦٢٧ فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٦.
(٧١) نفس المصدر، عدد ٦٢٨ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦، عدد ٦٣٠ فى ٦ نوفمبر ١٩٣٦.

(٧٢) F.O.371, File 35538, J 3955/ 2/ 16, Lord Killearn, Cairo, No. 839, Sep.11, 1943, Weekly Political and Economic Report from 2 - 8th Sep. 1943.

(٧٣) العروسة، عدد ٢٩٢ فى ٣ أغسطس ١٩٣٢،

(٧٤) أحمد طه أحمد، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٧٥) F.O. 371, File 35533, J 1969/2/16, From Lampson to Eden,No 395, Cairo, April 23, 1943.

(٧٦) Ibid.

(٧٧) درية شفيق، إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٧٨) روزاليوسف، عدد ٨٥٤ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤.

(٧٩) السيدات، عدد ٦ فى إبريل ١٩٢٢، ص ٣٦٤.

(٨٠) الأهرام، عدد ١٣٧٨٦ فى٣ يوليو ١٩٢٢، السيدات، عدد ٩ فى يوليو ١٩٢٢، ص ٥٤٤، عدد ٩ فى ١٥ يوليو ١٩٢٣.

(٨١) السيدات، نفس العدد، ص ٥٤٣.

(٨٢) حسنى نصار، حقوق المرأة، ص ١٢١.

(٨٣) النهضة النسائية، عدد ٩ فى إبريل ١٩٢٤، ص ٣٠٥.

(٨٤) الأهرام، عدد ١٤٠٨٦ فى ٢٨ يونيو ١٩٢٣، عدد ١٨٤٨٤ فى ٢٩ مايو ١٩٣٦.

(٨٥) الأمل، عدد ٤٧ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦.

(٨٦) نفس المصدر.

(٨٧) المصور، عدد ٦٣٣ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٦.

(٨٨) روز اليوسف، عدد ٨٣٢ فى ٢٥ مايو، عدد ٨٣٥ فى ١٥ يونيو ١٩٤٤، المصور، عدد ١٠٢٤ فى ٢٦ مايو ١٩٤٤.

(٨٩) نفس المصدر.

(٩٠) الطالبة، عدد ٤ فى مايو ١٩٤٤، ص ص ١– ٥.

(٩١) إنجى أفلاطون، المرجع السابق، ص ص ٨– ٩.

● الفصل الثانى

المشاركة الاجتماعية

* الجمعيات
* الخطوات العملية

* الجمعيات

منذ مطلع القرن العشرين بدأت حركة مشاركة المرأة فى المسائل التى تعنيها أولا ثم ما يخص المجتمع ثانيًا، ولكنها أخذت الصورة الجدية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث أعطت أكلها لارتباطها بالنزعة السياسية، ومما ينوه إليه أنه كان هناك مستوى معين هو الذى دفع عجلة تقدم المرأة، إذ توفرت له الأدوات وأتيحت له السبل الثقافية والمادية للعمل لانتمائه لشريحة اقتصادية واجتماعية، عقدت لها القيادة، وهذا أمر طبيعى فى ظل التركيب الاجتماعى الموجود.

وكانت الجمعيات هى بوتقة العمل الاجتماعى، والواسطة التى ربطت بين المرأة بمختلف مستوياتها. ولم تقصر نفسها على العاصمة بل توزعت على أرض مصر لإمكانية الاستفادة من أغراضها، وسجلت جمعية «المرأة الجديدة» تحت رئاسة شريفة

رياض نجاحها، وأثبتت وجودها منذ بداية عام ١٩٢٠، وأخذت على عاتقها تلك المحاضرات التى ألقيت فى كافة الفروع للتعليم والثقافة، وأقامت مشغلا للفتيات بالسيدة زينب، جهز بأحدث الآلات لصنع السجاد وتدريجيًا تقدم وأصبح على المستوى اللائق، واحتضن الفقيرات من سن الثامنة وحتى الثانية عشرة لإعدادهن لمواجهة الحياة، كما أنشأ المدارس لتخريج الممرضات والمربيات، وأحضرت معلماتها من سويسرا وإنجلترا، وأقامت الأسواق الخيرية لصالح المحتاجين[1]، وكان الهدف الحقيقى رفع مستوى المرأة. ولقيت هذه الجمعية التشجيع من المسئولين الذين اقتنعوا بضرورة الأخذ بيد المرأة، فعندما زار وزير المعارف مشغلها، اعترف بتلك النهضة النسائية وحياها وشجعها[2].

وفى الإسكندرية تشكلت جمعية «ترقية الفتاة المصرية» عام ١٩٢٠، ومهمتها النظر فى كيفية تعليم الفتيات وطرق تربيتهن ونجحت فى ذلك، واعتمدت ميزانيتها على السوق الخيرية، وتبرع الأميرات والأرستقراطيات[3]. وتألفت جمعية «اتحاد وترقى المرأة والأخلاق والنهوض بها، وإعانة البائسات، وضم مشغلها الفتيات المعوذات حيث تعلمن صناعة السجاد، وأنشأت مدرسة لتعليم الفقيرات مجانًا[4]. وتكونت جمعية «نهضة السيدات المصريات» عام ١٩٢١ برئاسة لبيبة أحمد واتسمت بالطابع الإسلام، وخدمت فى الميدان الاجتماعى.

أما عن جمعية الاتحاد النسائى المصرى الذى أسسته هدى شعراوى عام ١٩٢٣ عقب استقالتها من لجنة الوفد المركزية

للسيدات، فقد ضم الرائدات اللاتى ألقى على عاتقهن إثبات وجود المرأة، وإعطائها حقوقها، والدفاع عنها، وإدخالها فى النظام الدولى، وتحدد البرنامج الاجتماعى للاتحاد والذى بُذل السعى لتحقيقه، وهو من صنع أخصائيين فى القانون والدين والتعليم والاجتماع، وتناول تشريعات اجتماعية لحماية الأسرة، وعمل المرأة، وتعليم البنت، والرعاية الصحية. ولارتباط القضايا الاقتصادية بالحالة الاجتماعية، ركز على الاعتراف بالنقابات، وضرورة تعضيد الحكومة لها، وإنشاء البنوك الوطنية، والعناية بالزراعة، وإدخال الجديد عليها، وتحسين حال الفلاحين، وسحب سلطة الأجانب الاقتصادية، وإعطائها لأياد مصرية، والقضاء على البطالة(٥).

وفى أول اجتماع للاتحاد فى ٢٦ يونيو ١٩٢٣ أوضحت سكرتيرته الهدف الأساسى والمباشر لإنشاء هذا التنظيم النسائى«ما رأيناه من تفشى الجهل الذى هو سبب كل تأخر، وهضم حقوق المرأة التى هى نصف المجتمع، وسوء الحالة الصحية وما يترتب عليه من كثرة الوفيات والأمراض بين أطفالنا»، وتابعت حديثها موضحة أسباب سوء العلاقة الزوجية، وتناولت قضايا الأحوال الشخصية وتوابعها، ومعاناة المرأة منها، وعرضت الحلول، مبينة أن الاتحاد سوف يذلل الصعوبات، ويُعدل القوانين، ويُعالج العلل، ويحارب الرذيلة ، وينشر الفضيلة(٦). وأيضا رأى الاتحاد النسائى ضرورة العمل بكل اجتهاد من أجل إبطال البدع والخرافات والتدجيل والشعوذة المنتشرة(٧)؛ وبذلك أصبح جليًا أن السعى هو

لرفع مستوى المرأة الأدبى والاجتماعى، وإعلاء شأنها، ووضع الأساس القوى لبناء تحريرها.

وفى البداية رأى الاتحاد استئجار منزل بحى شعبى، يكون مدرسة متنقلة لتعليم نساء الشعب مبادئ الصحة والتمريض، وبعض الصناعات اليدوية، ومحاربة التقاليد البالية، ومعالجة المرضى منهن ومن أطفالهن مجانًا، ثم الانتقال إلى حى آخر، وطبق ذلك على حى السيدة زينب ونجحت التجربة(٨).

ثم اتسعت المسألة عندما قام الاتحاد بافتتاح مشغله الذى أطلق عليه «دار المرأة» بالقصر العينى، وكتبت عنه الصحافة ومنها الأجنبية، فاعتبرته صحيفة الفيجارو الباريسية فوزًا نسائيًا باهرًا، ووصفته بأنه جامعة للفنون النسائية مفتوحة للفتيات من جميع المستويات(٩)، وقسمت الدار قسمين: الأول لتثقيف اليتيمات والفقيرات مجانا، يتعلمن فيه فوق القراءة والكتابة صناعة تقيهن شر الفاقة والعوز، وتمكنهن من كسب العيش بطريق شريف، كالخياطة والتطريز وصنع السجاد ونسيج الأقمشة بأنواعها، أيضا التدبير المنزلى وقانون الصحة. أما القسم الثانى فاختص بمستوصف لمعالجة الأطفال والنساء الفقيرات مجانًا، وقد توافد عليه المئات يوميا قام بعلاجهن أطباء متطوعون(١٠).

وشكل الاتحاد لجانًا فرعية متخصصة، شملت رعاية الطفل، والعناية بالصحة، وتقويم الأخلاق، والتربية والتعليم، وإصلاح القرى، والمطالبة بحقوق المرأة السياسية، وإصلاح قوانين الأحوال

الشخصية[١١]، وذلك لاستطلاع أحوال البيت المصرى، وإرشاد الأمهات المساعدات للفقيرات، والأخذ بيد المرأة فى المجتمع، واستمرت إقامة المعارض والحفلات لصالح الاتحاد، وأسهم فيها الفنانات والفنانون، وحضرتها الملكة الأم نازلى، والملكة الزوجة فريدة وعقيلات الوزراء[١٢]، تشجيعًا لهذا الاتجاه، هذا وقد أسهم الاتحاد فى الميدان التربوى والبعثات العلمية.

ونظرًا لامتداد النفوذ الاتحاد النسائى، انبثقت منه جمعية «شقيقات الاتحاد النسائى المصرى» وعضواتها كن على مستوى راق، فرئيستها حواء إدريس تمت بصلة قرابة إلى هدى شعراوى، ومارست الجمعية نشاطها من خلال إقامة الحفلات «لمساعدة اليتيمات والفقيرات وتحسين حالتهن»[١٣].

وتكونت جمعية «العمل لمصر» عام ١٩٢٤، وضمت ١٤٠ سيدة، وكانت اليد العاملة فيها إستر فهمى ويصا فهى السيدة المثقفة، والمتحركة، والمحاضرة فى مختلف ميادين المعرفة، واهتمت الجمعية بمعالجة قضايا المجتمع، ووزعت أنشطتها على ست لجان، صحية، ورعاية طفولة، وتعليم، ومحاربة الخمور والمخدرات، والأخلاق، وحقوق المرأة وتدريبها على الأعمال الاجتماعية، وفى عام ١٩٢٦ تأسس لها فرع فى الإسكندرية بعضوية ١٢٣ سيدة، كما أنشئ فرع فى أسيوط ضم ٨٠ سيدة، وتبع الجمعية مستوصف يديره الأطباء بالمجان لمعالجة الأطفال الفقراء وتقديم المساعدات للسيدات المحتاجات، ونجحت فى هذا المجال، كما افتتحت مدرسة عام ١٩٢٧ لتحقيق هذف الجمعية[١٤].

وجاهدت الجمعية فى سبيل قانون المخدرات، حيث كان الفصل فى القضايا المتعلقة بتجار المخدرات من الأجانب يرجع إلى القنصليات، فدعت الجمعية عددًا من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ، ونوقش الموضوع، على أثر ذلك وافق البرلمان على إحالة تلك القضايا إلى المحاكم المختلطة. كما خاطبت الجمعية وزير المعارف لتدريس فن العناية بالطفل فى مدارس البنات وتحققت الرغبة، أيضًا كافحت فى مسألتى تعدد الزوجات والطلاق(١٥).

وشغلت مسألة هذه الجمعيات الصحافة التى شجعتها وباركتها، وبينت أن «جهل المرأة المصرية يقضى بفتح المدارس وإنشاء المشاغل التى تتلقى فيها بنات الشعب، ليس ما تنص على تعليمه البرامج الوزارية لمختلف المراتب على السواء، فبرامج الوزارة تناسب فى الغالب بنات الطبقة المتوسطة فضلا عن العالية، وأما البنات الفقيرات اليتيمات والمتشردات، فيحتجن إلى مدارس وملاجئ، تقوم بها الجمعيات النسائية(١٦).

ومضت مسيرة الجمعيات، فبجوار جمعية «أمهات المستقبل» التى أسستها تفيدة علام ناظرة مدارس تلك الجمعية، أنشأت جمعية «الشابات المصريات» عام ١٩٢٩ وخصصتها للمشروعات النسائية ذات الشكل الاجتماعى، واشتمل البرنامج على تكوين ناد للشابات يضم قاعة لتلقى المحاضرات الخاصة بالأدب والعلم والأخلاق والصحة، وثانية للمطالعة وتحتوى على الدوريات والكتب، وثالثة للموسيقى لتلقى بنوعيها الأجنبية والعربية، ورابعة للفن من

رسم وتصوير، وخامسة للألعاب الرياضية، وسادسة لتعليم اللغات وسابعة للزائرات، وأن يكون للجمعية فروع خارج مصر، وأن تشترك فى المؤتمرات النسائية الدولية، وأخيرا أن يصدر عنها مجلة أسبوعية تكون لسان حالها(١٧)، وتحقق ذلك.

وعلى هذا كان التقدم لترقية المرأة ومساواتها فى التهذيب مع الرجل، ومما يلاحظ أن هذه الجمعية كادت أن تضم بين دفتيها سيدات الطبقة الوسطى وبنات الشعب، فصاحبتها ذات ذكاء، أحست بصدق رسالتها، وآمنت بكل خطوة أقدمت عليها رغم صغر سنها، فهى لم تكن تتجاوز الثانية والعشرين من عمرها(١٨).

وتعددت الجمعيات الخيرية، فهناك جمعية «رعاية الأمومة والطفولة»، وأسهم فى إنشائها زوجات الرأسماليين(١٩)، وكذلك الجمعيات الخاصة بالنهضة الصحية، وتولى الإنفاق عليها بعض الأميرات وسيدات الطبقة الأرستقراطية مثل «مبرة محمد على»، «لجنة سيدات الهلال الأحمر»، «جمعية تحسين الصحة»، «جمعية مكافحة السل»، «مبرة فريال». وقدمت هذه الجمعيات المساعدات المالية لمستحقيها جاهدة فى رفع مستوى المرأة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية(٢٠).

ومع اتجاه المؤسسات الاجتماعية وانتشال الفقيرات، وأنشئت فى عام ١٩٣٠ جمعية للفتيات من أبناء السبيل، تعلمن فيها القراءة والكتابة والخياطة والأشغال والرياضة(٢١). وتعددت تلك المشروعات فى الأحياء الفقيرة ونالها النجاح، كما تخصصت بعض الجمعيات

لمحاربة أمراض المجتمع مثل «جمعية الاعتدال»، «جمعية السيدات المسيحيات» اللتين كافحتا المسكرات والمخدرات[٢٢].

وفى عام ١٩٣٧ تأسست جمعية «السيدات المسلمات». كجناح نسائى لجماعة الإخوان المسلمين. برئاسة زينب الغزالى للدعوة إلى المحافظة على تقاليد الإسلام، ومحاربة الخرافات والبدع كالزار والسير فى الجنازات والتبرج، ومارست أعمالها فعممت صلاة الجمعة للنساء فى المساجد، وقامت بالوعظ والإرشاد بين السيدات فى الجوامع والمنازل والأحياء الفقيرة والمجتمعات النسائية، وظهرت صور عضواتها فى الصحافة، وهن مرتديات الزى المحتشم وسافرات الوجه[٢٣]، وكانت هذه الجمعية هى وجه الإصلاح الاجتماعى لمبادئ الجماعة. وعلى نفس الدرب سارت جمعية «المحافظة على القرآن»، وتوسعت فى فروعها بالقاهرة، وامتد نشاطها إلى افتتاح المدارس للمعوزات واليتيمات لتحفيظ القرآن وتلقين مبادئ الدين[٢٤].

وأخيرًا يأتى «الحزب النسائى الوطنى» التى أسسته فاطمة نعمت راشد فى يناير ١٩٤٤- أى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية - من عضوات سبق لهن العمل فى الاتحاد النسائى، وهن على درجة عالية من الثقافة، فوكيلته وسكرتيرته وبعض ممن اشتركن فيه محاميات.

واحتلت الصدارة فى برنامجه مساواة المرأة بالرجل، والنهوض بها، ورفع مستواها الأدبى والفكرى والاجتماعى، والسعى بكل

الوسائل المشروعة لحصولها على حقوقها كاملة، وذلك بفتح أبواب المعاهد العلمية للبنات، وقبولهن فى كافة وظائف الدولة متى كانت لديهن المؤهلات، وإعطاء العاملات حق التمتع بكل قوانين العمال، ومساواتهن بهم فى الحقوق واشتراكهن فى النقابات، وضرورة النظر والبت فى قوانين الأحوال الشخصية، بحيث تحمى المرأة من عبث الرجل، وتصون وتحفظ كرامتها، وتقدر أمومتها، وتعوضها فى حالة الفشل الذى هى دائمًا مهددة به[٢٥].

وشكل الحزب لجانًا لتنظيم جهوده، ومن الطريف أن إحدى عضواته من المحاميات انغمست فى بعض قضايا المرأة المطروحة، وكان زوجها يرفض ممارستها تلك المهنة. وزاول الحزب نشاطه وراح يتصل بالشخصيات الكبيرة من الجنسين ليكسب النفوذ فى تحقيق الأهداف، وليقنع من يحتاج إلى الاقتناع بعدالة مطالب المرأة[٢٦]. واستتبع هذا إنشاء المراكز الاجتماعية للنهوض بمستوى المرأة الشعبية، بتلقينها الأخلاق، وتعليمها القراءة والكتابة والأشغال اليدوية[٢٧].

وبذلك وضعت تلك المؤسسات الاجتماعية يدها على ما تعانى منه المرأة، وطرحت القضايا الأساسية التى تغير من وضعها، وخططت لتحقيق المكاسب لها، ونزلت ميدان الكفاح وتمكنت من أن تحصل على النجاح، ولكن مما يعاب عليها أنها لم توحد وتضافر جهودها بالرغم من صلة قرابة مبادئها، فعملت كل على حدة، فقلل هذا من الثورية المتكاملة للعمل المشترك.

* الخطوات العملية

وقع على عاتق المرأة المثقفة القيام بحركة التغيير، وقد تولت هذه المهمة نخبة نشطة من السيدات، فكانت لهدى شعراوى الزعامة حتى أنه فى حديث عما حصلت عليه المرأة المصرية دار بين صفية زغلول وإحدى الأمريكيات قالت الأولى: «إن زعيمة الحركة النسوية هى هدى شعراوى أما أنا فعملى سياسى»[٢٨] وتمكنت هدى شعراوى من أن تثبت وجودها، بثقافتها واتصالاتها ومركزها وثرائها وآرائها، جعلتها صاحبة شخصية فريدة، استطاعت من خلالها أن تتم رسالتها، فهى متقدة الحماس جاهدت فى الداخل والخارج من أجل المرأة المصرية.

بدأت زعيمة النهضة المصرية ومن عمل معها فى طرح مطالب المرأة التى ترتكز على حقوقها بأنواعها، وبيان أنها نصف المجتمع، وكيف حرمت وغبنت وأهملت، رغم ما قامت به من مواقف بطولية فى الدفاع عن القضية المصرية، وحتمية إصلاح قانون الأحوال الشخصية، والقضاء على الأمراض الاجتماعية.

وذهب وفد من الاتحاد النسائى بتلك المطالب إلى رئيس الوزراء ورئيسى مجلسى النواب والشيوخ، ونشرتها الصحافة وعرضتها على الرأى العام[٢٩]، وتكررت هذه المطالب مع كل حكومة جديدة وافتتاح برلمان[٣٠]، وعندما تعرض خطاب العرش الذى افتتح به البرلمان عام ١٩٢٤ لترقية المرأة أدبيًا واجتماعيًا، ولم تنفذ الوزارة

ما جاء به، كتبت هدى شعراوى إلى رئيسى البرلمان تعاتبهما، وتذكرهما وتطلب منهما سرعة التنفيذ(٣١).

وبذل الاتحاد النسائى المجهودات محاولة منه لإقصاء ما يشكل خطرًا ويهدد المجتمع عامة والمرأة خاصة، فاحتلت مسألة البغاء حيزا فى نشاطه، حيث عاود اقتراحاته واتصالاته لإلغائه، وعندما شكلت لجنة للبحث فى عام ١٩٣٩ تحت رئاسة وزير الصحة، كانت هدى شعراوى عضوًا فيها، وقدمت تقريرها لانتشال البائسات، كما رأى الاتحاد تحديد وقت لبيع الخمور وتحريمها على من هم دون سن الثامنة عشرة، وإقفال دور الميسر والمراهنات التى تتسبب فى انهيار الحياة العائلية، والعمل على محاربة المسكرات بمختلف الطرق(٣٢).

وشغلت المحاضرات التى ألقيت سواء فى الاجتماعات الدورية أو فى المناسبات حيزًا فى برامج التوعية، فبجوار الهدف من الثقافة كانت إثارة الموضوعات الجوهرية التى تمس المرأة لتحسين أوضاعها وضمان مستقبلها، فكثر التحدث عما منحه الإسلام لها من حقوق، والمقارنة بينها وبين المرأة الغربية، وما وصلت إليه الأخيرة بفضل كفاحها ومثابرتها، وضرورة التعليم والثقافة والعمل والمساواة مع الرجل، كذلك تضمنت حث المرأة على تقدير المسئولية وواجباتها نحو الأسرة والأمة(٣٣).

وبرزت فى ميدان الخطابة هدى شعراوى، سيزا نبراوى، نبوية موسى،و إحسان أحمد، وإستر فهمى ويصا، نعيمة الأيوبى، مفيدة

عبد الرحمن، بنت الشاطئ، حنيفة حفنى ناصف، منيرة ثابت، مى زيادة، وأسهم المؤيدون من الرجال لقضية المرأة، فتحدث خليل مطران، عباس العقاد، محمد على علوية، الدكتور طه حسين، أنطون الجميل، وأشادوا بما وصلت إليه المرأة. كانت قاعات المحاضرات - وانحصرت فى كثير من الأحيان على الجامعة الأمريكية - تفيض بالحاضرات والحاضرين من أصحاب الثقافة فى الأدب والفن والصحافة والعلم[٣٤].

وعندما أوفدت شركة فوكس السينمائية مندوبها إلى مصر ليخرج شريطاً سينمائيًا ناطقًا عنها، رأى أن يصف النهضة النسائية، فطلب من هدى شعراوى أن تخاطب العالم بواسطة الشريط الناطق، فأعطت صورة واضحة لما حصلت عليه وما وصلت إليه المرأة المصرية[٣٥]. واهتمت الصحافة الأجنبية بهذا التطور ونقلته بدقة[٣٦]، وخصصت الصحافة المصرية جانبًا من صفحاتها وأعمدتها للتحدث عن أعمال القيادات النسائية.

وانتُهزت فرص إقامة الحفلات،و خاصة تلك التى أُقيمت بمناسبات تخليد الذكرى، وبالطبع احتل قاسم أمين مكانته فيها وغيره من الشخصيات المصرية والأجنبية، وتحررت المرأة من الأغلال القديمة لدرجة أن رئيسة الاتحاد النسائى قامت بعمل جرئ يدل على الخطوات التى أكتسبتها، فأقامت حفل تكريم للدكتور «مورتن هاول» المعتمد السياسى السابق للولايات المتحدة، وأعلنت فيه أن عزلة المرأة المصرية انتهت[٣٧]، ومما يذكر أن تلك

الحفلات شاركت فيها الفنانات متبرعات، كما كان لها الثقل الأدبى حيث مثل ملك مصر عن طريق مندوبه(٣٨). واستمرارًا لسياسة التشجيع على المضى والتوسع فى التعليم العالى، كرمَّ الاتحاد النسائى خريجات الجامعة.

ولم يتهاون الاتحاد فى تحقيق رغباته، إذ أصر عليها وطرق الأبواب التى توصله إليها، فيعقد المؤتمرات والقرارات واحدة بشأن حق المرأة السياسى، والمساواة بين الجنسين فى ميدان العمل، وتقييد تعدد الزوجات والطلاق، ويقرر المظاهرات، فقد استمرت إحدى مظاهراته أيامًا ولم يجرؤ أحد على أن يقف فى طريقها(٣٩).

وكانت للمقابلات الشخصية التى قامت بها القيادات النسائية دفعة على طريق التقدم، ففى لقاء بين وفد الاتحاد ورئيسته مع ملكة مصر فريدة، جرى الاتفاق على العمل للسعى فى الحصول على حقوق المرأة(٤٠). كذلك لم تدع هدى شعراوى فرصة إلا وانتهزتها، فعندما زارت «فون إيجل» أبرز شخصية فى مكتب العمل الدولى مصر، أقامت ندوة حضرتها ممثلات الجمعيات النسائية فى مصر، وتم إلقاء وعرض وجهات النظر المختلفة فيما يختص بقضايا المرأة(٤١).

وسعت المرأة بمجهوداتها فى المجال الاقتصادى، وفى إطار البرامج التى أعدتها المنظمات النسائية، وضحت الأبعاد لتلك السياسة. ومثل الاتحاد النسائى شبه تجميع شامل لما أرادته النهضة للاقتصاد المصرى الذى بلا شك له الصلة الوثيقة

بالتغييرات الاجتماعية من ناحية، وتأمين الاستقلال السياسى من ناحية أخرى.

وكانت أولى الإجراءات تنفيذ مقاطعة التعامل الاقتصادى مع إنجلترا، وأحدث موقف المرأة رد فعل وخاصة فى المناطق الشعبية، فقد أصدرت لجنة المقاطعة المنشورات التى تحث فيها المصريين على تنفيذ «الإضراب عن معونة الإنجليز فى جميع الأعمال الاقتصادية والتجارية والصناعية، فلا تشتروا بضائعهم، ولا تستأجروا مزارعهم ولا تؤجروهم منازلكم، ولا تودعوا نقودا فى مصارفهم»[٤٢].

وانتشرت الدعوة بين المصريات تطالب بتشجيع الصناعات المحلية[٤٣]، ونظرا لأن معظم القائمات على الحركة النسائية من ذوات الثروات، تبنت هدى شعراوى تنفيذ الخطة، ولها البصمات الواضحة فى بنك مصر، حيث إنها لم تكتف باكتتابها، فقامت بالدعاية له فى محيط أسرتها وخارجها[٤٤]، وتولت الصحافة النسائية مهمة التعبئة القومية للمشروعات الاقتصادية، فوجهت النداءات لزيادة رأسمال شركة مصر لغزل القطن[٤٥].

وتأكيداً لتطبيق هذه السياسة أنشأت رئيسة الاتحاد النسائى أول مصنع للخزف والزجاج بروض الفرج بالقاهرة، وبلغ أعلى مستوى فى الجودة، وأقيمت له المعارض التى دلت على تقدم هذا الفن، وأحرز الجوائز فى معرض ليبج، والمعرض الزراعى الصناعى، وكانت له السوق الرائجة، ولقى التشجيع من الصحافة «والمأمول

أن يقبل المصريون على زيارته ليروا بأعينهم ما وصلت إليه الصناعة المصرية من إتقان»[٤٦]. وبذلك أمكن للمرأة المصرية أن تبرهن على قدرتها، وتنزل إلى الميدان الصناعى، وتروج المنتجات الوطنية.

وشاركت الجمعيات النسائية فى تشجيع الصناعات المحلية، وشغل إنتاجها حيزًا فى المعرض الزراعى الصناعى إذ عرضت منتجات جمعية المرأة الجديدة، والاتحاد النسائى الذى تفوق فى صناعة السجاد، وما قامت به مدارس البنات، وما صنعته المرشدات من صناعات غذائية، بالإضافة إلى مشاغل مجالس المديريات وإصلاحيات السجون، كذلك فهناك الأعمال الفردية التى صنعتها أيدى الفنانات[٤٧]. وعلى هذا كان للمرأة نصيبها فى هذا العمل.

وتوافدت السيدات على المعارض للحث والتشجيع على هذا الاتجاه، ودائما تكون الرائدات فى المقدمة[٤٨]. ولم تقتصر تلك الحركة على المعارض فامتدت إلى المحلات الصناعية، فنرى زوجات الوزراء يفتتحنها[٤٩]. وتشكلت اللجان برئاسة المثقفات لتطبيق الدعوة، وظهرت الفتيات يعرضن أزياءهن المنسوجة بأيد مصرية[٥٠]. وتحمست المرأة لمشروع القرش وأسهمت فيه بمختلف مستوياتها[٥١].

وعندما أثيرت مسألة مد امتياز البنك الأهلى مدة أربعين سنة، يوجه الاتحاد النسائى نداءه إلى ممثلى الأمة من نواب وشيوخ بعدم الموافقة[٥٢]. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، انطلقت صيحة المرأة لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع الأسعار، فانتشرت

دعوة الجمعيات النسائية إلى مقاطعة الكماليات، والامتناع عن أدوات الزينة، وإصلاح الملابس القديمة، كما قرر الاتحاد النسائى الإضراب عن شراء الجوارب المستوردة، وصناعتها داخليا، وذلك بعد أن وصل سعر الجورب ثمانية جنيهات بعد أن كان ثمنه قبل الحرب عشرين قرشًا(٥٣).

ودخلت المرأة فى الحركة التعاونية الزراعية، فلما نزل وزير الزراعة عام ١٩٢٧ لينشر الدعوة التعاونية فى الريف، جمع الفلاحات إلى جانب أزواجهن، ووجه إليهن القول دونهم، وهاب بهن أن تحث كل منهن زوجها على التعاون والانضمام إلى جمعية البلدة التعاونية، وبذلك وضع الأساس للدور الذى يرجى أن تؤديه المرأة المصرية فى هذا الشأن، واشتركت المرأة فى بعض الجمعيات التعاونية، فجمعية سملا بالغربية بلغ عدد عضواتها ٢٠ عضوة، ومثلن ٢٦٪ من الأعضاء، وشابهتها جمعيات المتانيا بالجيزة وبهناى بمنوف والعبيدية بالدقهلية(٥٤). وعد هذا باكورة طيبة لإسهام المرأة الريفية فى التقدم الاقتصادى، وتتمة لما تمتعت به من حرية فرضتها عليها ظروف عملها ومشاركتها للرجل.

ويمكن القول بأن المشاركة الاجتماعية التى أقدمت عليها المرأة وطرقت مجالاتها، وعملت فيها بجد وإخلاص واضعة أمامها حتمية تحقيق أهدافها، مثلت دورًا مهمًا فى عجلة التطور التى صاحبها التغيير فى كيان ووضع المرأة فى المجتمع.

هوامش الفصل الثانى

(١) الجنس اللطيف، عدد ٤ فى يناير ١٩٢٠، ص ١٤٢، المرأة المصرية، العدد الأول فى نيـايـر ١٩٢٠، ص ٣٤، الأهـرام، عـدد ١٣٦٩٥ فى ١٦ مـارس ١٩٢٢، عدد ١٤٣٢٦ فى ٤ إبريل، ١٩٢٤، عدد ١٥٣٣٩ فى ٢ يوليو ١٩٢٧.

(٢) السفور، عدد ٢٥٦ فى ١٠ ديسمبر ١٩٢٠.

(٣) المرأة المصرية، عدد ٨ فى أكتوبر ١٩٢٠، ص ٢٨٤.

(٤) نفس المصدر، ص ص ٢٧٩ ـ ٢٨٢.

(٥) فتاة الشرق، الجزءان الثامن والتاسع فى مايو ويونيو ١٩٢٣، ص ٣٠٠ من بين واضعى أسس البرنامج محمد حسين هيكل، طه حسين، منصور فهمى، محمد على علوبة، الشيخ مصطفى عبد الرازق، مراد سيد أحمد، محمد زكى على، أنطون الجميل، إبراهيم الهلباوى، على عمر.

(٦) الأهرام، عدد ١٤٠٨٦ فى ٢٨ يونيو ١٩٢٣.

(٧) درية شفيق، إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٨) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٣٧ فى ٧ مايو ١٩٨٠.

(٩) الأهرام ١٧١٨٤ فى ٩ أكتوبر ١٩٣٢.

(١٠) نفس المصدر، عدد ١٦١٤٢ فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٩، فتاة الشرق، الجزء الخامس فى فبراير ١٩٣٠، ص ٢٤٧، النهضة النسائية، عدد ٨٦، مايو

١٩٣٢، ص ١٤٦. واستنفدت هذه الدار المبالغ الطائلة، واقترضت من هدى شعراوى خمسة آلاف جنيه، ولم تكن إيراداتها تغطى مصروفاتها رغم دخل الحفلات وتبرع المحلات التجارية والسحب الخيرى ومساهمة الأميرات، بالإضافة إلى الأرض المقامة عليها الدار، فقد منحتها الحكومة للاتحاد. الأهرام، عدد ١٧٦٤٥ فى ٢٢ يناير ١٩٣٤.

(١١) المصرية، العدد الأول فى ١٥ فبراير ١٩٣٧، ص ٢، العدد ٣ فى ١٥ مارس ١٩٣٧، ص ٢٥.

(١٢) المصور، عدد ٧٠٩ فى ١٣ مايو ١٩٣٨، عدد ١٠٧٥ فى ١٨ مايو ١٩٤٥.

(١٣) شمل برنامج تلك الحفلات التمثيل والرقص والموسيقى والغناء، وحضرها علية القوم وبعض الدبلوماسيين الأجانب، الأهرام، عدد ١٧٣٨٠ فى ٢٩ إبريل ١٩٣٣.

(١٤) المرأة المصرية، العدد الأول فى ١٥ يناير ١٩٢٧، ص ص ٤٥، ٤٨، السياسة الأسبوعية، عدد ٩٩ فى ٢٨ يناير ١٩٢٨، السيدات والرجال، الجزء العاشر فى سبتمبر ١٩٢٨، ص ص ٦٧٨، ٦٨٨، العروسة، عدد ٢٦٠ فى ٢٢ يناير ١٩٣٠.

(١٥) المقطم، عدد ٢٠٣٣ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٨.

(١٦) السياسة الأسبوعية، عدد ٣٨ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٦.

(١٧) الأهرام، عدد ١٦١٢١ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٢٩، أمهات المستقبل، العدد الأول فى ١٥ يناير ١٩٣٠، ص ص ١٦، ١٧، عدد ٢٢ فى أول سبتمبر ١٩٣٢، ص ص ٣ ـ ٥.

(١٨) الأهرام، عدد ١٦٢٦٠ فى ١٣ أبريل ١٩٣٠.

(١٩) نفس المصدر، عدد ١٧٣٩٤ فى ١٣ مايو ١٩٣٣، عدد ١٩٩٦٩ فى ١٣ أبريل ١٩٤٠.

(٢٠) المصور، عدد ٦٣٥ فى ١١ ديسمبر ١٩٣٦، المصرية، عدد ٢٢ فى أول يناير ١٩٣٨، ص ٢٣، درية شفيق، المرأة المصرية، ص ص ١٧٢ ـ ١٧٧.

(٢١) درية شفيق، إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢٢) المقطم، عدد ١٢٢٨٣ فى ١٧ يوليو ٣١ أكتوبر ١٩٢٩.

(٢٣) المصور، عدد ٩٩٠ فى أول أكتوبر ١٩٤٣.

(٢٤) النهضة النسائية، عدد ٧ فى يوليو ١٩٣٥.

(٢٥) المصور، عدد ١٠٠٨ فى ٤ فبراير، عدد ١٠١٨ فى ١٥ إبريل ١٩٤٤.

(٢٦) روز اليوسف، عدد ٨١٩ فى ٢٤ فبراير، عدد ٨٣١ فى ١٧ مايو ١٩٤٤.

(٢٧) نفس المصدر، عدد ٨٣١ فى ١٧ مايو ١٩٤٤، عدد ٨٨٨ فى ٢١ يونيو ١٩٤٥.

(٢٨) السيدات والرجال، الجزء الأول فى يناير ١٩٣٠.

(٢٩) السياسة الأسبوعية، عدد ٣٨ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٦.

(٣٠) الأهرام، عدد ١٨٤٨٤ فى ٢٦ مايو ١٩٣٦.

(٣١) النهضة النسائية، عدد ٩ فى إبريل ١٩٢٤، المرأة الجديدة، عدد ١١ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤، السيدات والرجال، عدد ٢ فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤، ص ٩٢.

(٣٢) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٣٣ فى ١٠ مايو ١٩٨٠، درية شفيق، إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٣٣) السياسة الأسبوعية، عدد ١١١ فى ٢١ إبريل ١٩٢٨، الأهرام ١٨٢٩٦ فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٥، المصرية، العدد الأول فى ١٥ فبراير ١٩٣٧، ص ٢، مذكرات هدى شعراوى، حواء، العددان ١٢٤٣، ١٢٤٧، فى ١٦، ١٩ يوليو ١٩٨٠.

(٣٤) الأهرام، عدد ١٦١٤٢ فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٩، المصور، عدد ٩٦٧ فى ٢٣ إبريل ١٩٣٤.

(٣٥) العروسة، عدد ٤٢٠ فى ١٥ فبراير ١٩٣٣.

(٣٦) السياسة الأسبوعية، عدد ١٢٣ فى ١٤ يوليو ١٩٢٨.

(٣٧) نفس المصدر.

(٣٨) المصور، عدد ٩٦٧ فى ٢٣ إبريل ١٩٤٣، عدد ١٠٧٥ فى ١٨ مايو ١٩٤٥.

(٣٩) نفس المصدر، عدد ١٠٥٦ فى ٥ يناير ١٩٤٥.

(٤٠) نفس المصدر، عدد ٦٩٦ فى ١١ فبراير ١٩٣٨.

(٤١) نفس المصدر.

(٤٢) السيدات والرجال، عدد ٢ فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤، ص ٩٢، مذكرات هدى شعراوى، حواء، العددان ١٢٣٩، ١٢٤٠ فى ٢١، ٢٨ يونيو ١٩٨٠.

(٤٣) الأهرام، عدد ١٦٦١٣ فى ٨ مارس ١٩٣١، المرأة المصرية، العددان ١، ٢ فى يناير وفبراير ١٩٣٥، ص ٤٣، المصرية، العدد الأول ١٥ فبراير ١٩٣٧، ص ١٤.

(٤٤) إجلال خليفة، المرجع السابق، ص ١٦١.

(٤٥) النهضة النسائية، عدد ٧٥ فى يونيو ١٩٢١، ص ٩٢.

(٤٦) الأهرام، عدد ١٨٣٢٩ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٥.

(٤٧) العروسة، عدد ٣١٨ فى ٤ مارس ١٩٣١، الأهرام، عدد ١٦٦٠٥ فى ٢٨ فبراير ١٩٣١.

(٤٨) الضياء، عدد ١٣٩ فى ٢٨ فبراير ١٩٣١، الأهرام، عدد ١٦٦٠٥ فى ٢٨ فبراير ١٩٣١، العروسة، عدد ٣١٩ فى ١١ مارس ١٩٣١.

(٤٩) الأهرام، عدد ١٧٩٤٣ فى ١١ يونيو ١٩٣٧.

(٥٠) العروسة، عدد ٣٢١ فى ٢٥ مارس ١٩٣١.

(٥١) نفس المصدر، عدد ٣٦٧ فى ١٠ فبراير ١٩٣٢.

(٥٢) المصرية، عدد ٧٥ فى ١٥ مارس ١٩٤٠.

(٥٣) المصور، عدد ١٠١٦ فى ٢١ مارس ١٩٤٤، روزاليوسف، عدد ٨٢٩ فى ٤ مايو ١٩٤٤.

(٥٤) المصرية، عدد ١٨ فى أول نوفمبر ١٩٣٧، ص ٢٦.

● الفصل الثالث

التعليم والثقافة

* المدارس والمعاهد والبعثات
* الجامعة
* الثقافة

* المدارس والمعاهد والبعثات

واكب ظهور المرأة ومشاركتها فى الأحداث السياسية مع ثورة ١٩١٩ أن تفتحت الأذهان إلى ارتباط التعليم بكيانها لوضع أساس اجتماعى سليم للأمة، وعمل الجميع كل فى ناحيته من أجل التحقيق، وكان لذلك أثره فى تغيير مركز المرأة.

واعتمدت المرأة على التعليم فى الوصول إلى غايتها للمساواة مع الرجل، وأسهمت الجمعيات النسائية فى إنشاء مدارس البنات، ولجمعية ترقية الفتاة المصرية بالإسكندرية الريادة فى هذا الشأن، ففكرت نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات فى تأسيس مدرسة تتبع الجمعية للنهوض بالفتاة المصرية أدبيًا وعلميًا ولتغنيها عن التعليم الأجنبى، وتم لها ما أرادت فى أول عام ١٩٢١، بمساعدة نخبة من سيدات الإسكندرية[١]، وكفلتها برعايتها، وجعلت مصروفاتها مرتفعة، ورغم ذلك زاد الإقبال عليها، وشكلت التبرعات

ثقلاً فى ميزانيتها، واتسعت تدريجيًا، وأطلق عليها مدرسة بنات الأشراف وأوقفتها على التعليم وقفًا خيريًا، ونالت إعانة من وزارة المعارف وصلت إلى ٩٥ الف جنيه عام ١٩٤٥[٢] . وقد تبعتها مدارس تحمل نفس الاسم والنمط.

وتولت نبوية موسى النهوض بمستوى التعليم، وأثبتت للمسئولين ضرورة الاعتماد على المدارس المصرية، وبينت كيف أن المدارس الأجنبية تحول الأذهان عن اللغة والقومية، واتبعت النظام الأوروبى فى تعليم اللغات الأجنبية، وفى طريقة نقل التلميذات إلى الفرق الأعلى، دون استيفاء المدة المعتادة، وفقًا لقدرة الاستيعاب والفهم والتحصيل والمقدرة على الارتفاع بالمستوى المطلوب. وعليه تفوقت تلميذاتها وحصلن على أحسن النتائج فى الامتحانات[٣].

ونال التعليم الحظ الوافر فى الدعاية له وغرسه فى النفوس، ولم تخل صحيفة عامة أو نسائية إلا وخاضت فيه وشجعت عليه واعتبرته طريق الخلاص للمرأة، واتجاه التقدم والرفعة، وباركت كل خطوة فى سبيله وطالبت وحثت على التوسع فيه بالإكثار من مدارس البنات. ولم تكن نية المسئولين خالصة فى هذا الأمر، إذ اعترى البعض منهم وعلى فترات تراخ فى عجلة التقدم، ولكن لم تستكن التلميذات أو القائمات على أمر التعليم، فنرى شكوى التلميذات من وزارة المعارف عقب نتيجة شهادة الكفاءة للتعليم الأولى لمدارس المعلمات، وعرض ما أجحفن فيه[٤].

ومع تولى الاتحاد النسائى مهمة مطالب المرأة، وجد أن التعليم حجر الزاوية لتحقيق هدف حركته، فتكون وفد من عضواته، قابلن

رئيس الوزراء فى يوليو ١٩٢٣، وطلبن فتح باب التعليم الابتدائى والثانوى والعالى للفتيات، وبين كيف أن الوزارة تضع العقبات أمام ذلك «وأبدى رئيس الوزارة إعجابه، وتمنى لهن التوفيق، ووعد بالمساعدة[٥].

وعندما رأت وزارة المعارف تقرير مبدأ المجانية فى المدارس فى ١٤ مارس ١٩٢١، وضعت فى اعتبارها إدخال مدارس البنات، وقبلت المستجدات مجانًا، ورفعت المصروفات عن بعض تلميذات أصبحن عاجزات عن الاستمرار فى دفعها، ولكن يبدو أنه لم تكن هناك مساواة بين مدارس البنين ومدارس البنات، فيرفع الاتحاد النسائى طلبه إلى الوزير يطلب تطبيق العدل[٦] ولم يكتف بهذا، فذهب وفد لمناقشة الوزير فى الأمر، ومطالبته بتخفيض مصروفات التعليم بمدارس البنات من اثنى عشر جنيهًا إلى عشرة جنيهات أسوة بمدارس البنين، وجعل التعليم الدينى إجباريًا[٧].

ومع إلحاح رغبة تعليم البنات، وازدياد الإقدام عليه، أُنشئت فى عام ١٩٢٠ أول مدرسة ثانوية للبنات بالحلمية بالقاهرة. وفى البداية لم يكن منهجها متفقًا مع مدارس البنين، فهو أرقى من منهج التعليم الابتدائى، وأقل من منهج الثانوى بنين فى بعض مواده. وعقب خمس سنوات، قسمت مدرسة الحلمية إلى مدرستين تسير إحداهما على منهج البنين، والأخرى على منهج أكثر ملاءمة للحياة المنزلية، ليتسنى لكل طالبة أن تسير فى طريق التعليم، وفقًا لفطرتها وميولها. ونقلت الأولى إلى شبرا وسميت مدرسة البنات

الثانوية بشبرا، ثم أسكنت بولاق عام ١٩٣١، وسميت باسم الأميرة فوزية، واستقرت الثانية بقصر الدوبارة. ومما يذكر أنه أصبح هناك قسم داخلى ليستقبل التلميذات المغتربات، ووضعت الوزارة أمام اعتبارها فتح باب التعليم العالى أمام خريجات التعليم الثانوى وخاصة بعد أن تقرر المساواة فى التعليم(٨).

ونشطت الفتيات وحصلن على أحسن النتائج بعد أن تقدمن للامتحانات فى نفس المواد مع الفتيان، ولعدة سنوات، ومنذ عام ١٩٢٩ تصل نتيجة مدرسة شبرا الثانوية للبنات إلى ١٠٠٪ بقسميها العلمى والأدبى، فى حين أن قليلاً من مدارس البنين كانت لها نفس النتيجة ولكن فى أحد القسمين فقط(٩)، فدل هذا على استعداد الفتاة الذى لا يقل عن الفتى إن لم يفوقه، واستمر هذا التفوق على مر السنين وخاصة فى الامتحانات العامة سواء الابتدائية أو الثانوية(١٠)، وعلقت الصحافة، وبينت كيف أصبح ذلك حديث المجتمع من ناحية، وبرهنت على ذكاء التلميذات من ناحية أخرى، وكثرت تصريحات الآباء التى نشرت، إذ أجمعوا على أن بناتهم يسرن فى الدراسة بقدم راسخة دون توقف من غير حض بخلاف البنين(١١).

وزاد عدد المدارس الأولية للبنات، فمن ٧١ مدرسة، ٦٩٣١ تلميذة عام ١٩١٧ إلى ١٦٢ مدرسة، ١٦٣٦٥ تلميذة عام ١٩٢٤، ومدارس مجالس المديريات بعد أن كانت ٣٣٦ مدرسة، ٧٩٨٦ تلميذة عام ١٩١٧ وصلت إلى ٤٤٦ مدرسة، ١٦٥٠٤ تلميذات عام

١٩٢٤، والمدارس الراقية بلغت أضعاف هذه النسبة، فلم يكن هناك عام ١٩١٧ سوى مدرستين تضمان ١٣٣ تلميذة، فأصبحت ٧ مدارس وألف تلميذة عام ١٩٢٤[١٢].

وفصل تعليم البنات الأوَّلى عن إدارة التعليم الأوَّلى والحق بقسم إدارة تعليم البنات[١٣]. واتسع نطاق المدارس الابتدائية والنتيجة أن تضاعف عدد المتقدمات لامتحان إتمام هذه الشهادة، وأنشئت بعض المدارس الثانوية لاستيعاب الراغبات فى الالتحاق بها من الناجحات[١٤]. ورغم ذلك كثر الإقبال عليها مما اضطر الوزارة إلى نقل قسم روضة الأطفال من المدرسة السنية، لقبول طالبات القسم الثانوى فيه، ورد الباقى منهن[١٥].

وعم الوعى وانتشر فى هذا الاتجاه، وأصبحت مجالس السيدات الخاصة تتحدث عن أهمية تعليم البنات وتثقيفهن أكثر من الخوض فى مسألة زواجهن[١٦]، ووصل إدراك الأمهات بمسئوليتهن عن مهمة التعليم، وذلك بمواصلة مجهوداتهن فى تتبع خطواته مع أبنائهن بعد أن كان هذا شيئًا من اختصاص الآباء وحدهم[١٧]. فبرهن ذلك على النهضة النسائية التى أصبحت تقدم الدلائل على تغيير وضع المرأة ومشاركتها فى القضايا المهمة. ومما يؤكد هذا الإدراك أنه عرضت على محكمة عابدين الشرعية قضية مرفوعة من زوجة ضد زوجها، تطلب إلزامه بأن يؤدى إليها نفقة تعليم ابنته، ودفع وكيل المدعى الدعوى بعدم سماعها شرعًا، لأن النصوص الشرعية خالية من وجود ما يلزم الأب بنفقة تعليم البنت، ورفضت

المحكمة الدعوى[١٨]. ولكن جاء قبول دعوى مماثلة وألزم فيها القاضى الأب بتعليم البنت، فقد جاء فى الحيثيات «أن التعليم لازم للأولاد بنين وبنات لتهذيبهم وتثقيف عقولهم، وأن الحاجة إليه لا تقل عن الحاجة إلى النفقة فى الطعام والشراب»[١٩].

وعنى بالتعليم الفنى، فأنشئ قسمان تجاريان ليليان أحدهما بالقاهرة، والآخر بالإسكندرية، لتمكين الفتيات من فنون التجارة، وإعدادهن للأعمال الحرة فى المكاتب والمصارف، وأسس قسم ليلى للفنون التطبيقية لإعداد الفتيات لمزاولة بعض الفنون السهلة وقسم آخر للفنون الجميلة لترقية أذواقهن[٢٠]. فكان ذلك نجاحًا للمرأة وضمانًا لنزولها ميدان العمل.

واتجهت الأذهان إلى موجة التعليم العام الذى ينتهى به المطاف إلى الجامعة، فاستحوذ على الاهتمام، كما أن الإحساس الداخلى للفتيات بمساواتهن بالفتيان جعلهن- فى أحيان كثيرة - يبعدن عن التعليم النسوى، الخاص بالفنون التطريزية والخياطة والتدبير المنزلى، والذى يعد ربات البيوت وأمهات المستقبل. ومن الطريف أن أحد الآباء طلب من ابنته مساعدة أمها فى أعمال المطبخ، فطلبت أن يكلفها بما يكلف به الرجال[٢١]. ولقيت هذه الدعوة التشجيع من المربيات، فترى نبوية موسى أن تعليم البنت يجب ألا يقتصر على التدبير المنزلى، بل لابد لها من دراسة الطبيعة والكيمياء، وأن التطريز أصبح صفة قديمة، بعد أن سبقته الآلات الحديثة وجعلته رخيصًا، وفى متناول كل يد، وأن المرأة ليست خادمة ولا طاهية بل

هى قبل أى شىء وزيرة لشئون البيت[٢٢]. وعليه يجب أن تثقف فى جميع فروع المعرفة.

ولكن بما أن الطريق طويل إلى الجامعة، وما يتبعه من تكاليف ترهق غير القادرين من الأهالى، لم تقدم عليه جميع الفتيات الحاصلات على الابتدائية اللاتى التحقن بمدارس الفنون التطريزية لتقصير المسافة ولضغط المصروفات، لذا تم التوسع فى هذا النوع من التعليم، فبالإضافة إلى المدارس التابعة للجمعيات النسائية، أقامت مجالس المديريات المدارس، ووضعت الخطة للإكثار من الثقافة النسوية وخاصة فى الأقاليم، وشجعها المسئولون حيث وزعوا الجوائز على تلميذاتها المتفوقات[٢٣].

ووالت وزارة المعارف نشاطها، وتابعت حركة التطور فى التعليم، فرأت تعديل منهج تعليم البنات، ليكون متفقًا مع روح العصر والثقافة العامة، وأرسلت مراقبة تعليم البنات فى طلب برامج من الدول الراقية للاستفادة منها والاقتداء بها، ووضعت تلك البرامج ودلت على التقدم الذى كسبته البنات فى ميدان العلم[٢٤]، وجعل التعليم الأولى إجباريًا. وما أن جاء عام ١٩٣٤ حتى وصل عدد مدارس البنات إلى ٣٨٠٠ مدرسة بها حوالى ١٧٠,٠٠٠ تلميذة موزعات على كلية البنات، ومعهد التربية لإعداد المعلمات، ومدارس إعداد المعلمات للتعليم الأولى، وسبع مدارس ثانوية أميرية، وثلاث مدارس خاصة تشرف عليها الوزارة، والمدارس الابتدائية بأنواعها، والمدارس الأولية الإلزامية، والمشاغل والملاجئ[٢٥].

وتلك الأرقام تشير إلى درجة الاهتمام بتعليم البنات. وإذا استخلصنا عدد المدارس الحكومية والخاصة نجد أن التوسع فى الأولى يأخذ طريقه، فتصل إلى ٢٣٢ مدرسة تضم ٤٤٣١٩ طالبة فى عام ١٩٤٥، وتضاعفت نسبة الطالبات عما كانت عليه فى عام١٩٢٥[٢٦]. والتحقت الفتاة بمدرسة الخدمة الاجتماعية التى افتتحت فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٧ بالقاهرة، والدراسة بها سنتان بالإضافة إلى التدريب العملى، وبذلت هذه المدرسة جهودها فى مجال الإصلاح الاجتماعى، وواصلت وزارة الشئون الاجتماعية عقب إنشائها عام ١٩٣٩ نشاطها، فكان لها الإشراف على المؤسسات التعليمية الاجتماعية[٢٧].

ومما لا شك فيه أنه عندما يتولى مسئولية التعليم وزير له ميوله نحو ترقية المرأة يبذل لها العطاء ويهتم بقضاياها، وعندما أمسك محمد حسين هيكل بالوزارة، شجع تعليم البنات، وكان له الدور فى هذا الشأن، كما أن عبد الرزاق السنهورى - وكيل وزارة المعارف - قد سجل فى مجلس النواب التقدم المطرد الذى وصل إليه تعليم البنات، وبين أنه أنجح فروع التعليم بعد نموه نموًا غير عادى[٢٨]، وبالتالى أصبح نصيب مدارس البنات الخاصة من إعانة الوزارة وافرًا[٢٩]. وكان للأزهر اتجاهه فى تلك القضية، حيث عد التعليم ألزم للمرأة منه للرجل، لما له من أهمية فى بيتها وتربية أولادها، كما طالب بتزويدها بتعليم الدين وفضائله[٣٠].

وأدت المربيات والعاملات فى النهضة النسائية دورهن فى الميدان التعليمى، إذ أفدن من كل فرصة، واستخدمنها لصالح

تحقيق ما يسعين إليه فى التسلط على الأفكار العامة، وتسخيرها لخدمة قضية تعليم البنات، فتقيم نبوية موسى الحفلات المدرسية - يحضرها كبار الشخصيات وأحيانًا الملك - وتدور وقائعها حول مزايا تعليم البنات، وأهمية المرأة فى المجتمع، ويتبعها ناظرات المدارس فيستقبلن الزوار ويقمن المعارض لنفس الهدف(٣١). وتلقى المحاضرات فى الحفلات العلمية التى توزع فيها جوائز الخريجات.

وكان لزعيمة النهضة النسائية هدى شعراوى الجولات، فهى تغرس فى النفوس أصول ترقية المرأة وتبين كفاءتها، وتنقل صورة واضحة من مشاهداتها عن المرأة فى أوروبا وأمريكا وتركيا، وتنتهى إلى أن التعليم هو الطريق الموصل لنهضة مصر(٣٢). ولم تقتصر المحاضرات التى ألقيت فى مناسبات عدة على العنصر النسائى، فأسهم فيها الرجال، وتحدثوا عن تعليم وترقية المرأة(٣٣).

وشاركت الصحافة المدرسية فى خلق الشخصية المتميزة لبنت المدارس، حيث زودتها بأنواع الثقافة من الأدب والفن والعلم، وشجعت صاحبات الأقلام للخوض فى مختلف الموضوعات، فنرى الطالبة سعاد ماهر بمدرسة الأميرة فوزية الثانوية، تكتب عن المرأة بين البيت والعمل، وتبين الحقوق التى حصلت عليها وأهمية التعليم لها(٣٤). وتعددت المقالات التى تناولت تفوق الطالبات وسيقت الأمثلة عن غربيات نجحن لاجتيازهن ميدان العلم، وعن مصريات أمثال نبوية موسى وسهير القلماوى وجميلة العلايلى ونعيمة الأيوبى(٣٥).

كذلك كونت المدارس الأسرات التى قامت بالأنشطة المختلفة، وجعلت الطالبات يتمسكن بالحياة العلمية بعد أن قدرن درجة استفادتهن[٣٦]. وحمت المدارس بناتها دون المساس بهن، فالمحافظة على الأخلاق والتمسك بها هو الشعار التى سعى إليه فى التعليم، حتى تدحض الفكرة التى وقفت طويلاً أمام تعليم المرأة، فإذا تصادف وأقدم شبان على التعرض للطالبات على مقربة من مدارسهن فى وقت دخولهن أو انصرافهن، يتم القبض عليهم فى الحال وينالون العقاب[٣٧].

واتباعًا للنهضة الجديدة فى تربية وتعليم الفتاة، وفى عام ١٩٣٠ أدخل نظام المرشدات رسميًا فى مدارس البنات الأميرية[٣٨]. ويرجع الفضل فى تطبيق أسلوب الكشافة فى التعليم الرياضى إلى منيرة صبرى مفتشة التربية البدنية بوزارة المعارف، وقد نالت تعليمها بالخارج وهى صاحبة أول مؤلفات رياضية فى هذا الفن فى الشرق إذ صدر لها كتاب «الفتيات المرشدات» وتقرر بالمدارس، ووضح نشاطها من خلال المهرجانات التى أقامتها، حيث خصص يوم لمدارس البنات مثلما أقيم يوم لمدارس البنين[٣٩]، وبذلك تكون المساواة تامة.

ونظرًا لرغبة الوزارة فى ملاحقة الفتيات للتطور الذى طرأ على المرشدات، أوفدت منيرة صبرى لتمثل مصر فى مؤتمر المرشدات بفوكس ليس بإنجلترا، وعقب عودتها منحها ملك مصر لقب مارشاله[٤٠]. وتقدمت الخطوات فى هذا المجال، وأقيمت الحفلات

ولقيت الإقبال من المرأة، وبرهنت الفتاة المرشدة تفوقها، فانتسب فى سلك هذه الحركة ما يقرب من ألفين، وقفز التزايد حتى وصل عددهن عام ١٩١٤ إلى عشرة آلاف مرشدة بخلاف الزهرات، ومما يذكر أن ملكة مصر نُصبت قائدة شرفية للمرشدات(٤١). وواصلت الحركة ازدهارها، وسارت وفقًا لأحداث التطورات الفنية الخارجية الجديدة فى نهضة المرشدات(٤٢).

وخرجت تلميذات المدارس إلى النادى الأهلى ليتمرن على لعبة «لاكروس» - تجمع بين التنس وكرة القدم وتختص بالبنات - تحت إشراف المدرسات والمفتشات. ولم يقتصر هذا النشاط على القاهرة والإسكندرية فوصل إلى مدارس الصعيد، فبعد أن كانت الرياضة من الأمور المعيبة، تغير الحال وأقبلت البنات عليها، وأصبح فى كل مدرسة فرق رياضية(٤٣). وعلى هذا كان بث الروح الرياضية فى تعليم البنات مبشرًا بتغذية أفكار الفتيات وتربيتهن وإعدادهن للحياة العلمية.

أما عن المعاهد العالية للفتيات، فمنذ عام ١٩٣٣ اتجهت السياسة التعليمية إلى إنشائها «معهد التربية للمعلمات، معهد التربية للموسيقى، معهد التربية الرياضية، معهد الاقتصاد المنزلى، معهد التربية الفنية»(٤٤) لإعطاء الفرصة للراغبات فى إتمام دراستهن من مواصلتها بدون تحمل أعباء مالية، ومن غير أن يختلطن بالشباب فى الجامعة، خاصة إذا كن من الأسر التقليدية المحافظة على القديم، ثم رأت الوزارة أن تضم هذه المعاهد إلى

معهد واحد هو «معهد التربية الفنية للمعلمات» وعد جامعة نسائية، وقسم إلى قسمين: أحدهما خاص بتخريج ربات البيوت ودراسته سنة، والآخر للإعداد المهنى ومدته أربع سنوات ومهمته تخريج مدرسات وموظفات. واشترط لالتحاقه أن توقع الطالبة تعهدًا بعدم الزواج قبل إتمام دراستها، وقضاء ثلاث سنوات على الأقل فى خدمة الدولة(٤٥).

وفيما يختص بمعهد التمثيل، فمع الاتجاه التعليمى، رأت وزارة المعارف إدماجه فى خطتها، وكان على من يلتحق به اجتياز امتحان قبول خضع للدقة، ففى عام ١٩٣٠ تقدمت ٣٩ طالبة وأسفرت النتيجة عن اختيار عشر فقط(٤٦). وأثير حوله الجدل ما بين راغب فى إبقائه، وثائر عليه يرى فى انضمام البنت المصرية له مساسًا بكرامتها، لأنها تتعلم فيه التمثيل والرقص التوقيعى(٤٧)، وتغلب الرأى الأخير، وصدر قرار الوزارة فى أغسطس ١٩٣١ بتعطيل المعهد وتحويله إلى قاعة محاضرات(٤٨).

ولكن مع التطور، وتغيير مركز المرأة، وفتح مجالات العلم المختلفة أمامها، تقرر إنشاء معهد تمثيل جديد فى عام ١٩٤٤ على نمط المعهد السابق، واشترط فى المتقدمات الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، كما التحق به بعض من حاملات الشهادات العليا، ورغبة فى تشجيع الطالبات على الإقبال عليه، رئى منحهن مكافآت مالية قدرت بأربعة جنيهات شهريًا، وتقدم إليه ١٢٥٠ طلب التحاق، شمل ٦٤ طالبة فى قسم التمثيل والإلقاء والنقد(٤٩)، فكان

ذلك تأكيدًا لتخطى أى حواجز يمكن لها أن تقف عقبة فى سبيل تطور المرأة.

واستكمالاً للبرنامج التعليمى، رئى الاهتمام بالبعثات العلمية، لإعطاء طابع التقدم عن طريق إتمام الدراسة فى أوروبا، سواء على نفقة الأهالى، أو نفقة الجمعيات النسائية، أو نفقة الحكومة، أو منح من الدول. وكانت أول البعثات عام ١٩٢٢- عقب نزول المرأة إلى ميدان المشاركة - الموفدة إلى إنجلترا للتخصص فى تمريض الأطفال وتوليد النساء، وكن خمسة من خريجات قسم القوابل بمدرسة الطب[٥٠].

وتنوعت البعثات، وتعددت الاختصاصات: فى علم روضة الأطفال، التدبير المنزلى، العلوم، الآداب، الرسم، النحت، الموسيقى، الأشغال اليدوية، الرياضة البدنية، التربية [٥١]. واتجهت هذه البعثات إلى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا وبلچيكا وتركيا، واستقت الفتيات المصريات من منهل العلم حتى أن الصحافة الأوروبية كتبت عنهن، وبينت كيف يتمتعن بالحرية التى حصلن عليها، ومدى ارتباط ذلك بنهضة مصر الحديثة[٥٢].

وجاءت النتائج مثمرة، إذ تفوقت المبعوثات اللاتى زاد عددهن تباعًا فى مجالات تخصصاتهن، وجنين الفائدة المرجوة، وطالعتنا الصحف بأخبارهن، فكن حديث المجتمع، ونصرًا لمؤيدى مركز المرأة الجديد، وعدن إلى مصر بعد أن حصلن على الدرجات العلمية مع مراتب الشرف، ومنهن من تعدت المرحلة إلى الدكتوراه وقدمن

الرسائل القيمة، ومما يلاحظ أنهن فزن على باقى الطلاب والطالبات، وكن قادرات على اختيار ما يجب تطبيقه مما حصلنه على ما تحتاج مصر إليه(٥٣). وعد هذا تغييرًا جوهريًا فى مركز المرأة، وما وصلت إليه من تقدم ورقى.

* الجامعة

اجتاز تعليم الفتاة سلم التطور بسرعة، حيث عثرت المرأة على ضالتها المنشودة، ووجدت ما يؤكد شخصيتها ويبرهن على قدرتها، بعد أن أثبتت أنها لا تقل عن الرجل، وتطلعت إلى المساواة التامة معه أمام التعليم العالى، وكانت الجامعة بيت القصيد، فوضعت نصب عينيها ضرورة الالتحاق بها، ليتغير وضعها كلية، وتصبح على درجة من التأهيل تجعلها على أعلى مستوى من الثقافة من ناحية، ولترتبط بميدان العمل من ناحية أخرى.

وطرقت المناقشات أبواب هذه المسألة، ومضت التساؤلات عن أسباب إغفال إلحاق المرأة بالجامعة تنشر، ويطلع عليها الرأى العام «فإن كان من قبيل المبالغة فى الحجاب، فحرمة العلم والأدب وحدها خير حجاب، ناهيك عن أن القائمين بأعمال هذه الجامعة الجليلة هم قادة الأمة الذين يضعون القواعد لسلوكها، فلا يمكن أن يجيزوا أمرًا غير مشروع. وإن كان من قبيل الحياء أو الخشية، فهى خشية فى غير محلها، ولا تنطبق على ما ظهر من جرأة السيدات فى الحركة الوطنية»(٥٤).

ومضى الأخذ والرد فى قبول الفتيات بالجامعة، حيث الاختلاط الذى لم يفهم على الطريقة الصحيحة لدى الكثير، وعليه فلم يدركوا أغراض الجامعة، وشكلوا العقبات التى حالت بين الفتاة والتعليم الجامعى، ولولا إيمان صفوة المفكرين من المسئولين برسالة الجامعة لتعذر كسر الجمود، و تمكن أحمد لطفى السيد مدير الجامعة، وهو نصير لحرية المرأة من التخطيط والعمل فى صمت وفى غفلة من المعارضين من أجل انتظام الفتاة بالجامعة فيقول: «طلب إلى عمداء الكليات فى أول سنة لافتتاح جامعة فؤاد أن نقبل فيها البنات الحائزات للبكالوريا، فأسررت لهم فى ذلك الحين أن هذه المسألة شائكة، وإنى أشك فى رضا الحكومة عنها، وعلى ذلك قررنا فيما بيننا أن نقبل البنات الحائزات على البكالوريا من غير أن تثار هذه المسألة فى الصحف أو الخطب حتى تضع الرأى العام والحكومة معًا أمام الأمر الواقع»[٥٥]. وعلى هذا كان التعاون بين مدير الجامعة والدكتور طه حسين عميد كلية الآداب والدكتور على إبراهيم عميد كلية الطب ومن أجل نجاح مشروعهم، عملوا فى كتمان، واعتمدوا على أن القانون الأساسى للجامعة يبيح دخول المصريين، وهو لفظ مذكر ينطبق على المصريين والمصريات، وعلى ذلك قبلت الفتيات وقيدن دون الإشارة إلى جنسهن، وعندما أصبح لهن حق مكتسب بلغت الوزارة[٥٦].

وفى عام ١٩٢٩ التحق بالجامعة ١٧ طالبة ـ ٨ علوم، ٤ آداب، ٤ طب، ١ حقوق ـ وأثار ذلك الحدث الكثير من النقاش والجدل، ولم تفتح باقى كليات الجامعة أبوابها للفتيات فى هذا الوقت المبكر

لصعوبات وضعت، تلخصت فى عدم ملاءمتها وطبيعة المرأة، ولكن تدريجيًا دخلتها الفتاة، ففى عام ١٩٣٢ التحقت بطب الأسنان، وفى عام ١٩٣٥ بالتجارة، وفى عام ١٩٣٦ بالصيدلة، ومنذ عام ١٩٤٥ قبلت فى الهندسة والزراعة والطب البيطرى[٥٧]. وزاد عدد طالبات الجامعة فى كل سنة عن التى قبلها[٥٨]، ورأت وزارة المعارف أن تقلل من عدد البعثات للطالبات الحائزات على شهادة إتمام الدراسة الثانوية بعد أن أدت الجامعة المصرية دورها، وتيسر انتظام العنصر النسائى فيها[٥٩].

ومع نجاح التجربة ساد الارتياح، وانتهى الشك الذى ذهب إليه المتخوفون من عدم إقبال العائلات على إرسال بناتهم إلى الجامعة بعد أن ثبت العكس. ولقيت الفتاة الجامعية التشجيع، فنقلت الصحافة صور طالبات الطب وهن فى المشرحة، مع التعليق بأنهن إذا تخرجن لقبن «دكتور فى الطب»، وطالبات الآداب، وطالبات العلوم اللائى يسرن كتفًا إلى كتف من زملائهم الطلبة[٦٠].

وجاءت نتائج الدفعة الأولى مشرفة للمرأة المصرية، فتفوقت سهير القلماوى، وكان ترتيبها الأولى فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب، وفاطمة فهمى الأولى بقسم الاجتماع، وزهيرة عبد العزيز الثانية، وفاطمة سالم فى قسم اللغات القديمة، ومن كلية الحقوق تخرجت نعيمة الأيوبى بعد كفاح لازمها طوال سنوات الدراسة[٦١]. كما درست المرأة الآثار المصرية، ورغم صعوبة هذا التخصص ولكنها اجتازته، فحصلت عفيفة إسكندر على دبلوم الآثار، فكانت

ثالث امرأة فى العالم فى هذا المجال[٦٢]. ونجحت المرأة وخرجت من الظلمات إلى النور، لتقف جنبًا إلى جنب مع الرجل الذى كان بالأمس سيدها، فأصبحت تباريه فى ساحة العلم والمعرفة.

وأحدث تخرج الفتيات من الجامعة دويًا عظيمًا، إذ خلق تغييرًا فى مركز المرأة، وصار حديث مجالس العامة والخاصة، فى الصالونات والأندية والشارع[٦٣]. ولم تقف أية صحيفة إلا وأشادت بسخاء عن فوز المرأة فى شخص متخرجات الجامعة، والمستقبل الذى ينتظرها، خاصة بعد تصريحات الخريجات بتصميمهن على مواصلة الدراسة للحصول على الدكتوراه.

ورحبت النهضة النسائية بهذا النصر الذى أحرزته فى فترة وجيزة وحققت برنامجها، فأقام الاتحاد النسائى مهرجانًا لتكريم الخريجات، أعدت له هدى شعراوى الإعداد اللائق حتى بدا وكأنه مؤتمر علمى على أعلى مستوى، وحضره المفكرون والأدباء والصحفيون والعلماء، وقدم محمد على علوبة خريجة الحقوق ونصحها بنصرة الحق، وقدم الدكتور طه حسين خريجات الآداب، وتكلم عن اليقظة العلمية النسائية، كما اشترك فيمن كرمن لطفية النادى الطيارة المصرية، أيضًا احتفل بخريجات الجامعات الأوروبية[٦٤].

ومضى مسئولو الجامعة فى تأييد وتشجيع ما حصلت عليه الفتاة الجامعية من مكاسب، فأثار هذا الوضع الجبهة المضادة التى جندت نفسها من أجل وقف هذا التقدم، وحيكت الأقوال عام ١٩٣٢

وما بعده، وتشيع لها المعارضون لتلك السياسة والذين انتهزوا هذه الفرصة لإقصاء معضدى المرأة لما لهم من مواقف أخرى لم تكن تتفق مع هواهم. فنقل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب، واستقال أحمد لطفى السيد من منصب مدير الجامعة أكثر من مرة(٦٥). ولكن لم يفت هذا فى عضد المرأة، واستمرت الخطة، وزاد الإقبال على الالتحاق بالجامعة، فبلغ عدد الطالبات ٣١٢ طالبة عام ١٩٣٥ (٦٦)، كما أقبلت الفتاة على الانتساب، فارتفع عدد المنتسبات فى كلية الآداب إلى ١٥٠ طالبة عام ١٩٣٦(٦٧).

وصاحب الحملة التى شنت ضد التعليم الجامعى للفتيات تلك الضجة التى أنكرت الاختلاط عام ١٩٣٧(٦٨)، ورأت فصل الجنسين، واشترك فيها بعض الطلبة، وأيدتها بعض الصحف وغذتها العناصر الرجعية، وماجت المناقشات الحادة والجدل، ولكن تصدى رجال الجامعة للحركة وأصروا على التمسك بحق المرأة يساندهم الحزب المؤيد، وانبروا للدفاع عن الاختلاط والرد على من يريد إلغاءه، والتصريح بأن الماضى لن يعود «على الذين يريدون فصل الفتيات عن الفتيان فى الجامعة أن يفصلوهن أولاً عن زملائهن فى دور السينما، وفى التياترات، وفى المراقص، وفى ملاعب الكرة والتنس، وفى الشوارع، وفى الحفلات، وفى البيوت»(٦٩).

وقامت حملة صحفية تؤيد الاختلاط، كتب فيها المفكرون والأدباء، معلنين تعجبهم لخطوة الخلف، منادين باستمرار الوضع القائم، خاصة بعد أن أثبت كيانه وكفاءته ومكانته، فيسجل الدكتور

طه حسين «لا أعرف فى كتاب الله وسنة رسوله نصًا يحرم اجتماع الفتيان والفتيات حول أستاذ يعلمهم العلم والأدب والفن، ولا أعرف شيئًا حدث فى الجامعة يخوف من الفتنة، ويدعو إلى الاحتياط بالتفرقة بين الفتيان والفتيات فى قاعة الدرس، وأن طبيعة الحياة المصرية الحديثة تقتضى أن يشتد الاتصال بين الرجال والنساء»[٧٠]. بينما يقول توفيق الحكيم «إن المرأة ليست قطعة أثاث ولا خادمة ولكنها شريك للرجل»[٧١].

واحتجت طالبات الجامعة على تلك الروح الرجعية الظالمة التى أثيرت دون مبرر بعد أن استمر الاختلاط أحد عشر عامًا، تجلت فيها أخلاق الفتاة المصرية[٧٢]. وبذلك أحرز الانتصار حيث كان من الصعب إلغاء أو إقصاء التطور الذى صاحبه التجديد بالأبواق العالية التى ما لبثت أن تلاشت، وفرض الواقع نفسه.

وتفوقت الطالبات فى سنى دراستهن بمختلف الكليات، وكثيرات منهن حصلن على المركز الأول على دفعاتهن[٧٣]، حتى أنه بسؤال أحد الممتحنين بكلية الطب، أوضح أن إدراك المرأة المثقفة لا يقل فى مستواه عن إدراك الرجل، وأحيانًا يفوقه[٧٤]، وحتى فى الاطلاع والتحصيل بمكتبة الجامعة، أقبلت الطالبات على البحث والقراءة والاستعارة بما يزيد على عدد الطلبة، وكن سريعات فى القراءة، يقمن بالاطلاع على ما وجهه إليهن أساتذتهن، بالإضافة إلى كتب أخرى لزيادة معلوماتهن[٧٥].

وأصرت المرأة على المضى فى الطريق الذى تطلعت إليه، وحصلت سهير القلماوى على درجة الماجستير فى الآداب، وحدث

فى يوم مناقشتها دوى كبير، فوفد على الكلية أعداد كثيرة من طلبة الأزهر وباقى الكليات، وتناولتها الأقلام بالوصف والإطراء، وقد أعلنت صاحبة الرسالة عن حق البنت فى إحراز سلاح التعليم، وبينت أن المنافسة بين المرأة والرجل ينتج عنها الاتفاق(٧٦). واعتبر هذا الحدث فخرًا للمرأة المصرية، واستمرت فى دراستها للدكتوراه، وسار على هديها المتطلعات للدرجات العلمية العالية.

وترددت المناداة بإفساح المجال للفتاة بأن تلتحق ببعض الكليات التى أوصدت أبوابها أمامها، فتطالب بنت الشاطئ عام ١٩٣٥ بدخول الفتاة كلية الزراعة لحاجة الريف إلى متعلمات تكون رسالتهن نهضته، وليست فى صعوبة الدراسة حجة للمانعين، فقد أثبتت المرأة جلدًا وصبرًا(٧٧). ويعبر الدكتور طه حسين عن رغبته فى أن تواصل الفتاة دراستها العلمية فى الهندسة والعلوم التطبيقية(٧٨)، كما أسفت الصحافة على التضييق العلمى الذى يحاصر الفتيات، وطالبت بضرورة توسيع المجال التخصصى، وتحقق هذا الأمر بعد فترة من الكفاح.

واستمرت كلية الآداب فى مركز الريادة فى قبول الفتيات، فارتفع عددهن فى عام ١٩٤٣ إلى ٣٠٠٠ طالبة، أى حوالى ٢٥٪ من الأعداد فيها(٧٩)، ومن الطريف أنها فتحت أبوابها لغير المصريات، فقد التحق بها عدة طالبات صينيات(٨٠)، وعندما ضمت معهد التحرير والترجمة والصحافة الذى لا يباح الالتحاق به إلا لمن كان حاصلاً على شهادة جامعية، دخلته الفتاة المصرية وتقدمت فيه(٨١).

وفى عام ١٩٤٢ أنشئت جامعة فاروق بالإسكندرية، وعين الدكتور طه حسين مديرًا لها بالنيابة، وسياسته تجاه تعليم المرأة معروفة، ومن هنا احتضنت تلك الجامعة الجديدة العنصر النسائى وشجعته، وارتفع عدد الطالبات فيها من ٣٨ طالبة عند افتتاحها إلى ١١٨ فى عام ١٩٤٥، أى بما يعادل ٣,٥٪ من مجموع الطلبة[٨٢]، وهى نفس نسبة طالبات جامعة القاهرة عام ١٩٤٣ بعد أن كانت ٠,٤١٪ عام ١٩٣٠ [٨٣]. أيضًا فازت الفتاة عند التحاقها بالجامعة الأمريكية، ولأول مرة يختل التوازن العددى بين الجنسين عام ١٩٤٤، إذ كان عدد الخريجات ١٩ فتاة والخريجين ٨ طلاب، وبارك الدكتور طه حسين ذلك التفوق وأشاد به[٨٤].

ولكن مما يلاحظ أن شريحة الفتيات اللاتى واصلن تعليمهن الجامعى كن ينتمين إلى الطبقة العليا التى أتاحت لها الظروف الاقتصادية والاجتماعية مسايرة التطور والتقدم، وكان من الصعب أن تحقق كل فتاة مصرية أملها فى أن ينتهى بها المطاف إلى آخر مرحلة علمية لارتفاع المصروفات، ولوجود ما يحل تلك المشكلة عن طريق المعاهد النسوية.

أما عن ممارسة الطالبات للحياة الجامعية فقد أثبتن قدراتهن على فهم هذه الحياة فهمًا دقيقًا وأصبحن على مستوى المسئولية، رغم أن الظروف التى خضع لها المجتمع أوجدت الصراع بين القديم والجديد، وعندما فرض الجديد نفسه برزت له بعض العيوب، تلك التى وضعتها طالبات الجامعة أمام أعينهن، وكن مثالاً يحتذى به،

وذلك حتى لا يعطين أية فرصة للمعارضين من استغلال أى موقف قد يؤثر على مستقبلهن، وعليه نجحن فى إظهار الوضع الجديد للمرأة المتعلمة.

وشمل نشاط الطالبات الندوات الأدبية التى أقامتها الجامعة، وتناولت القضايا العصرية مثل المساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات، ومكانة المرأة علميًا وأدبيًا واجتماعيًا[٨٥]. ووُضعت المرأة بين انصارها وخصومها، وخطبت الطالبات وأجدن الحديث، وعلق الأساتذة على أقوالهن، وكرمت الطالبات أساتذتهن، فألقت سهير القلماوى كلمتها فى حفل أقيم لأول أستاذ مصرى ينتخب عميدًا لكلية الآداب وهو الدكتور طه حسين، فأشادت بحسناته ومواقفه، كما خطبت إحدى الطالبات فى حفل تكريم الدكتور على إبراهيم عميد كلية الطب[٨٦].

واشتركت الطالبات فى الرحلات، وظهرت صورهن مع الطلبة - وهن يمارسن الألعاب الترفيهية - فى الصحافة، وتعددت الأماكن التى قصدتها الرحلات، إلى القناطر الخيرية وحلوان والسويس والأقصر[٨٧]. وأصبح ذلك الأمر ظاهرة عادية، وأقيمت مصايف خاصة للطالبات فى الإسكندرية وبورسعيد ورأس البر على نمط معسكرات الطلبة، وسرت روح الكشافة بينهن، وتشكلت فى معظم الكليات فرق للمرشدات[٨٨]. وأسهمت طالبات جامعة الإسكندرية فى الحفلات الرياضية، وفزن فيها وحصلن على الجوائز[٨٩]، هذا فى الوقت الذى كانت تؤدى فيه بعض الطالبات فريضة الحج[٩٠].

وكتبت الطالبات من مختلف الكليات فى صحيفة الجامعة، وتطرقن إلى مختلف الموضوعات، وأكدن شخصية المرأة، وركزن على إيمانها بتقدمها، وبتلك الحرية التى حصلت عليها، وكيف يمكن صيانتها والاحتفاظ بها وتسخيرها لخدمتها، ومن خلال الصحيفة وجهت النصائح للطالبات لاتباع الطريق السليم(٩١). وقامت الطالبات بالأدوار التمثيلية على خشبة المسرح الجامعى، وشجع على هذا الإقدام الدكتور طه حسين، حينما سمح لابنته بأن تكون فى الطليعة، وعرضت مسرحيات شكسبير وكان أبطالها من الطلبة والطالبات(٩٢).

وفى عام ١٩٣٦ أقدمت الطالبات على دخول المعركة الانتخابية لمجلس اتحاد طلبة الجامعة - يشرف على الحياة الفكرية والاجتماعية والرياضية - ونافسن الطلبة، وقامت كل مرشحة بالدعاية الكافية لها، فواحدة تخطب وتعرض مواقفها السياسية، وأخرى توزع الإعلانات وتعلن ثوريتها(٩٣).

أما عن الارتباط بين الطالبات والسياسة فهو موجود، ولكنه ليس بالقوة المتأصلة فى الطلبة، فعلى سبيل المثال نرى سهير القلماوى تحمس شباب الجامعة، وتبين أهمية العمل بالسياسة، وتوضح كيف أن البلاد لا تتمتع باستقلالها، وكم هى محتاجة إلى رجالها، هذا فى الوقت الذى تنادى فيه بالمقاطعة الإنجليزية التى تزعمتها الحركة النسائية(٩٤). وأسهمت الطالبات فى مشروع القرش وتفوقن على الطلبة فى التحصيل(٩٥)، وشاركن فى المناسبات

الوطنية، فأحيين ذكرى الشهيد محمد عبد الحكم الجراحى، والتفغن مع الطلبة حول النصب التذكارى فى فناء الجامعة، حاملات صورة الفقيد وعلم الكلية، وانبرت إحداهن بالخطابة وأشادت بالشهيد(٩٦).

وفى مجال العمل الاجتماعى، تعاون طالبات كلية العلوم مع طلبتها عام ١٩٣٨ وتأسست «جماعة النهضة الاجتماعية» لإنقاذ أبناء السبيل والمشردين، والعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية فى مصر، ولقيت الحركة التشجيع من المسئولين، وتبرعت الطالبات بشراء الخامات والإنتاج لإقامة سوق خيرى لصالح هذا العمل(٩٧). وبذلك يمكن القول إن الطالبات وضحت بصماتهن على كل عمل أقدمن عليه، فأصبح لهن الكيان والشخصية فى ظل تلك الحياة الجديدة.

أما عن القضايا التى احتكت بها الطالبات وكانت مثاراً للمناقشة، فانحصرت فى الزى والاختلاط. وعن المسألة الأولى وخاصة بعد انزواء الحجاب، ظهرت الآراء المعضدة لتوحيد زى الطالبات فى الجامعة حتى يجبرن على التزام الحشمة، ولكن لم يكن من السهل تطبيق هذا الأمر، فى وقت أحست فيه المرأة بتغيير وضعها ونوال حريتها، لذا فرضت المعارضة نفسها، وأيدها المناصرون لقضية المرأة. وأعلنت الطالبات رأيهن بصراحة، فقالت سهير القلماوى «وصلنا إلى سن نعرف ماذا نلبس وقت العمل، كما أن الطلبة ليس لهم زى موحد»، ورددت زميلاتها أقوالاً مشابهة

«سئمنا القيود المملة، ويجب أن نترك للطالبات حرية الاختيار، ونحن نطالب بالحرية» بينما صرحت نعيمة الأيوبى طالبة الحقوق بأنه إذا كان هناك زى موحد، فيجب أن يشترك فيه الطلبة مع الطالبات(٩٨).

ولم يوحد الزى، وحافظت الطالبات على مظهرهن وعدم تبرجهن، ومن خرجت عن الحد كان الردع فى الحال، ففى كلية الآداب حضرت طالبة ترتدى فستانًا بدون أكمام، ووصل الخبر إلى الدكتور منصور فهمى العميد، فاستحضر الطالبة وأجبرها على ارتداء روب الجامعة بقية اليوم حتى تنتهى الدراسة وعلى ألا تعود إلى الظهور بهذا الفستان مرة ثانية «ولا تسل عما لاقته الآنسة من المضايقة طوال اليوم من نكات زميلاتها»(٩٩)، وعلى الفور وضع شرط جزائى على الطالبة التى تحضر للجامعة «بفستان سواريه» أو تصحب كلبها معها(١٠٠). وعندما أثيرت مسألة الاختلاط عام ١٩٣٧ ولكى تثبت الطالبات حرصهن على التمسك بالسلوك القويم، حضرن إلى المحاضرات وهن فى غاية الوقار، وبدون أصباغ وألوان، وبأحذية كاملة بدون سيور مكشوفة، وسيقان مغطاة بالجوارب(١٠١).

وبالنسبة للاختلاط، فمنذ البداية صرح وزير المعارف بأنه قد خصصت أماكن للطالبات فى القاعات، وفناء منعزل عن الفناء المخصص للطلبة(١٠٢)، وعليه جرت العادة أن تترك المقاعد الأمامية فى المدرجات وقاعات المحاضرات للطالبات، وحدث مرة أنه لم ترق المسألة أحد الطلبة، فتعمد الجلوس فى المقدمة، ولما جاء ميعاد

المحاضرة وجدت إحدى الطالبات مكانها مشغولاً بالطالب الذى احتج، وطلب المساواة بين الطالب والطالبة، فشكت الأمر للعميد، فأجرى التحقيق، وانتهى الموضوع باعتذار الطالب للطالبة(١٠٣).

كذلك أخضعت تصرفات الطلبة للرقابة وتمت محاسبتهم على كل تصرف، فقد حدث أن شابًا سولت له نفسه أن يكتب خطابًا إلى إحدى الطالبات ضمَّنه عواطفه، فما كان من الفتاة إلا أن سلمته للعميد، فحقق مع الطالب وفصل من الجامعة(١٠٤). أعقب هذا صدور اللائحة التأديبية للطلبة فى نوفمبر عام ١٩٣٦، ونص فيها على أنه إذا حدث طالب طالبة بطريقة غير لائقة فى الكلية، أو إذا جلس فى الأماكن المخصصة للطالبات، يعتبر ذلك من الجرائم التى تستوجب عقاب فاعلها(١٠٥).

وأصبحت هناك مبادئ التزم بها الطلبة والطالبات، فلو انفرد طالب بزميلته ولو فى مكان ظاهر للأعين، يرفع أمرهما إلى المسئولين حتى لا يتكرر ذلك(١٠٦)، فعندما شوهد طالب وطالبة من كلية الطب معًا فى ساحة الكلية يتهامسان، أثيرت المسألة ولكن ثبت أنهما خطيبان(١٠٧). هذا وتمت زيجات بين الجامعيين والجامعيات بعد أن تأكد كل طرف من أخلاقيات الطرف الآخر(١٠٨)، ولم يكن فى معنى التضييق جمود أو فتور فى العلاقات التى أخذت شكلاً جديًا إذا دارت بين الطرفين المناقشات فى القضايا المطروحة والتى خصت فى المقام الأول شئونهم الدراسية بشكل عام(١٠٩).

وحافظت الجامعة على راحة الطالبات، وخاصة المغتربات، فهيأت لهن بيوتًا بالقرب من كلياتهن، أشرف عليها مديرات،

وخضعت لنظام دقيق، وذلك حتى تتمكن الراغبات فى الالتحاق بالجامعة من حياة منظمة رتيبة، وهذا بمقابل مادى له قدره فى هذا الوقت(١١٠). ونستخلص من ذلك أن دخول المرأة الجامعة كان حدثًا كبيرًا أثر فى بنائها وغير من وضعها فى المجتمع.

* الثقافة

كانت مسألة نشر الثقافة فى المجال النسائى صعبة وتختلف عن التعليم، الذى يبدأ من الصفر ويتأصل فى النفوس، ولكن الثقافة التى سعى فى توزيعها على المرأة، وخاصة غير المعلمة احتاجت إلى مجهود متواصل، وساعد على نجاحها تلك الرغبة التى غمرت المرأة فى الخروج من عزلتها، وإحساسها بمعرفة شىء عن كل شىء، وأصبح هناك طرفان: الطرف الأول ألقى على عاتق المرأة المتعلمة المثقفة وحدد دورها فى تثقيف الطرف الثانى الذى كان عليه أن يتابع المجهودات التى بذلت من أجل الارتفاع بمستواه. ولكن ليس معنى ذلك أن الثقافة تختص بغير المتعلمات، لأنها مكملة للتعليم لتتسع الدائرة، وتخدم متطلبات المجتمع، فهى رسول للهداية وداعية للنهوض والإصلاح وسبيل للخير والمنفعة.

وشكلت الجمعيات النسائية المحور الذى اختص بالثقافة، وبرز فيها الاتحاد النسائى، إذ واصل مجهوداته من أجل تحقيق غاياته، ومن بينها تعميم الثقافة، فاستن إقامة موسم ثقافى سنويًا يحاضر فيه الأدباء والمفكرون، وتحضر إليه الراغبات فى الاستزادة من المعرفة. وتنوعت المحاضرات التى ألقيت وأقيمت، إما بالجامعة

المصرية وإما بالجامعة الأمريكية، ودارت أساسًا حول قضايا المرأة وما يرفع من شأنها، ومطالبها، ويقظتها، ومساواتها مع الرجل وارتباط ذلك بالدين والواجبات، ومستقبلها، وحياتها العملية، وفضلها على المدينة الحديثة، ودورها فى التنمية وخاصة فى الريف، ومركزها من الوجهة القانونية، وتطور حالتها فى القانون المقارن، وما أدخل من إصلاحات فى التشريع لتحسين أوضاعها[١١١]. أيضًا عرضت موضوعات ثقافية أخرى لعامة السيدات فى الأسرة، ومتاعب البيت المصرى، والعاطفة، والأخلاق، والصحة، والتاريخ، والأدب[١١٢]، واشترك فى إلقاء تلك المحاضرات هدى شعراوى، ومى زيادة، و بنت الشاطئ، وإحسان أحمد، وكريمة السعيد، وسهير القلماوى، ومن الرجال الدكتور طه حسين، ومحمود عزمى، وأحمد البيلى، وإبراهيم الهلباوى، وبعض القانونيين.

واصدر على ماهر وزير المعارف قرارًا بتنظيم محاضرات عامة للعنصر النسائى «بما أننا من مستلزمات مسايرة النهضة النسائية فى البلاد، والتعجيل بإتاحة الفرص لجمهور السيدات بأن يتزودن بقسط من الثقافة التى ترتبط بحياتهن الاجتماعية والتى تؤهلهن لحسن الاضطلاع بما يتعلق والشئون العامة، وإننا نرى لتحقيق هذا الغرض تشكيل لجنة تتولى تنظيم محاضرات عامة فى الموضوعات التى ترتبط بالصحة والأخلاق والفنون والتاريخ وكل ما له علاقة بالشئون الاجتماعية التى تعود على المستمعات منهن بالفائدة المرجوة من هذه النهضة»[١١٣]. وشكلت لجنة لهذا الغرض من السكرتير العام للوزارة رئيسًا، الدكتور طه حسين عميد الآداب

بالنيابة، الدكتور أحمد كمال مفتش قسم المسائل الصحية، الدكتور مكلانهن رئيس قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية، مسز جارنس كبيرة الطبيبات، مدام برج ناظرة كلية البنات، إحسان أحمد وكيلة المدرسة السنية، سيزا نبراوى عن الاتحاد النسائى أعضاء(١١٤).

وبدأ النشاط فى الإسكندرية بإلقاء ثلاث محاضرات أسبوعيًا فى قاعة مدرسة العباسية الثانوية للبنين بمحرم بك، وعقب المحاضرة يعرض شريط سينمائى علمى وتاريخى يخدم المحاضرة، كما وضع فى البرنامج إقامة رحلات خاصة لزيارة الآثار(١١٥). ودارت الفكرة حول تأسيس منتدى للثقافة النسائية بهدف نشر الثقافة العلمية بين المصريات، وتشكيل لجان فى مصر كلها للعمل على رفع المستوى الفكرى والأخلاقى(١١٦).

وتعددت أماكن اللقاء الثقافى فى النوادى - وأعدت فيها جلسات خاصة للسيدات - وشارك فى محاضراتها المثقفات(١١٧). ومما أثار الانتباه ذلك التوافد العظيم على التزود من الثقافة، فكثر عدد الحاضرات، ولم يقتصر على السيدات، إذ سارعت الطالبات لتلبية هذا النداء(١١٨). كمااستغلت الإذاعة لنشر الثقافة، فاستمع إلى المحاضرات وما دار حولها من مناقشات وحوار حول موضوعات الساعة، ومنها ما خص المرأة مثل الزواج، ووضح فيها المؤيد والمعارض، وكل يدلل على اقواله(١١٩). كذلك أدلت المثقفات بأحاديثهن والتى تناولت المسائل العامة(١٢٠)، بعد أن أيقنت المرأة أن من حقها الخوض فيها.

ووجدت للثقافة الدينية مكانتها لدى المرأة، فحضرت المحاضرات التى أقامتها الجمعيات الإسلامية، ودارت حول حقوق المرأة فى الإسلام، وأثرها فى حياة الدول الإسلامية وواجباتها نحو دينها ووطنها، وشارك فى إلقاء المحاضرات بعض الزعماء الدينيين من البلاد الإسلامية مثل تونس والهند(١٢١). كما استقبلت كلية الشريعة السيدات فى اجتماعات حددتها، واستمعن فيها إلى دروس الوعظ والإرشاد الدينى. ومما يسجل أن الحاضرات كن على مختلف المستويات من الطبقة العليا ومن العامة، وقد راعين الاحتشام التام فى زيهن(١٢٢)، ولم تقتصر تلك المحاضرات على القاهرة، فامتدت إلى الأقاليم، ولقيت رواجًا كبيرًا حيث تسابقت إليها المرأة(١٢٣)، ومن الواضح أنه على أثر هذا التيار، كثر عدد السيدات اللاتى أدين فريضة الحج(١٢٤).

وبذلت المجهودات للعمل على محاربة الأمية، ووجهت النداءات لتعليم الفلاحات مبادئ القراءة والكتابة والحساب، وجرت محاولات لتحقيق ذلك(١٢٥)، وأقام معهد التربية للمعلمات دورات دراسية لمدة تسعة أشهر لمكافحة الأمية، وخاصة بين خدم المعهد من رجال ونساء(١٢٦). وأتت هذه السياسة بنتيجة حيث قلت نسبة الأمية بين النساء، وارتفعت نسبة الملمات بالقراءة من ١٤,١٪ عام ١٩٢٧ إلى ٢١,٢٪ عام ١٩٣٧ إلى ٢٦,٨٪ عام ١٩٤٧(١٢٧).

ومضت حملات التوعية تأخذ مكانها، وأسهمت الصحافة فيها، فكتبت عن أهمية قائمة الكتب قبل قائمة جهاز العروس، وضرورة

الثقافة للمرأة التى تجعلها تبعد عن العادات السيئة خاصة إذا لم تتح لها فرصة التعليم، وأن اتباعها لطريق الثقافة سيضمن لها حياة زوجية ناجحة، ويقضى على مسألة الزواج بالأجنبيات، ولابد لها من تكوين فكرها وتوسيع معلوماتها بزيادة قراءاتها وإطلاعها وإلمامها بالمعرفة[١٢٨]. ومما يذكر فى هذا الصدد أنه لتشجيع حركة الثقافة خصص فى دار الكتب ركنًا للعنصر النسائى[١٢٩].

أما عن الدراسات الخاصة التى عقدت للراغبات، فمنها ما اختص بالخدمات الاجتماعية، حيث نظمت محاضرات يومين أسبوعيًا فى رعاية الطفل، والخدمة الطبية، والإصلاح الاجتماعى وخاصة فى القرى، وبحث المشاكل العائلية[١٣٠]. ومع ظروف الحرب العالمية الثانية جاء الاهتمام بالتمريض، ووجهت جمعية الشبان المسلمين وجمعية الهلال الأحمر الدعوة للسيدات من سن ١٨-٤٠ سنة للتطوع والالتحاق بمدرسة الصحة العسكرية، لإعدادهن الإعداد الفنى فى التمريض، والإسعاف، والتطهير، للخدمة فى المستشفيات والدراسة مجانًا ومدتها شهران وتمنح دبلوم فن التمريض العسكرى، وأقبلت المتطوعات عليها فى القاهرة والإسكندرية وزادت تلك المدارس ووصل عددها إلى سبعة[١٣١].

وتدرب بعض من السيدات المتطوعات على مكافحة القنابل المحرقة على يد فرقة من المطافئ[١٣٢]. هذا بالإضافة إلى وعى المرأة ودورها فى مكافحة الملاريا بصعيد مصر[١٣٣]، ولو أن هذا الأمر تم قبل عام ١٩١٩ لما كان من المعقول أن نرى المرأة تخرج إلى ميادين الخدمات الاجتماعية والمدنية.

وتأتى نتائج تزود المرأة من الثقافة فتنعكس على رفضها ما كانت تقدم عليه من عادات وتقاليد وبدع، فمع نضوج الوعى بدأت الأمراض الاجتماعية تعالج، وأهمها الزار الذى يحط من الكرامة، فرغم أن الصحافة شنت عليه الحملات، ومشيخة الأزهر أصدرت منشورًا بصدده طلبت فيه من الحكومة إبطاله[١٢٤]، فإن تفتح عقلية المرأة كان أقوى، فتدريجيًا قلت قيمة الخرافات لديها، وبالتالى بعدت عن دجل المشعوذين، ورفضت الأحجبة والتمائم، واتبعت مبادئ الأصول الصحية[١٢٥]. وعليه أصبحت ترى الحياة سافرة بدون أن يحول بينها وبين رؤيتها شىء بعد أن أصبحت على درجة من الثقافة، فغذّت ذهنها بما رفع من مستواها.

هوامش الفصل الثالث

(١) المرأة المصرية، عدد ٩ فى نوفمبر ١٩٢٠. ص ٣١٩، الفتاة، عدد ٢٠٥ فى ٢٢ يناير ١٩٤٢، ذكريات نبوية موسى.

(٢) الفتاة، عدد ٣٥ فى ٣٠ يونيو ١٩٣٨، ص ص ١٩، ٢٠.

(٣) الأهرام، عدد ١٤٠٨٤ فى ٢٦ يونيو ١٩٣٢، عدد ١٧٩٧٣ فى ١١ يوليو ١٩٣٧، الفتاة، عدد ٩٤ فى ٣١ أغسطس ١٩٣٩.

(٤) الأهرام، عدد ١٢٨٠١ فى ٢٠ يوليو ١٩٢٢.

(٥) نفس المصدر، عدد ١٤٠٩٠ فى يوليو ١٩٢٣.

(٦) نفس المصدر، العددان ١٤٢١٥، ١٤٢١٩، فى ٢٨ نوفمبر، ٢ ديسمبر ١٩٢٣، كان عدد التلميذات المجانيات ٨ فى عام ١٩٢١، ٣٢ فى عام ١٩٢٢، ٤٤ فى عام ١٩٢٣، ٨٣ فى عام ١٩٢٤.

(٧) النهضة النسائية، عدد ٥ فى ديسمبر ١٩٢٣، عدد ١١ فى يونيو ١٩٢٤.

(٨) الأهرام، عدد ١٤٦٠٣ فى ٢٤ فبراير ١٩٢٥، المجلة السنوية لمدرسة الأميرة فوزية الثانوية للبنات، عام ١٩٣٣، ص ٨.

(٩) السياسة الأسبوعية، عدد ٧٢ فى ٢٣ يوليو ١٩٢٧، المصور، عدد ١٤٩ فى ١٩ يوليو ١٩٢٩، المرأة المصرية، عدد ٧ فى سبتمبر ١٩٣١، ص ٢٦٢.

(١٠) العروسة، عدد ١٨٣ فى أول أغسطس ١٩٢٨، النهضة النسائية، عدد ٧٨ فى سبتمبر ١٩٣١، المصور، عدد ٨٧٩ فى ١٥ أغسطس ١٩٤١.

(١١) المرأة المصرية، عدد ٨ فى ٥ أكتوبر ١٩٣١، ص ٢١٠.

(١٢) العروسة، عدد ٢٦ فى ٢٢ يوليو ١٩٢٥.

(١٣) الأهرام، عدد ١٤٥٦١ فى ٦ يناير ١٩٢٥.

(١٤) النهضة النسائية، عدد ٧٨ فى يونيو ١٩٢٩، ص ١٨١.

(١٥) العروسة، عدد ٢٤٢ فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٩، ص ٥.

(١٦) السيدات والرجال، جـ٩ فى يوليو وأغسطس ١٩٢٩، ص ٦٢٦.

(١٧) المصور، عدد ٢٥٢ فى ٩ أغسطس ١٩٢٩.

(١٨) العروسة، عدد ٢٧٤ فى ٣٠ إبريل ١٩٣٠.

(١٩) نفس المصدر، عدد ٣٥٤ فى ١١ نوفمبر ١٩٣١.

(٢٠) النهضة النسائية، عدد ٧٠ فى يناير ١٩٣١، الأهرام، عدد ١٦٦٣١ فى ٢٦ مارس ١٩٣١، العروسة، عدد ٣٠٣ فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠.

(٢١) الضياء، عدد ٥٩ فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٠.

(٢٢) الفتاة، عدد ٢٥ فى إبريل ١٩٣٨، ص ٢٣، عدد ١١٨ فى ٢ مارس ١٩٤٠، ص ٤.

(٢٣) المقطم، عدد ١٢١٠٠ فى ٧ ديسمبر ١٩٢٨، النهضة النسائية، عدد ٧ فى يوليو ١٩٣٧، الأهرام، العددان ١٩٩٥٦، ١٩٩٥٧ فى ٣١ مارس، ٩ إبريل ١٩٤٠.

(٢٤) الأهرام، عدد ١٧٤٢٦ فى ١٤ يونيو ١٩٣٣، عدد ١٧٦٥٥ فى أول فبراير ١٩٣٤.

(٢٥) نفس المصدر، عدد ١٧٦٥٥ فى أول فبراير ١٩٣٤.

(٢٦) درية شفيق، إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ص ٨٣، ٨٤، إنجى افلاطون، المرجع السابق، ص ٣١.

(٢٧) المصرية، عدد ١٦ فى أول أكتوبر ١٩٣٧، النهضة النسائية، عدد ٨ فى أغسطس ١٩٣٩، الضياء، عدد ٦ فى ١٣ مايو ١٩٤٤.

(٢٨) الفتاة، عدد ١٢٦ فى أول مايو ١٩٤٠، ص ٣.

(٢٩) نفس المصدر، عدد ٢١٨ فى ٢١ مايو ١٩٤٢، ص ٢.

(٣٠) النهضة النسائية، عدد ٧ فى يوليو ١٩٣٨.

(٣١) الأهرام، عدد ١٤٠٨٤ فى ٢٦ يونيو ١٩٢٣، عدد ١٧٤٠٦ فى ٢٥ مايو ١٩٣٣، عدد ١٨٤٥٢ فى ٢٧ إبريل ١٩٣٦، المصور، عدد ٦٥٩ فى ٢٨ مايو ١٩٣٧.

(٣٢) المرأة المصرية، عدد ٤٢٣ فى مارس إبريل ١٩٢٨، السياسة الأسبوعية، عدد ٢١٥ فى ١٩ إبريل ١٩٣٠.

(٣٣) المصور، عدد ١٠٢٧ فى ١٦ يونيو ١٩٤٤.

(٣٤) المجلة السنوية لمدرسة الأميرة فوزية الثانوية للبنات بالقاهرة، عام ١٩٣٥، ص ٥١.

(٣٥) المجلة السنوية لمدرسة الأميرة فايزة الثانوية للبنات بالإسكندرية، عام ١٩٣٥، ص ص ٢، ٤، ٨.

(٣٦) نفس المصدر.

(٣٧) الأهرام، عدد ١٩٢٢٦ فى ٢٣ مارس ١٩٣٨.

(٣٨) العروسة، عدد ٢٨١ فى ١٨ يونيو ١٩٣٠، المرأة المصرية، عدد ١٠ فى ديسمبر ١٩٣٠، ص ٤٠٥.

(٣٩) فتاة مصر، عدد ٤ فى إبريل ١٩٣٠، ص ١٥.

(٤٠) الأهرام، عدد ١٦٣٤٦ فى ١١ يونيو ١٩٣٠، عدد ١٧٣٦٥ فى ١٢ إبريل ١٩٣٣.

(٤١) نفس المصدر، العددان ١٧٠٠٣، ١٧٠٠٤ فى ٨، ٩ إبريل ١٩٣٢، المصور، عدد ٨٧٧ فى أول أغسطس ١٩٤١.

(٤٢) المصور، عدد ٦٢١ فى ٤ سبتمبر ١٩٣٦.

(٤٣) نفس المصدر، عدد ٦٣٤ فى ٤ ديسمبر ١٩٣٦.

(٤٤) المركز القومى للبحوث التربوية، المصدر السابق، ص ص ٥٠، ٥١، ٩١، ٩٢، وزارة التعليم العالى، المرأة المصرية فى التعليم العالى، ص ٤١-٤٧.

(٤٥) المصور، عدد ٩٦٢ فى ١٩ مارس ١٩٤٣.

(٤٦) العروسة، عدد ٣٠٠ فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠.

(٤٧) النهضة النسائية، عدد ٧٠ فى يناير ١٩٣١.

(٤٨) العروسة، عدد ٣٤١ فى ١٢ أغسطس ١٩٣١، النهضة النسائية، عدد ٧٧ فى أغسطس ١٩٣١، ص ٢٥٤، المرأة المصرية، عدد ٨ فى ١٥ أكتوبر ١٩٣١، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦.

(٤٩) المصور، عدد ١٠٢٧ فى ١٦ يونيو ١٩٤٤.

(٥٠) الأهرام، عدد ١٣٩٢٧ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٢.

(٥١) نفس المصدر، عدد ١٤٥٦٧ فى ٣ يناير ١٩٢٥، العروسة، عدد ٨٤ فى ٨ سبتمبر ١٩٢٦، النهضة النسائية، عدد ٧٨ فى يونيو ١٩٢٩، وزارة التعليم العالى، نفس المصدر، ص ٢١.

(٥٢) الأهرام، عدد ١٧١٨٤ فى ٩ أكتوبر ١٩٣٢.

(٥٣) العروسة، عدد ٥٥ فى ١٧ فبراير ١٩٢٦، عدد ٢٨٧ فى ٣٠ يوليو ١٩٣٠، عدد ٢٨٨ فى ١٦ أغسطس ١٩٣٠، عدد ٢٨٨ فى ٦ يوليو ١٩٣٢، عدد ٣٨٩ فى ١٣ يوليو ١٩٣٢، النهضة النسائية، عدد ٦٢ فى فبراير ١٩٢٨، ص ٥٦، عدد ٦٢ يوليو ١٩٣١، ص ٢٣٢، المرأة المصرية، عدد ٧ فى سبتمبر ١٩٣٢، ص ٢٥٥، العددان ٥، ٦ فى مايو، يونيو ١٩٣٥، ص ٢١٤، المصرية، عدد ١١ فى ١٥ يوليو ١٩٣٧، ص ٣٤، الأهرام، عدد ١٧١٨٤ فى ٩ أكتوبر ١٩٣٢، عدد ١٧٩٧٣ فى ١١ يوليو ١٩٣٧، عدد ١٩٩٥٠ فى ٢٥ مارس ١٩٤٠.

(٥٤) السيدات، عدد ٤ فبراير ١٩٢٢، ص ٢٢١.

(٥٥) أحمد لطفى السيد، قصة حياتى، ص ١٨٣.

(٥٦) المرأة المصرية، العددان ١، ٢ فى يناير وفبراير ١٩٣٤، ص ١٨، المصور، عدد ١٠٦٦ فى ١٦ مارس ١٩٤٥، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٥٤، فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠، درية شفيق، إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٥٧) المركز القومى للبحوث التربوية، المصدر السابق، ص ص ٤٩، ٥٠.
(٥٨) الأهرام عدد ١٦٦٣١ فى ٢٦ مارس ١٩٢١.
(٥٩) العروسة، عدد ٢٨٩ فى ١٢ أغسطس ١٩٣٠.
(٦٠) الأهرام، عدد ١٦٣٥٧ فى ٢٢ يونيو ١٩٣٠.
(٦١) نفس المصدر، عدد ١٧٤٣٤ فى ٢٢ يونيو ١٩٣٣.
(٦٢) نفس المصدر، عدد ١٥٥٦٢ فى ٢٠ فبراير ١٩٢٨ المرأة المصرية، عدد ٢ فى فبراير ١٩٢٨، ص ١٢٠.
(٦٣) المرأة المصرية، العددان ٧، ٨ فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٢٣، ص ١٤٢.
(٦٤) نفس المصدر، العددان ١، ٢ فى يناير وفبراير ١٩٣٤، ص ص ١٧، ١٨، العروسة، العددان ٤٥٦، ٤٦٥ فى ٢٥ أكتوبر، ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣.
(٦٥) أحمد لطفى السيد، المرجع السابق، ص ص ١٩١-١٩٣.
(٦٦) المرأة المصرية، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٦، ص ٣٨٩، موزعات على: ٤٩ طالبة فى الطب، ٢٠ فى إعدادى طب، ٢٦ فى الحقوق، ٣٥ فى العلوم، ١٧ فى التجارة، ١٧٦ فى الآداب.
(٦٧) المصور، عدد ٦٢٩ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦.
(٦٨) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٠٤ فى ٤ يناير ١٩٤١، المصور، عدد ١٠٦٦ فى ١٦ مارس ١٩٤٥، درية شفيق، د. إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ص ٨٧، ٨٨.
(٦٩) المصور، عدد ٦٤٩ فى ١٩ مارس ١٩٣٧. صورة الإيضاح سيدة محجبة ومكتوب عليها «آثار تاريخية».
(٧٠) المصرية، عدد ٢ فى ١٥ مارس ١٩٣٧، ص ٣٠.
(٧١) نفس المصدر، عدد ٤ فى أول إبريل ١٩٣٧، ص ١١.
(٧٢) نفس المصدر.
(٧٣) الفتاة، عدد ٨٧ فى ١٣ يوليو ١٩٣٩، ص ٣٠.
(٧٤) نفس المصدر، عدد ٦ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧.

(٧٥) المصور، عدد ١٠٠٢ فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٣.

(٧٦) نفس المصدر، عدد ٦٤٩ فى ١٩ مارس ١٩٣٧، المصرية، عدد ٤ فى أول إبريل ١٩٣٧، ص ٣٨.

(٧٧) الأهرام، عدد ١٨٢٩٩ فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٥.

(٧٨) الطالبة، العدد الأول فى فبراير ١٩٤٠، ص ٢.

(٧٩) المصور، عدد ٩٤٤ فى ٢٩ أكتوبر ١٩٤٣.

(٨٠) روز اليوسف، عدد ٨٣٢ فى ٢٥ مايو ١٩٤٤.

(٨١) المصور، عدد ٩٩٥ فى ٥ نوفمبر ١٩٤٣.

(٨٢) السعيد مصطفى السعيد، المرجع السابق، ص ١٠.

(٨٣) وزارة التعليم العالى، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٨٤) المصور، عدد ١٠٢٧ فى ١٦ يونيو ١٩٤٤.

(٨٥) العروسة، عدد ٢٥٩ فى ١٥ يناير ١٩٣٠، الفتاة، عدد ١٢٠ فى ١٦ مارس ١٩٤٠، ص ٦.

(٨٦) صحيفة الجامعة المصرية، الأعداد ١، ٢، ٣ فى يناير، فبراير، مارس ١٩٣١، ص ص ١١٠، ١١٧، ١٣٢.

(٨٧) نفس المصدر، ص ص ١٣٥، ١٥٠، المصور، عدد ٧٠١ فى ١٨ مارس ١٩٣٨، عدد ١٠٦٨ فى ٣٠ مارس ١٩٤٥.

(٨٨) نفس المصدر، عدد خاص فى ٢٢ مايو ١٩٣٨.

(٨٩) نفس المصدر، عدد ١٠١٨ فى ١٤ إبريل ١٩٤٤.

(٩٠) نفس المصدر، عدد ٧٠٢ فى ٢٥ مارس ١٩٣٨.

(٩١) صحيفة الجامعة المصرية، أعداد عام ١٩٣٨.

(٩٢) المصور، عدد ١٠٢٢ فى ١٢ مايو ١٩٤٤.

(٩٣) نفس المصدر، عدد ٦٢٨ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦، الفتاة، العدد الأول فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، ص ١٤.

(٩٤) الأهرام، عدد ١٨٣١٥ فى ٦ ديسمبر ١٩٣٥.

(٩٥) العروسة، عدد ٣٧١ فى ٩ مارس ١٩٣٢.

(٩٦) المصور، عدد ٦٣٣ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٦.

(٩٧) نفس المصدر، عدد ٧٠٤ فى ٨ إبريل ١٩٣٨.

(٩٨) صحيفة الجامعة المصرية، العدد الأول فى يناير ١٩٣١، ص ص ٩١، ٩٢.

(٩٩) المصور، عدد ٦٢٩ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦.

(١٠٠) نفس المصدر، عدد ٦٣٢ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ الفستان السواريه هو مفتوح الصدر ودون أكمام.

(١٠١) النهضة النسائية، عدد ٤ فى إبريل ١٩٣٧، ص ١١٠.

(١٠٢) نفس المصدر، عدد ٩٤ فى أكتوبر ١٩٣٠، ص ٣٥٨.

(١٠٣) المصور، عدد ٦٢٩ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦.

(١٠٤) نفس المصدر.

(١٠٥) نفس المصدر، عدد ٦٣٢ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦.

(١٠٦) النهضة النسائية، عدد ٤ فى إبريل ١٩٣٧، ص ١١٠.

(١٠٧) الفتاة، العدد الأول فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، ص ١٥.

(١٠٨) المصور، عدد ٦٢٩ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦.

(١٠٩) نفس المصدر، عدد ١٠١٨ فى ٤ إبريل ١٩٤٤.

(١١٠) الطالبة، العدد الأول فى فبراير ١٩٣٨، ص ٣٧، المصور، عدد ١٠٠٩ فى ١١ فبراير ١٩٤٤، تدفع الطالبة أربعة جنيهات شهريًا.

(١١١) المرأة المصرية، عدد ٩ فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٥، الأهرام، عدد ١٤٨٤٩ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥، المقطم، عدد ١١٨٩٨ فى ١٢ إبريل ١٩٢٨، الدستور، عدد ٦٨٩ فى ١١ يناير ١٩٣٠، فتاة مصر، عدد ٢ فى أول مارس ١٩٣٠، ص ص ٦، ٧، العروسة، عدد ٣٠٩ فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٠، الأهرام، عدد ١٧٢٠٩ فى ٣ نوفمبر ١٩٣٢، عدد ١٧٦٩٩ فى ١٧ مارس ١٩٣٤، عدد ١٧٢٣٢فى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٢، المصرية، عدد ٧٣ فى ١٥ فبراير ١٩٤٠، الطالبة، عدد ٤ فى مايو ١٩٣٨، ص ١٠.

(١١٢) الأهـــرام، عـــدد ١٦٦٢١ فى ٢٦ مـــارس ١٩٣١، عـــدد ١٧٢٣٢ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٢، عدد ١٨٤٣٨ فى ١١ إبريل ١٩٣٦، العروسـة، عدد ٣٦٠ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣١.

(١١٣) المرأة المصرية، عدد ١٠ فى ديسمبر ١٩٣٠، ص ٤١٣.

(١١٤) نفس المصدر، العروسة، عدد ٣٠٢ فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٠.

(١١٥) الأهرام، عدد ١٦٦١١ فى ٦ مارس ١٩٣١، العروسة، عدد ٣٠٩ فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠.

(١١٦) النهضة النسائية، عدد ٤ فى إبريل ١٩٢٤

(١١٧) الأهرام، عدد ١٧٢٠٩ فى ٣ نوفمبر ١٩٣٢.

(١١٨) المقطم، عدد ١١٨٩٨ فى ١٢ إبريل ١٩٢٨، العروسة، عدد ٣٠٩ فى ٣١ ديسمببر ١٩٣٠.

(١١٩) العروسة، عدد ٤١٢ فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٢، الأهرام، عدد ١٧٢٥٨ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢، المجادلة بين فكرى أباظة وتفيدة علام.

(١٢٠) المرأة المصرية، عدد ٩ فى نوفمبر ١٩٣٥، ص ٣٦٧.

(١٢١) الأهرام، عدد ١٦٥٨٥ فى ٦ فبراير ١٩٣١، عدد ١٧٢١٢ فى ٦ نوفمبر ١٩٣٢، الضياء، عدد ١٣٩ فى ٢٨ فبراير ١٩٣١، النهضة النسائية، عدد ٧٢ فى مارس ١٩٣١، ص ٥٦.

(١٢٢) المصور، عدد ٦٥٩ فى ٢٨ مايو ١٩٣٧.

(١٢٣) الأهرام، عدد ١٧٩٣٨ فى ٦ يونيو ١٩٣٧.

(١٢٤) المصور، ٦٣٥ فى ١١ ديسمبر ١٩٣٦.

(١٢٥) المصرية، عدد ١٩ فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٧، ص ١٢، المصور، عدد ٧١٠ فى ٢٠ مايو ١٩٣٨، الطالبة، عدد ٣ فى إبريل ١٩٣٨.

(١٢٦) المصور، عدد ١٠٦٠٩ فى ٦ إبريل ١٩٤٥.

(١٢٧) كاميليا عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ص ٥٦، ٥٧.

(١٢٨) الأهرام، العددان ١٧٣٩٩، ١٧٤٠٢ فى ١٨، ٢١ مايو ١٩٣٣.

(١٢٩) الطالبة، عدد ٤ فى مايو ١٩٣٨، ص ١٨.

(١٣٠) النهضة النسائية، عدد ٨ فى أغسطس ١٩٣٩، ص ٢٦٤.

(١٣١) الفتاة، عدد ١٠١ فى ١٩ أكتوبر ١٩٣٩، النهضة النسائية، العددان ١٠، ١١ فى أكتوبر، نوفمبر ١٩٣٩، ص ص ٣٦٦، ٣٨٩.

(١٣٢) الأهرام، عدد ٢٠٤٢٩ فى ٢٣ يوليو ١٩٤١.

(١٣٣) روز اليوسف، عدد ٨٣١ فى ١٧ يوليو ١٩٤٤.

(١٣٤) النهضة النسائية، العدد الأول فى أغسطس ١٩٢٤، ص ٢٠، العروسة، عدد ٢ فى ٤ فبراير ١٩٢٥، ص ٢، الأمل، عدد ٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٥.

(١٣٥) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٣٥ فى ٦ سبتمبر ١٩٣٠، عدد ٢٦٦ فى ١١ إبريل ١٩٤٢.

• الفصل الرابع

ميدان العمل

* المدرسات
* الموظفات
* خريجات الجامعة
* الصحفيات
* المجال التجارى
* الطيارات والبوليس النسائى
* الفنانات
* العاملات

مع ثورة ١٩١٩ وخروج المرأة للمشاركة الوطنية، تفجرت مسألة عمل المرأة وارتبطت بالتعليم حيث سار الطرفان جنبًا إلى جنب يكافحان من أجل إثبات وجودهما، وتردد السؤال ماذا تفعل المرأة المتعلمة؟ واستتبع ذلك ظهور الدعوة إلى العمل، فصدر أول كتاب عن المرأة والعمل لنبوية موسى صاحبة الدعوة لتحرير المرأة، وتناولت فيه أهمية عمل المرأة وإيمانها به، واحتياج مصر إلى الطبيبات والمحاميات والمدرسات والموسيقيات والكاتبات والخياطات، وأنه يجب مراعاة المهن المختلفة فى تعليم البنات، كما قرنت السفور بخروج المرأة للعمل، وطبقت ذلك على نفسها(١).

وتولت أجهزة الإعلام عرض القضية، من مؤيد - وهو الاتجاه الغالب - بأن تعمل المرأة عمل الرجل بلا قيد ولا شرط، ومعارض قصير النظر يرى حصرها فى البيت والأمومة، ولم يكن من القوة، ولكنه عاق أحيانا حركة التجديد.

وركزت الصحافة على أن التقدم الذى أحرزته المرأة وتأثرت فيه بالمرأة الأوروبية ينقصه نزولها إلى ميدان العمل حتى لا تصبح فى حاجة إلى الرجل، ولا تهتم سواء أحجم عن الزواج أم أقدم، وأوضحت حاجة المرأة المتزوجة إلى العمل لتضمن مورد رزق إذا مات زوجها أو طلقها، فتبعد الخوف عن حياتها وتخرج من دائرة الذل التى قد تلحقها، وليس فى العمل مايسىء إلى شرف الزوجية، ولا يحول دون إتمام المرأة لدورها كزوجة وأم(٢)، ومن الصعب عليها أن تمكث فى بيتها حبيسة وخاصة المتعلمة، فلابد لها من كسر القيود والأغلال واقتحام عقبات التقاليد والزحف إلى دائرة العمل(٣).

وسيقت الأدلة على المساواة فى الاستعداد للعمل بين المرأة والرجل، وتوضيح التسهيلات التى منحها الإسلام فى هذا الصدد(٤)، وأن خروج المرأة للحياة يكون بالعمل فهو يصقلها ويثقفها ويوسع مداركها(٥)، ويقتل وقت فراغها الذى قد يلجئها إلى سلوك طريق غير صحيح، ويحميها من الوقوع فى الرذيلة، ويعوضها النقص الذى تشعر به، ويؤكد ذاتها، ويعطيها الأمن والاستقرار، ويقوِّم من شخصيتها، ويثبت مشاركتها فى نشاط المجتمع، وأنه لابد من توسيع مجال العمل، فلا يقتصر على التدريس والتمريض والطب و الصحافة بل يمتد إلى جميع الأعمال الحرة(٦).

وعلى نفس النمط ألقيت محاضرات من الجنسين للتوعية والحث والتشجيع وتفتيح الأذهان على جميع أبعاد القضية، وفيها

عرض ما حصلت عليه المرأة الأوروبية والأمريكية بعملها فى كل مهنة ووصولها إلى أعلى الوظائف(٧)، وبيان المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة، وضرورة اقتحامها للأعمال حتى تحصل على المكسب المادى، ويصبح لها الكيان المستقل من ناحية، وأن أعباء الحياة وارتفاع الأسعار تجعل كل بيت فى حاجة إلى تعاون الجنسين من ناحية أخرى(٨)، وأن واجب الحكومة فتح أبواب الرزق للمرأة باستخدامها فى جميع مصالحها(٩).

أما عن الحزب المعارض، فاعتبر نزول المرأة للعمل ثورة وخروجًا عن النظم والعادات والتقاليد المصرية، وأنه يزاحم الرجال فى مصدر رزقهم(١٠)، وأيد هذا الرأى عمر طوسون وأعلن هجومه على عمل المرأة، فأرسلت هدى شعراوى إليه تعترض وتبين حق المرأة فى ذلك(١١). وأقيمت مناظرة حول الموضوع بالجامعة الأمريكية، اشترك فيها طلبة وطالبات كلية الحقوق، فأيد فريق مشاركة المرأة للرجل فى العمل ومساواتها به، بينما رفض الفريق الآخر(١٢). واستمرت المعارضة محاولة الوقوف أمام عجلة التطور حتى أن أحد أصحابها استحث المصريين على إنشاء «اتحاد للرجال» ليحميهم من هذا التيار الجديد(١٣)، ولكن كان من الصعب أن ينتصر هذا الفريق، لأن الرغبة فى التقدم أطاحت بالعقبات.

* المدرسات

استقبل التدريس المرأة، ومعه تمكنت من ممارسة عملها بإتقان، وأعطت المثل الأعلى للمرأة العاملة، وفى الحقيقة أنه منذ اتجاه

السياسة التعليمية إلى تعليم البنات، كان لابد من وجود العاملات فى هذا الحقل من مدرسات وناظرات ومفتشات، وبدأ الإعداد منذ بداية القرن العشرين، وبرزت الرائدات اللاتى آمنّ بقضية عملهن، وبتلك الرسالة التى حملنها من أجل المرأة.

وكانت نبوية موسى المثال الذى نسجل عنه بعض الكلمات لما لها من فضل فى الميدان التعليمى، فهى أول فتاة حصلت على البكالوريا ورغبت فى دراسة الحقوق، ولكن الأفكار لم تكن مستعدة لتقبل ذلك فى هذا الوقت المبكر، فنالت دبلوم المعلمات، وعينت معلمة بالوزارة التى بدأت تحل المعلمات مكان الرجال فى مختلف العلوم ما عدا اللغة العربية، إذ احتكرها الأزهريون، ولكن تغلبت نبوية موسى عليهم [١٤].

ونجحت وتدرجت فى الوظائف، فكانت أول ناظرة مصرية عينت فى المدارس الأميرية، وتولت رئاسة مدرسة المعلمات، فتفوقت على الناظرات الإنجليزيات حتى أن الناس راحوا يقارنون بينها وبينهم، ووصلت إلى منصب كبيرة المفتشات بالوزارة، وهذا المنصب الأول من نوعه الذى أعطى لمصرية. ومع عملها انتسبت إلى كلية الحقوق، ولكن الوزارة منعتها من دخول الامتحان النهائى حتى لا تفقدها فى ميدان التعليم، ونالت شهرة فى حسن الإدارة وإتقان التعليم، وأعطت النموذج والمثل الأعلى فى الثقافة والكمال للمرأة العاملة فى تعاملاتها وخاصة مع الرجل، وفى جدها واحتشامها واجتهادها مما أكسبها الاحترام والتقدير على مستوى الأفراد والدولة، فكانت أول من نالت وسام النيل كموظفة [١٥].

واتصفت نبوية موسى بالشجاعة والجرأة وقوة الشخصية أثناء تأدية عملها، مما جعلها تقع فى المحظور، إذ وقع الاحتكاك بينها وبين الوزارة لمعارضتها فى تعيين مفتشة وتوجيه اتهامات لها، وانتقادها لمسلك رجال الوزارة، فكانت النتيجة فصلها من عملها فى عام ١٩٢٦، فاتجهت إلى التعليم الخاص وأسست مدارسها، ولكنها لم تترك حقها ورفعت دعوى على الوزارة مطالبة بالتعويض ووكلت عن نفسها محاميين وخسرت الدعوى فى الدرجة الأولى، فهداها تفكيرها إلى أن تكون المدافعة عن نفسها فى الاستئناف.

ونظرًا لأهمية هذا الحدث الذى شغل الرأى العام وأعطى الثقة فى ذلك التغيير الذى طرأ على مركز المرأة، لنا وقفة قصيرة تجاهه، فعلى لسانها تقول: «ونوديت القضية وقمت أترافع تحت تيار المروحة الكهربائية، وكان جمهور الناس من ورائى يدفعنى إلى الأمام حتى كدت ألتصق بمنصة القضاء. وقد اتبعت فى مرافعتى أسلوبًا جديدًا، فكنت إذا تكلمت عن مستند فى القضية، سلمت إلى المحكمة ثلاث نسخ منه، وتناولت أنا الرابعة، فأخذت أقرؤها ... وأردت أن أتكلم فى الموضوع، وأرادت المحكمة أن تمنعنى، ولكنى تمسكت بحقى فى الكلام، وضج جمهور المتفرجين، وزمجر وهتف بعضهم اتركوها تتكلم... وكنت كلما أرادوا منعى عن شرح بعض الحقائق، زدت تمسكًا وقوة، وزاد الجمهور ضجيجًا وتأففًا، وهكذا حتى انتهت الجلسة واقتنع الحاضرون بظلمى وعدالة ما أطلب»(١٦).

وهذه أول مرة فى تاريخ المحاكم المصرية تترافع فيها سيدة عن نفسها أمام المحكمة، وقد اهتمت كثيرات من السيدات بهذه القضية، فحضرن الجلسة لمشاهدة وقائعها على هذه الصورة الجديدة(١٧).

كما كانت هناك قوة من البوليس تحيط بمحكمة الجنايات للمحافظة على النظام ولمنع ازدحام الجمهور(١٨)، وصدر الحكم لصالح نبوية موسى مع اللتعويض. وواصلت الصحافة اهتماماتها بالفوز الذى حصلت عليه المرأة فى صورة نبوية موسى، وكثرت تعليقات الدهشة والتردد فى التصديق(١٩) وفرض الواقع نفسه، وأصبح من الصعب الحجر على المرأة أو تقييدها بعد أن جرفها تيار التقدم.

وفى الحقيقة، فإنه منذ بداية نهضة المرأة والسير قدمًا فى مسألة التعليم، وضع فى الاعتبار الاستفادة بالمرأة المصرية وإحلالها مكان المرأة الأجنبية، وهذا ما اتجهت إليه وزارة المعارف فى مدارسها(٢٠)، ولم يأت عام ١٩٢٥ إلا والمدرسات المصريات مثلن أكثر من النصف في المدارس(٢١). ولكن بالنسبة للناظرات فلم يتوسع فى الإقدام على تعيين المصريات بالرغم من وجود من يصلحن لتأدية الوظيفة واللائى تعلمن فى أوروبا.

ونقدت الصحافة هذا الوضع، وطالبت بتعميم تعيين المصريات فى هذا المنصب(٢٢)، وبالفعل تم تدريجيا، ففى عام ١٩٣٠ كانت أكثر الناظرات، وأيضا المفتشات بما فيهن رئيستهن مصريات(٢٣)،

واتقن عملهن، ومنهن اللاتى حصلن على وسام النيل نظرًا للمجهودات التى قمن بها(٢٤). واستفادت وزارة المعارف من المبعوثات العائدات إلى مصر، فعينتهن فى مدارس المعلمات رغبة منها فى التطبيق العملى لما تلقينه فى الخارج، خاصة وقد اشتهرن بتفوقهن ونشاطهن العلمى(٢٥).

وراعت الوزارة التوزيع المحلى للمعلمات، وخاصة على أثر تخرجهن، فكانت مدارسهن فى نفس مدنهن أو قراهن أو فى أماكن قريبة منها بقدر المستطاع، وكما صرحت «لتكون الفتاة تحت رعاية ذويها»(٢٦). وهذا يدل على أن مسألة خروج المرأة إلى العمل ما زالت تحمل الحرص بين جنبيها.

وواجهت المرأة المعلمة مشكلة، وهى حرص وزارة المعارف على عدم السماح لها بالجمع بين الزواج والعمل، ومع الاحتجاجات والحملة التى هاجمت هذا التسلط خاصة عندما تزوج الدكتور منصور فهمى - من رجال التعليم وأصحاب المكانة - من ناظرة مدرسة شبرا الثانوية للبنات، وعلى أثر ذلك، وبسبب نقص عدد المعلمات لتركهن الخدمة إلى بيت الزوجية، صدر قرار الوزارة بأحقية زواج المعلمات وبقائهن فى عملهن(٢٧).

ولكن جاء النظام الجديد للمعاهد ومعه إجراءات فرضت على المعلمات، منها التعهد بعدم الزواج، ولكن حدد هذا بفترة زمنية، وأرجع السبب إلى الاضطراب الذى يحدث فى سير المدارس،

عندما تتغيب المعلمة المتزوجة، وعلى ذلك أثيرت المسألة من جديد، وطالبت المعلمات بالاعتراف بأنوثتهن وحقهن الطبيعى فى الزواج.

ووازنت الوزارة بين الاعتراضات القائمة والمطالب الجديدة، وقررت تقسيمهن ثلاث فئات حسب المؤهلات: خريجة التربية أبيح لها الزواج كيفما شاءت، على أن ترسل فى اليوم التالى خطابًا إلى وزير المعارف تخطره بتغيير اسمها إلى السيدة فلانة بدلاً من الآنسة فلانة، والمعلمة فى إحدى رياض الأطفال من خريجات مدرسة المعلمات السنية مثلا تستأذن الوزارة فى أمر زواجها، فتقوم هذه ببحث الأمر لتجيبها بالقبول أو الرفض حسب اعتبارات العمل والزمن والمكانة الاجتماعية، ومعلمة المدرسة الإلزامية والتى تتقاضى من ثلاثة إلى أربعة جنيهات لايسمح لها بالزواج واذا فكرت فيه فعليها الاستقالة(٢٨).

وأثيرت ضجة حول الوضع الأخير، ولم تمض إلا شهور حتى صدر قرار وزارى يبيح الزواج لمعلمات المدارس الإلزامية والأولية مع الاستمرار فى الخدمة أسوة بزميلاتهن فى المدارس الأخرى(٢٩). ووضح من تصرفات الوزارة أنها عاكست المرأة العاملة لديها بتلك الاشتراطات التى وضعتها، ولكن صبر المرأة لم ينفد وكفاحها فى سبيل الاستمرار فى العمل لم يتوقف، وكان النصر لها فى النهاية.

وأيقنت المدرسات أهمية وظيفتهن فى المجتمع، وأردن أن يؤمن أنفسهن، وكن على وعى تام وإدراك كامل، وفهم بأبعاد قوانين العمل، فطالبن إحلال نظام المعاشات مكان المكافأة. وعقدت

مؤتمرات سنوية لترقية وظيفتهن وتنمية معلوماتهن، وتكوين صحافة علمية لهن، كما أوضحن أنهن فى حاجة إلى نقابة معلمات تنوب عنهن وتتولى تحقيق مطالبهن(٣٠).

وحافظت المدرسات على مظهرهن لأنهن قدوة للطالبات، وإن لم يجئ ذلك فى معظم الأحيان نابعًا منهن، فمع موجة الأزياء الحديثة تأثرن بها، فكتبت الصحافة النسائية فى ذلك ووجهت نداءها بالالتزام التام لتلك الوظيفة الحساسة التى تمثل نموذجًا أمام الأجيال(٣١)، لذا أصدر مراقب تعليم البنات منشورًا بتنظيم زى مدرسات جميع مدارس البنات لتتفق مع مظاهر الكمال والاحتشام أثناء الدراسة، وذلك بارتداء ثياب لا يظهر منها ما تحتها، ولها أكمام طويلة، ومن نسيج لونه غير زاه، وثمنه معتدل، وأن يربطن حول رءوسهن نسيجًا رقيقًا أسود(٣٢).

وعلى هذا الأساس التزمت المدرسات بهذا المنهج الجديد الذى وضع خوفًا من الحصول على مزيد من الحرية، خشى منها على وضع المرأة العاملة، ولإسكات المعارضين حتى لا يجدوا الفرصة التى ينتهزونها، وأخيرًا حتى لا تتطلع التلميذات إلى تقليد مدرساتهن.

وعلى أية حال، فإن المدرسة المصرية أدت دورها بأمانة وثقة ونجاح، وكانت لها سمعتها العلمية الطيبة خارج مصر، فطلبتها الحكومتان الهندية والعراقية لتنظيم شئون تعليم الأطفال بها (٣٣)، فذهبت وأثبتت كفاءة المرأة وقدرتها على العطاء، وفى هذا ما يبين الوضع الجديد الذى استحوذت عليه المرأة.

* الموظفات

فى عهد وزارة الشعب عام ١٩٢٤، وبعد سريان الدعوة لعمل المرأة، فتح قليلاً باب الوظائف العامة أمامها، فالتحقت إحدى الفتيات بمصلحة التليفونات بالإسكندرية، ومما يذكر أن الحزب المعارض لحرية المرأة اعترض على هذا التعيين، بينما رحب الحزب المؤيد وتفاءل بتوظيف أول مصرية فى الحكومة، وطالب بإحلال المصريات مكان الأجنبيات فى تلك الوظائف [٣٤]. وتبع ذلك أن أعلنت هذه المصلحة عن حاجتها إلى فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ - ١٨ سنة لتمرينهن توطئة للتعيين، وأعطيت الأفضلية فى المرتب للملمات باللغات الأجنبية، وخصصت لهن ساعات العمل نهاراً [٣٥].

ولكن خضع عمل المرأة للأهواء، فما أن جاءت الوزارة التالية حتى فصلت موظفة مصلحة التليفونات بدعوى الاقتصاد والتوفير [٣٦]، وذلك رغم وجود الأجنبيات اللاتى تغص بهن المصلحة. وكان هذا التصرف موضع نقد نشرته الصحافة، واستاء منه مؤيدو المرأة، ولكن لم تستسلم المرأة ورأت أن تحارب الأفكار الجامدة التى تقف عثرة فى سبيلها، وأن تبرهن على أنها ماضية فى سبيل نهضتها، ونجحت فى إصرارها حتى إن مصلحة التليفونات شرعت تدرب الفتيات لأعمال السنترال، تحقيقاً للرغبة التى أبداها مجلسا البرلمان [٣٧]. وما لبث الأمر أن فصلن عام ١٩٣١، وأعلن السبب الذى انحصر فى الأزمة الاقتصادية [٣٨].

وعادت المصلحة، وفتحت لهن أبوابها ، ولكن وضعت أمامهن عائقًا إذا ربطت بين عملهن وزواجهن، فقدمن مذكرة برجاء السماح لهن بالجمع بين الوظيفة والزواج أسوة بالمدرسات، وأوضحهن أنهن حريصات على الوظيفة ليساعدن أزواجهن فى مواجهة تكاليف وأعباء الحياة، وأيدتهن هدى شعراوى، إذ طلبت من المسئولين تحقيق رغبتهن(٣٩). وبالفعل حققت بعد أن برهن على تمسك المرأة بالعمل وصعوبة التضحية به.

وجندت كثير من الصحف نفسها لخدمة قضية عمل المرأة، فكانت تبحث وراء الأخبار التى تهم القضية وتجرى وراءها، فنشرت أن الحكومة استقر رأيها على إسناد الوظائف الكتابية فى الوزارات والمصالح إلى الحاصلات على شهادة الثانوية من البنات أسوة بالطلبة، وما أن أعلن الخبر حتى قامت ضجة الرجعيين(٤٠)، مما جعل الحكومة تتأنى فى التنفيذ.

وأقبلت الصحافة على عمل استفتاء عام للقراء حول موضوع حرية المرأة ومساواتها بالرجل مع حق شغل الوظائف العامة، وبينت كيف انتظمت المرأة فى سلك الوظائف الحكومية الصغيرة «فبجوار عاملات التليفون شغلت فتاة وظيفة كتابية فى مشروع رعاية الطفل»(٤١).

وردت سهير القلماوى على المعارضين لالتحاق المرأة بالوظائف العامة، وبينت الفرق بين الفتاة فى الماضى وما صارت عليه، وأنها يمكنها القيام بإدارة منزلها وبوظيفتها فى وقت واحد، وعن إمكانية

معاونة الزوج لها فى الواجبات المنزلية، وبالنسبة للأطفال فالأمر أصبح ميسورا بافتتاح رياض الأطفال، وأوضحت كيف أنه بوظيفة المرأة يتضاعف كسب زوجها ويتمكنان من الادخار(٤٢).

ومضت خطوات تعيين المرأة، ولكن فى تؤدة، فنرى مجلس كلية العلوم يقرر تعيين مثقفة للكلية بالدرجة الخامسة بدلا من المثقفة الإنجليزية(٤٣)، وكان ذلك دفعة للمرأة المصرية، وعند نشأة وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ذكرتها الصحافة بضرورة وجود العنصر النسائى الكفء فى أعمالها التى تتعلق بمسائل لا تصلح لها إلا المرأة(٤٤). وعلى هذا الأساس عملت المرأة فى بعض أقسام الوزارة، فضم قسم المساعدة الاجتماعية عددًا كبيرًا من الفتيات برئاسة نعيمة الأيوبى، أما قسم الجمعيات الخيرية فأمسكت به زاهية مرزوق، وأوضحت اهمية المرأة العاملة فى الوزارة «إن كل عمل يحتاج إلى تعاون الجنسين، ولكن فى هذه الوزارة بالذات يجب تغليب العنصر النسائى، وقد أثبتت السيدات فى الوزارة أنهن أفضل من كثير من الرجال ونجحن فى العمل»(٤٥).

وهذا أمر طبيعى حيث إن طبيعة المرأة تمكنها من الحصول على أكبر قسط من المعلومات عن الأسرة التى تفضلها وتثق فيها، وتفضى إليها بمشاكلها على أن تقدم على نفس الشىء مع الرجل. وتقدمت المرأة واحتلت بعض مواقع العمل، فحين حلت إدارة خدمة الدين المصرى مكان صندوق الدين فى أغسطس ١٩٤٠ ألحقت

موظفة بقسم الشطب بها[٤٦]. أيضًا عينتها المحاكم الشرعية ناظرة على الوقف[٤٧]. ولم يقتصر الأمر على الجهات المصرية التى وظفت المرأة، فالسفارة البريطانية تلحق مصريتين بالعمل فيها وتثبتان كفاءتهما فيما وكل إليهما من أعمال[٤٨]، وتلك ظاهرة جديدة على المجتمع. وبذلك أصبحت بصمات المرأة موجودة على الوظائف العامة.

* خريجات الجامعة

أما عن خريجات الجامعة اللائى التحقن بها متحديات ومصممات على مواصلة واستكمال مسيرة نجاحهن، فإنهن تمسكن بحياة العمل. وشكلت مسألة العمل فى الساحة القضائية موضوعا جوهريًا، وضحت معالمه مع تخرج نعيمة الأيوبى أول محامية تشغل المجتمع والرأى العام وتتكلم عنها الصحافة، وينظم فيها الشعر[٤٩]، وقد سارعت بتسجيل اسمها فى جدول المحامين لدى المحاكم الأهلية، والتحقت بمكتب المحامى «جندية» للتمرين، وكانت باكورة أعمالها أن دافعت عن زملائها المحامين الذين سجنوا لموقفهم السياسى[٥٠]. وكسبت فى القضايا التى وكلت فيها، ولكن نظرًا لظروف خاصة بها انحصرت فى صحتها، تركت المحاماة لما فيها من مشاق، وانخرطت فى سلك التدريس، وعُينت مفتشة بوزارة المعارف، ونقلت إلى مكتب العمل بوزارة التجارة والصناعة، وأوفدت فى بعثة إلى جنيف لدراسة التشريع الاجتماعى الخاص بعمل النساء والأطفال، وأخيرًا عملت بوزارة الشئون الاجتماعية[٥١].

وواصلت خريجات الحقوق طريقهن فى المحاماة، فوافقت لجنة المحامين على إدراج أسماء بعضهن بناء على طلبهن فى جدول المحامين عام ١٩٣٩، وبينت إحداهن وهى عطيات الشافعى سبب تمسكها بالمهنة، حتى لا تزاحم الشباب فى الوظائف، ولتثبت جلد النساء وقدرتهن على الأعمال العقلية، وآثرت المحاماة الشرعية على الأهلية لتدافع عن حقوق المرأة المهضومة، ووافقت لجنة قبول المحامين الشرعيين على قبولها للمرافعة فى قضايا الطلاق والعتاق، وكانت هذه اللجنة قد رفضت من قبل قبول بعض المحاميات، وعللت بأن الوقت لم يحن بعد لأن يدافع فى قضايا الزواج النساء، وعقب هذا فتح الباب للمرأة فدخلته بكل ثقة، ولم يكن اختيارها للعمل بالمحاماة على حساب الحياة الزوجية، فالمحامية مفيدة عبد الرحمن حصلت على شهادة الحقوق وهى متزوجة ولها من الأبناء أربعة[٥٢]، وأكملت طريق حياتها العملية بكفاءة.

ونجحت المحاميات فى ممارستهن للمهنة، وحتى فى مرافعتهن للمرة الأولى كسبن لموكلهن، فقد تقدمت عطيات الشافعى ومفيدة عبد الرحمن للدفاع فى قضية بمنيا القمح، وبرأت المحكمة موكليهما. فكان ذلك حدثًا له دويه، وخاصة أن المرافعة لم تتم بالمدينة. ومما يذكر أن الأهالى تجمعوا حول المحكمة ليشهدوا ترافع المحاميتين أمام القاضى[٥٣]، فلم يكن هذا المشهد مألوفًا عندهم، فرأوا مالا عهد لهم برؤيته من ثمرات تعليم المرأة، وسمعوا بآذانهم كيف تناضل المرأة عن الحق، وتتساوى مع الرجل.

وارتفعت صيحات الذين ينكرون على المرأة حقوقها فى العمل، ورد عليهم المدافعون وأوضحوا لهم الفائدة المرجوة من وراء هذا العمل من الناحية الاقتصادية، سواء كانت المرأة غير متزوجة أم متزوجة أم مطلقة أم أرملة، ومن الناحية الأدبية فى علو المرأة وتغذية عقلها، ورغم هذا التطور الكبير والذى أثر تأثيرًا واضحًا فى تغيير وضع المرأة فإن معارضيها لم يهدأوا، وظلوا شاهرين السلاح ضدها، فقد قدم أحد أعضاء البرلمان من المحامين إلى مجلس الشيوخ مشروعًا بتعديل قانون المحاماة وقصر الاشتغال بها على الرجال ، وجمع موافقة مؤيديه، وبينوا أن نزول المرأة للعمل ومجالسة الرجال خروج على التقاليد والأخلاق[٥٤]، وتناسوا أنه قد تكون المرأة العاملة خيرًا من المرأة المحجوبة وراء ستار، وأغفلوا أن ظروف الحياة المادية أصبحت تتطلب مساعدة المرأة للرجل.

وكان لهذا الموضوع رد فعله سواء فى الصحافة أو المجالات النسائية، وعرضت أقوال العلماء عن رأى الدين فى اشتغال المرأة بالمحاماة، فتبين «أنه ليس فى الشرع ما يمنع المرأة من مزاولة أعمال الرجال حتى الفتيا والقضاء إلا فى الدماء، وأن المحاماة مهنة من مهن الرجال زاولتها المرأة حديثا، وشاركت فيها الرجال بنصيب طيب، ولكن هذه المهنة ليست للمرأة ضرورة، فهى كأم وربة بيت وطبيبة ومدرسة أفضل من المحامية. فإذا ضمن المجتمع دفع الحاجة عن أولئك، فيرفع ذلك التحفظ إلا فيما يتعلق بالمحاماة الشرعية، فقد تكون المرأة أدرى بحالة بنات جنسها من الرجال»[٥٥].

وقامت ثورة النساء على مشروع قانون منعهن من مزاولة مهنة المحاماة المعروض على البرلمان، خاصة وأن عدد المحاميات بلغ العشرين فى القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والمنصورة، وكن يسافرن إلى البلاد المجاورة ويعدن فى نفس اليوم. واتهمت المحاميات الرجال بأنهم يخشون تفوق النساء عليهم، ونشرت أقوالهن فى الصحافة(٥٦).

وعلى هذا الأثر أقيمت مناظرة فى آخر يناير ١٩٤٤ بالجامعة الأمريكية برئاسة نقيب المحامين حول تلك القضية، واشترك فيها عبد الحميد عبد الحق وزير الأوقاف، وهدى شعراوى، ومفيدة عبد الرحمن، وأقطاب القانون والسياسة ورجال العلم، وانبرت الأخيرة للدفاع عن حقوق المرأة، وقادت حملتها على أنانية الرجل، واستعجبت كيف يبيح الرقص والغناء واحتراف البغاء الذى نظم رسميا بقانون، ويمنع ممارسة المرأة لمهنة شريفة.

وانفعلت زعيمة المرأة، وأوضحت أن ما يسعى لتحقيقه هو محاربة للمرأة ووضع الحوائل أمامها، وعبر وزير الأوقاف عن رأيه بصفته الشخصية لا الرسمية، فبين أنه أثناء وجوده نقيبًا للمحامين لاحظ أن قضايا الحجر للسفه كانت ضد الرجال ولم تقدم واحدة ضد امرأة، وأنه لم تتقدم إلى النقابة ضد إحدى المحاميات شكوى بل ضد الرجال، وأردف رأيه بقوله «وأنا شخصيًا أقرر أن اشتغال المرأة بالمحاماة مظهر من مظاهر النهضة المصرية لتستمر فى التقدم وتستمر فى القوة، وأنا لا أريد أن أراها أمام المنصة فحسب بل أريد أن أراها فوق منصة القضاء»(٥٧).

وبانضمام الآراء المؤيدة لصوت المرأة، والمؤمنة بشرعية عملها فى المحاماة، قررت لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب بعد أن تناقشت طويلا فى المشروع المقدم إليها، الرفض بالإجماع إلا عضو واحد هو صاحب المشروع بعد انسحاب المؤيدين له(٥٨)، وعليه تثبت حق المرأة فى مزاولة المهنة. وكان لهذا الحدث أصداؤه فى المجتمع حتى لقد تحول إلى عمل سينمائى تحت اسم «قضية اليوم» طرح سؤال عن مقدرة المرأة المتزوجة على العمل بالأعمال الحرة، فأثر فى دائرة المثقفين والهيئات المشتغلة بالشئون الاجتماعية وشئون المرأة، لأنه صور حياة المرأة المحامية، وبين صعوبة التوفيق بين بيتها وعملها، واعترضت المحاميات وبيّن أن المرأة العاملة تقوم بواجباتها المنزلية فى المقام الأول، وأن الأعمال الحرة كالمحاماة تعطيها الحرية فى كامل وقتها، فتوزعه كيفما شاءت(٥٩).

ولم تكتف المرأة بامتهانها للمحاماة، فأرادت أن تدخل النيابة أمام المحاكم الأهلية، وذلك عندما نالت كريمة حسين شهادة الحقوق بتفوق، فطلبت من وزارة العدل وظيفة النيابة أسوة بزملائها الشبان، ورد الوزير بأن الرأى العام لم يتعود توظيف المرأة فى النيابة، فلجأت إلى وزير المعارف ترغب وظيفة فى إدارة التحقيقات، ولكن لم تنلها، فاتجهت إلى وزير الشئون الاجتماعية لنفس الغرض، وكان من الصعب التحقيق، وفى خطوات تقدمها للوزارات أبدت استعدادها للسفر إلى أى مكان، وبينت أن البنت الإنجليزية تأتى من لندن لتعمل فى السودان، وأنه لابد من القضاء على التقاليد البالية فى مصر.

وعرضت القضية على محكمة الرأى العام عن طريق الصحافة لفتح باب المناقشة(٦٠) وبالطبع رفض المسئولون توظيف المرأة فى النيابة، وأيدهم البعض، واستنكر هذا التصرف البعض الآخر، وردت هدى شعراوى على المسئولين، وبينت أن حق المرأة الشرعى العمل، ووظيفة النيابة ليست أشق من مهنتى المحاماة والطب(٦١)، وأخيرًا وبعد مجهودات تمكنت المرأة من الالتحاق بوظيفة وكيلة للنيابة الإدارية عام ١٩٤٤، وعليه تتضح الطفرة التى وصلت إليها المرأة ساعيةللوصول إلى المساواة الكاملة مع الرجل، ولكنه لم يحقق لها رغبتها كاملة.

وعن باقى خريجات الجامعة فقد حرم على الحاصلات على شهادة الآداب التدريس فى مدارس البنات الثانوية بإغلاق أبواب معهد التربية دونهن، فتطلعن لاستكمال دراستهن العليا، واتجه بعضهن إلى الصحافة، وعين بعضهن معيدات ومارسن إلقاء المحاضرات والبحث والتحصيل(٦٢)، واستعانت كلية العلوم بالمعيدات حتى من قبل أن تتخرج طالباتها، فرحبت بالمصريات العائدات من البعثات الخارجية والمتفوقات فى مجال دراستهن والخاصة بالكيمياء(٦٣).

وبالنسبة للطبيبات ، فزاولن عملهن بسهولة ولمهنتهن احترام أظهره المجتمع لما يتفق مع القيم، حيث يشغلن مراكز الأطباء فى الكشف ومعالجة النساء. وكان من الطبيبات من عدن من الخارج بعد أن حصلن على أعلى التقديرات مثل هيلانة سيداروس وكوكب

حفنى ناصف[٦٤]، والأخيرة لم تكتف بالعمل فى المجال الطبى العملى، إذ كتبت المقالات فى الصحافة حول الأمراض وطرق علاجها وإدمان المخدرات والمسكرات وخطورته، وبذلك أسهمت فى حملة التوعية الصحية.

أما عن الطبيبات خريجات الجامعة المصرية، فتخرجت أول دفعة عام ١٩٣٥، وكن ثلاثة، وعملن طبيبات مساعدات بالقصر العينى، ولم يكن يسمح لهن بالمبيت فى بيوت النواب حتى انتهت شهور التمرين، فانتقلن إلى العمل فى أقسام رعاية الطفل. ووزعت الدفعات التالية على مستشفى كتشنر (شبرا) ورعاية الطفل، فاقتصر عمل الطبيبات بحكم هذا التوزيع على أمراض النساء والولادة والأطفال، وكن يبتن فى المستشفى بعض الليالى ويتركن أطفالهن للمربية ويطمئن عليهم تليفونيًا.

ومع خريجات دفعة ١٩٣٦ اللاتى حصلن على درجات عالية كانت موضع مقارنة مع الأطباء فى مجلس النواب، بدئ فى فتح العيادات الخاصة بالطبيبات، فافتتحت ثروت التونسى عيادتها فى الجيزة، وحرصا على جلب الزبائن كتبت عليها «دكتور» وواضح أن أسمها مشترك[٦٥] وبذلك يتبين الغزو التدريجى الذى قامت به المرأة لتكسب مكانها بجوار الرجل. وسعت الطبيبات إلى الدراسات العليا ونالتها بعضهن، وعملن فى كل فنون الطب مثلهن كالأطباء[٦٦] وامتهنت المرأة الطب الشرعى عام ١٩٤٤، وكانت فاطمة الملاحظ أول من مارسته[٦٧] ويعد هذا نجاحًا كبيرا للمرأة وتطورًا واضحًا فى مركزها.

* الصحفيات

فى صدد الحديث عن المرأة المثقفة وجهادها فى ميدان العمل وكفاحها لاكتساب حقوقها، لابد من تتبع خطواتها فى الصحافة لما لها من أهمية اعتمد عليها فى مساندة تحركات المرأة من ناحية، والأداة التى استخدمتها المرأة للوصول إلى تحقيق أغراضها من ناحية أخرى.

وجدت الصحافة النسائية فى مصر منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وأسهم فى تأسيسها الشاميات، وحاولن فيها تثقيف المرأة المصرية فى مختلف الموضوعات، والعمل على النهوض بها، وتدريجيا دخلت المرأة المصرية المجال الصحفى ، وأصدرت المجلات والصحف. ومع الحركة الوطنية فى عام ١٩١٩ أصبح للصحفيات دورهن فى النهضة النسائية، فتدعو ملكة سعد فى مجلتها «الجنس اللطيف» المرأة للصحوة «يافتاة قومى» وتنادى بتعليمها، وتنقل لها ما حصلت عليه المرأة الأوروبية، وأنها لا تقل عنها، وتبث فيها قوة التحرك «لا تتنحى عن الذهاب إلى الجمعيات، فتجتمعى برفيقاتك وتتباحثن عما يدور بالبلاد وتبدين رأيكن»[٦٨] وتتجه مجلة «السيدات» لصاحبتها روزا أنطون إلى نشر نشاط المرأة المسلمة عبر التاريخ الإسلامى لتعطى الدفعة للمرأة المصرية[٦٩]. وكانت مجلة «السيدات والرجال» مكملة لها فيما يختص بشئون المرأة، كما تناولت السياسة والعلم والأدب والفن.

وأصدرت بلسم عبد الملك بمساعدة هدى شعراوى مجلتها «المرأة المصرية»، وسجلت فيها كل خطوة تقدمت فيها الحركة النسائية،

واحتضنت أقلام المثقفات ونشرت لهن إنتاجهن، ونقلت أخبار النهضة النسائية فى العالم لتوضح الصورة حول الدعامات الأساسية لحرية المرأة، وتدافع عن الصحفيات، وتلوم طلعت حرب لتجاهله لهن عند افتتاح شركة النسيج بالمحلة الكبرى، فيرسل لها اعتذارًا يبين أن الإغفال جاء عفوًا ولن يتكرر(٧٠). ولم تقصر شئون المجلة على المرأة، إذ وضح الطابع العلمى الذى حرصت عليه، واستخدمت نظام الدعاية فى الصحافة العامة(٧١).

وتمكنت لبيبة أحمد - ولها من المواقف الوطنية والاجتماعية ما يشهد لها - أن تصدر مجلة «النهضة النسائية» والتى لها البصمات الواضحة حول قضايا المرأة، وفيها تمكنت صاحبتها من الخوض فى مختلف الموضوعات التى تبلور كيان المرأة وتعطيها الثقة وتشجع خطواتها، وعليه فشكلت جهازًا إعلاميًا متكاملا تولى خدمة القضية النسائية بمختلف أبعادها، كما كانت لها المسحة الدينية بما أتت به فى تفسير القرآن الكريم وآداب الإسلام، واتفق هذا وطبيعة صاحبة المجلة التى حرصت على تأدية فريضة الحج سنويا، وكانت ذات ميول لاتجاه جماعة الإخوان المسلمين.

وبرزت منيرة ثابت فى الميدان الصحفى، ولها طابعها الخاص فهى ثائرة بل ومتمردة على أوضاع المرأة، وما يرتبط بها من عادات وتقاليد سائدة، منفعلة فى طلباتها، جريئة فى معاملاتها، صادقة فى كفاحها ، وقد لازمت والتصقت بخطوات تحرك المرأة فى هذه الفترة، فمنذ عام ١٩٢٠ ورغم صغر سنها لها الجولات الصحفية

فكتبت فى صحيفتى السفور والأهرام بتوقيع مصرية أو ثائرة، وناضلت طلعت حرب فى آرائه التقليدية عن المرأة(٧٢). وفى عام ١٩٢٥ أصدرت مجلتها «الأمل» وسجلت تحت اسمها أنها للدفاع عن حقوق المرأة، ومعروف الاتجاه السياسى الذى انحازت له بعد أن لقيت المساندة من حزب الوفد، وأعلنت عن برنامج صحيفتها والذى تناول تغييرا جوهريا لمركز المرأة(٧٣)، وعليه سعت للحصول على هذا التغيير، كما أصدرت مجلتها بالفرنسيةL'Espoirte ليطلع الرأى الأوروبى الداخلى والخارجى عن حالة المرأة المصرية.

ومارست نشاطها، وأثبتت وجودها، فعند انعقاد المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦، دعيت كصحفية، إذ لم تمثل المرأة فى هذا المؤتمر(٧٤). ونراها تدخل مجلس النواب مرتدية الملابس الأوروبية والقبعة، شاهرة الحرب على النظام القديم، وتجلس فى شرفة الصحفيين(٧٥). وفى بداية عام ١٩٢٨ نالت شهادة مدرسة الحقوق الفرنسية، فقد تقدمت إلى لجنة الامتحان التى اعتادت وزارة المعارف الفرنسية أن ترسلها سنويا لهذا الغرض مع سبعة وعشرين طالبًا وطالبة من الفرنسيين والإيطاليين والسوريين والمصريين، فكانت المصرية الوحيدة ونجحت بتفوق(٧٦).

وتابعت عملها، وخاضت مغامرات الصحافة، فرفع عليها وكيل وزارة سابق قضية أمام المحكمة المختلطة، مطالبًا بتعويض عن مقالات نشرتها عنه، وعدها تنال من كرامته، ووقفت الصحفية أمام النيابة، وحدث فى القضية ما يستدعى التوقف، فقد أعلنت منيرة

ثابت تحملها المسئولية الناتجة عن المقال باعتبارها صاحبة المجلة، بينما أعلن المحرر عبد القادر حمزة مسئوليته[٧٧]. وكان ذلك دليلا على تحمل المرأة المواقف بشجاعة، ولم تكف عن مجهودها الذى واصلته، فتكثر من مقابلتها للمسئولين، هادفة ومحاولة انتزاع حقوق المرأة من بين يديهم، راغبة فى بث المبادئ، والآراء العصرية فى عقولهم، وبلغ بها الأمر أنها قابلت شيخ الأزهر عام ١٩٤٠ ثلاث مرات، وتناقشت معه فى شرعية تلك الحقوق[٧٨].

وأصدرت تفيدة علام مجلة «أمهات المستقبل»، ولها الميول العدائية لحزب الوفد، وانعكس ذلك على مقالاتها كصحفية، وعالجت الموضوعات التى تهم المرأة، وطرقت المجال الاجتماعى، وطالبت المرأة الأرستقراطية النهوض بالمرأة الفقيرة، وفى هذه المجلة كتب أصحاب الآراء المتقدمة من الكتاب والصحفيين.

وأسهمت هدى شعراوى فى المجال الصحفى، فأصدرت مجلتها L'Egyptienne فى الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٤٠، وحررتها سيزا نبراوى – وهى على درجة عالية من الثقافة الفرنسية – لتكون المرآة الصادقة التى تنقل لخارج مصر مجهودات المرأة المصرية، وخطوات تقدمها، لإيقاف الرأى العام فى الخارج على صورة صحيحة لما عليه المرأة فى مصر، ولإدحاض الادعاءت التى نالت منها، ووصفتها بالتخلف والرجعية، ولربطها بالحركة النسائية الدولية، فكانت دعاية للمرأة خاصة ولمصر عامة، وأرسلت لأكثر من ثمانمائة قارئ أجنبى، وكونت الأصدقاء حتى فى إفريقيا وأستراليا واليابان[٧٩]

ووصفتها صحيفة الفيجارو الفرنسية بأنها حلقة الاتصال بين الشرق والغرب(٨٠).

ثم أصدرت زعيمة النهضة النسائية المجلة باللغة العربية «المصرية» وكتبت المقالات فيها، وعرضت آراء الكتاب وفكرهم الذين يساندون تحرير المرأة أمثال توفيق الحكيم وفكرى أباظة، وتناولت الشئون المنزلية، ولكن بقدر بسيط، إذ أرادت هدى شعراوى إيقاظ الوعى النسائى خارج البيت أكثر من داخله، واستخدمت فى تحرير مجلتها المثقفات اللاتى جاهدن فى غرس ونمو النهضة الجديدة.

وعملت نبوية موسى بالصحافة وأنشأت مجلتها «الفتاة»، وهى على وعى وإيمان بدور الصحافة فى المجتمع، وعلى يقين بواجب الصحفى، ولم تقصر مجلتها على الشئون النسائية، فضمنتها السياسة، والأنباء الخارجية، وقضايا المجتمع، والأدب، والفن، كما نشرت فيها ذكرياتها.

وبينت هانم محمد العسقلانى سبب سلوكها سبيل الصحافة بإصدارها مجلة «فتاة مصر» فاعتبرته خير سبيل تتقدم به المرأة لخدمة مجتمعها، وأنها لا تقل كفاءة عن الرجل فى ممارسة العمل الصحفى «لقد انقضى ذلك لعصر الذى خيل إلى الناس فيه أن المرأة متاع وزينة وزخرف، أليست الصحافة صورة للحياة القومية، فكيف تكون هذه الصورة كاملة إذا هى نقصت ما يكمل المجتمع»(٨١). واتبعت منهج الصحافة النسائية فى الاستعانة بكتابات المفكرين، ولكن المجلة لم تدم طويلاً.

وكانت لبيبة هاشم من الصحفيات المثابرات، إذ تولت شئون مجلتها «فتاة الشرق» واهتمت بقضايا المرأة، وتناولت النواحى الاجتماعية، وركزت على التعليم، واعتبرته الطريق الموصل لغايات المرأة وطموحها.

واتجهت منيرفا عبيد فى مجلتها «الطالبة» إلى الاهتمام بالفتاة وتعليمها، ورفع مستواها، وتزويدها بما تحتاجه من ثقافة فى شتى أنواع المعرفة، كما أنها لم تغفل التطرق إلى الأزياء، والرياضة، والتدبير المنزلى، والسعادة الزوجية.

وقد أصدرت فاطمة نعمت راشد أول مجلة للأزياء فى الشرق تحت اسم «شيك» وعرضت آخر صيحات الأزياء العالمية ، كما تناولت أخبار الفن وكتبت عن الإتيكيت، والتدبير المنزلى، ونشرت ما يثقف المرأة، وأيضا لها المقالات فى مجلة «المصرية».

ومما هو جدير بالذكر أنه كان هناك من الصحفيات أصحاب جمعيات، واستخدمن الصحافة لخدمة أغراضها، أيضا منهن عاملات فى الحقل التعليمى، والقليلات اللاتى احترفن الصحافة كعمل مستقل لهن، وقد تكونت جمعية الصحفيات برئاسة فاطمة نعمت راشد، وعقدت كثيراً من اجتماعاتها فى جروبى، وبعضها فى جريدة الاهرام، وفيها عرض على بساط البحث خير الوسائل التى تنهض بها الجمعية، كما حضرها بعض مفكرى الغرب مثل الكاتب الفرنسى كاميل موكلير[٨٢]، ويمكن أن نقول عنها إنها كانت أشبه بنقابة للصحفيات.

وبذلك أدت الصحافة النسائية دورها فى حركة النهضة النسائية، واعتبرت مظهرا من مظاهرها، ودلت على نضوج فكر الصحفيات اللاتى عملن بها، ولقيت الرواج بين المثقفات، واشتركت فيها وزارة المعارف، ومجالس المديريات لما فيها من استفادة للتلميذات فى مرحلة تكوينهن ولتفتيح عقولهن.

وبجوار الصحافة النسائية، كتبت الصحفيات فى الصحافة العامة، فنرى مقالات نبوية موسى ومى زيادة وبنت الشاطئ، فى الأهرام، كما سطرت أقلام الأولى والثانية فى السياسة الأسبوعية التى خصصت قسما تخاطب فيه المرأة بعد أن تم الاتفاق بين محمد حسين هيكل ومى زيادة على توليها تحرير هذا الباب، بهدف تشجيع الحركة النسائية، وكان له دور فى تنمية الوعى، حيث عالجت المحررة بأسلوب راق وعن اقتناع بالقضية التى تناولتها، كثيرا من المسائل التى مثلت جوهرًا فى كيان المرأة.

وفى حقيقة الأمر فإن للصحافة فضلاً على المرأة بعد أن آمنت بأهميتها، وقدرت جهودها وإخلاصها فى العمل، فتسند صحيفتا الأهرام والبلاغ تمثيلهما فى معرض الصحافة الذى أقيم فى ٧ يناير ١٩٣٠ إلى سعاد صبرى ومثلت الأهرام وألقت كلمتها بفصاحة، وأمينة السعيد ومّثلت البلاغ وألقت شعرها الحماسى[٨٣].

وفى نهاية تسجيل نشاط الصحفيات نتعرض للصحفية فاطمة اليوسف، وهى لم تنشئ مجلة نسائية، ولكنها تمكنت من أن تصور مجلة فنية تحت اسم «روز اليوسف»، ثم حولتها إلى سياسية، وكانت

لها فيها الصولات والجولات والتحركات، مما ينم على الدرجة التى وصلت إليها المرأة من مثابرة وكفاح وجد وتصميم وإصرار، فهى مثال يفتخر به وصرح هائل يكاد ينطق بما بلغته المرأة.

وتحولت فاطمة اليوسف من التمثيل إلى الصحافة ، فقدرت مسئوليتها وامتزجت بصعوبتها خاصة وهى الصحافة السياسية، فحضرت جلسات المحاكم الخاصة بالتهم السياسية، وكتبت عن الأحكام وأعطتها المسحة النقدية. وكانت فى البداية وفدية ووضح هذا فى مقالاتها، ثم تحولت عن حزب الوفد عام ١٩٣٥، وحرصت على أن تضم إليها صوت المرأة، فأصلت الصلة بينها وبين صفية زغلول من ناحية، وهدى شعراوى من ناحية أخرى [٨٤].

ولقيت صاحبة روز اليوسف التشجيع والمساندة من الأدباء والصحفيين وأعضاء مجلس النواب والفنانين، فشخصيتها تملى على الجميع احترامها، لذا لم تكن تمر مناسبة إلا ويكرمها مؤيدوها[٨٥]. وواصلت جهادها فى السياسة عن طريق الصحافة، ودافعت عن الدستور، ودخلت السجن ولم يفت ذلك فى عزمها لإصرارها وعنادها، وكلما أوقفت مجلتها أصدرت أخرى باسم جديد[٨٦]، ولها وقفات معينة تجاه الإصلاح الاجتماعى، وتحسين أوضاع المرأة الفقيرة، فاختارت الفتيات ليقمن ببيع مجلتها اليومية والأسبوعية حتى تبعدهن عن التسول أو جمع أعقاب السجائر أو الخدمة فى البيوت [٨٧] وكتبت إلى المرأة العاملة ونصحتها بالطريق الذى تسلكه ولكنها أصرت على نظريتها والتى اتفقت فيها مع نبوية موسى بالتفرغ للعمل والتضحية من أجله بالزواج[٨٨].

وفى الحقيقة فإنها كصحيفة وامرأة صاحبة مبادئ، خدمت النهضة النسائية، وقدمت لها كل عون عن طريق تجنيد الأقلام لخدمة قضايا المرأة، وكانت تغضب وتثور إذا تعرض محرروها فى مقالاتهم للمساس بالمرأة، حتى أنها أصدرت أوامرها لهم بصفتها رئيسة تحرير المجلة بمنع كتابة أو نشر ما يجرح كرامة المرأة، وأوضحت لمن يريد الكتابة أن يكتب مدافعًا عنها، هذا فى الوقت الذى هاجمت فيه معارضى النهضة النسائية(٨٩).

وصاحب النهضة الصحفية نهضة أدبية، فالصلة بينهما قوية ولو أن إنتاج المرأة فى المجال الأدبى، ليس بالكثير ولكنه أثبت وجوده وكان الاتجاه الفرنسى واضحًا على أعمال المرأة نظرًا للدراسة التى تلقتها وللبيئة المحيطة بها، وتناولت أقلام درية فهمى وفاطمة نعمت راشد ودرية شفيق وبولا العلايلى موضوعات فرنسية فى الأدب والفلسفة والشعر، لكن ليس معنى ذلك عدم وجود كتابات عربية، فقد كتبت مى زيادة وسهير القلماوى وبنت الشاطئ ونبوية موسى وإحسان أحمد ومنيرة ثابت وفاطمة فهمى وجميلة العلايلى ورباب الكاظمى فى الأدب والترجمة والتدبير المنزلى والشعر(٩٠).

وعلى هذا يمكن القول إنه عندما استخدم القلم فى عمل المرأة أنتجت لنا إنتاجًا فكريًا ناضجًا، لم يقتصر رقيه على القضايا النسائية، ولكنه تعداه إلى قضايا المجتمع بأنواعها. وبذلك حصلت المرأة على جولات ناجحة فى هذا المجال.

وفى إطار الأجهزة الإعلامية نشير إلى صفية المهندس كأول مذيعة يتردد صوتها عبر الأثير عام ١٩٤٥[٩١]، ونتيجة لهذا التبلور فى الأوضاع نتمكن من إثبات أن المرأة قادرة على تخطى الصعاب.

*** المجال التجارى**

إذ نظرنا إلى عمل المرأة فى الميدان التجارى، نجد أنه لم يشغل حيزًا كبيرًا فى تفكيرها، ولكنها خاضته، وخاصة بعد الصيحة الاقتصادية التى ارتبطت بالحركة الوطنية مع ثورة ١٩١٩، فبدأت الدلائل تشير إلى التحركات التى يقوم بها العنصر النسائى الرأسمالى الذى له النشاط السياسى والاجتماعى، فأراد أن يضيف النشاط الاقتصادى إليه، فاشتركت بعض السيدات فى تكوين شركة تجارية، ودفع البعض منهن المبالغ التى وضعت فى بنك مصر لشراء أسهمها[٩٢]. وبرزت فى المجال الاقتصادى هيلانة عبد الملك المنتمية لحزب الوفد، وتمكنت من أن تزاول تجارة القطن بنجاح كبير، كما أنشأت معملا للحليج، ودخلت البورصة وضاربت بالأسعار، وحققت المكاسب العالية[٩٣].

وأعطى المعرض الزراعى الصناعى الفرصة لظهور المرأة «تاجرة وعارضة» أمام الجميع، ولفت هذا الأمر نظر الصحفيين الذين رسموا لها صورة انطبعت وانتشرت فى كل مكان لتعلن أن المرأة المصرية قد توثقت صلتها بالعالم التجارى[٩٤]. وشاركت المرأة زوجها فى التجارة، وأحيانا جمعت بين التصنيع وتجارة الإنتاج، وإن لم يكن ذلك على المستوى العريض، لكنه وجد وأثبت التعاون بين

الزوجين من ناحية، ومهارة المرأة من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال، فهناك سيدة صعيدية باشرت صناعة السجاد مع شراء متطلباتها، وإمساك حساباتها، ومراقبة عملها، والتجارة فيها[٩٥].

ومارست امرأة الطبقة العليا التجارة فى سوق الأعمال، ففى أثناء الحرب العالمية الثانية،زاحمت رجال الأعمال فى عدد من الأصناف، حتى مسائل التوريد للسلطات البريطانية تولتها، فمن تاجرت فى الويسكى، وربحت فى عام واحد مانيف عن ثلاثين ألف جنيه، وأخرى وردت المواد الكاوية وقدر دخلها بـ ٢٥٠ جنيها شهريًا واتسع واقسع النطاق، لدرجة أن شمل أدوات الزينة النسائية، وعلت أسهم الاستفادة، مما اضطر رجال الأعمال أن يشركوا معهم صاحبات هذا النشاط[٩٦].

ولم تتعرض أحكام القانون التجارى المصرى إلى أى مساس لحقوق المرأة، فهى على قدم المساواة مع الرجل أمام هذا القانون، فلم يمنعها من الاشتغال بالتجارة، كما أن قانون إنشاء السجل التجارى ليس فيه نص يحرم على المرأة التاجرة القيد بالسجل التجارى بل فرض عليها واجب القيد وإلا تعرضت للعقوبة، وللمرأة التاجرة حق الاشتراك فى الغرف التجارية، فعليها أن تؤدى الرسم السنوى، ولكن حق الانتخاب للغرف التجارية وحق الترشيح لعضويتها لا يتمتع به إلا الرجال فقط، ارتباطًا بالقانون الخاص بالانتخاب العام والذى يحرم على المرأة هذا الحق. وهنا ارتفعت صيحة المرأة تطالب بما حرمت منه بعد أن تساوت مع الرجل فى

الثقافة والشهادة وخاصة التجارية[٩٧]، ولم تتحقق رغبتها فى هذا الشأن.

وعملت المرأة فى المجال المصرفى، ويحلل أحد مديرى البنوك سبب موافقته على التحاق الفتيات، لإعالة أ نفسهن، وتقديم ما قد يكون أهلهن فى حاجة إليه، ويبين أنهن يبدين كل الجد فى الأعمال التى توكل إليهن، ولكن لم يسو بينهن وبين الرجال فى سلم الترقية إذ لازم البطء ترقيتهن[٩٨]. وقد أثر إدخال التعليم التجارى، وتأهيل المرأة لفنون التجارة على خروجها لتطبق ما درسته على عملها.

* الطيارات والبوليس النسائى

كان للمرأة نصيب فى الطيران، فعندما أسست مدرسة الطيران عام ١٩٣٢[٩٩]، التحقت بها عصمت فؤاد أول طيارة مصرية، وذلك بعد محاولات بذلتها مع طلعت حرب حتى تم إلحاقها بالمدرسة، وتمكنت من قيادة الطائرة[١٠٠]. وبذلك ارتفعت المرأة إلى أعلى بكل إقدام وجرأة رغم المصاعب والمشاق.

وتتابعت الخطوات بسرعة، وفى ١٩ أغسطس ١٩٣٣ طارت لطفية النادى بمفردها، وهى على درجة كبيرة من الذكاء، فشهد لها أساتذتها، ولم تكتف بشهادة مدرسة الطيران المصرية، فتقدمت إلى امتحان لشهادة دولية فى الطيران، وحصلت عليها، ولم تتخط العشرين من عمرها[١٠١]. ومما يذكر أنها برهنت على ازدهار النهضة النسائية، ووقفت فى مؤتمر الطيران - مثل مصر سلاح الطيران - تبين ما وصلت إليه المرأة المصرية من تقدم[١٠٢]،

واشتركت للمرة الثانية فى سباق الطيران الدولى الذى أجرى بمصر فى ٢٣ فبراير ١٩٣٧ مع أيرلندية وإنجليزيتين، فكانت موضع الثناء والإعجاب[١٠٣].

وانفتح مجال الطيران للمرأة، منهن من احترفته عملاً، ومنهن من تعلمته كهواية[١٠٤]، وتمكنت ليندا مسعود من الحصول على جميع شهادات مدرسة الطيران، فهى أول فتاة فى الشرق تصل إلى هذه الدرجة من الكفاءة، وعينت مدرسة بمدرسة مصر للطيران لتدرس للطلبة فن قيادة الطائرات[١٠٥].

وألمت المصريات بهندسة الطائرات كحل بعض أجزائها أو برشمته، وإصلاح الأجهزة الدقيقة فيها، والتحق بعضهن بسلاح الطيران البريطانى فى الشرق الأوسط، وتفوقن فيما عهد إليهن من مهام[١٠٦]، وبذلك زحفت المرأة وطارت وظفرت، ولم يعد الأمر مسألة خلع نقاب ولا تعليم ولا احتراف مهنة، وإنما وصل إلى عنان السماء.

وعندما طالبت المرأة بالمساواة مع الرجل، أشارت إلى حقها فى أن تلتحق بالبوليس[١٠٧]، وفعلا بدأت وزارة الداخلية تدرس مشروع إنشاء قسم للبوليس النسائى، فاستدعت من إنجلترا سيدتين تعملان فى هذا الميدان، والتحقتا بالخدمة فى مصر، وانحصر عملهما فى مكافحة تهريب المخدرات بواسطة النساء، وحماية المرأة من تحرش الرجال[١٠٨]. واختيرت الإسكندرية للتنفيذ لطبيعة تكوينها، وعرضت الصحافة الموضوع وطلبت إجراء استفتاء لقياس درجة الرأى العام.

وكتبت مى زيادة تدافع وتبين واجبات المرأة تجاه هذا العمل الجديد(١٠٩)، وأعلن عن تلك الوظائف بالإسكندرية، وتقدم إليها عدد كبير من الفتيات، فاختير منهن ثلاث عيّن فى وظائف «كونستبلات من الدرجة الثالثة»، وأتممن التدريب العسكرى، وقابلهن المحافظ وزودهن بنصائحه، والتحقن بالعمل مؤقتا بسجن الأجانب فى كوم الدكة(١١٠)، وعدت المرأة هذه الخطوة تقدما لها، ودللت على صلاحيتها لمزاولة جميع الأعمال.

* الفنانات

مثَّل التحاق المرأة بالمسرح وعملها فى بالفن صعوبة كبيرة فى البداية، وذلك لأن العادات والتقاليد مع التمسك بالتعليم الدينية حال دون النزول إلى هذا الميدان، ومن هنا قام الرجال بتمثيل أدوار النساء. ومع التغيرات التى طرأت على المجتمع عامة ووضع المرأة خاصة، دفعت الموهوبات فنيًا والراغبات فى ممارسة فن التمثيل على السير بأقدام ثابتة نحو تحقيق الهدف.

ومن رائدات التمثيل فاطمة اليوسف، وعرفت باسم روز اليوسف، أعطت للمسرح، وعملت مع أكبر الفرق المسرحية، وأتقنت الدراما بنوعيها الكوميدى والتراجيدى وأيضا الفودفيل، ونالت الجوائز. وكان لها شأن كبير حتى أن الصحافة الأجنبية كتبت عنها، ورغم تحولها للعمل الصحفى، فإنها تطوعت للتمثيل من حين لآخر(١١١).

وأثبتت فاطمة رشدى قدرتها فى العمل المسرحى منذ عام ١٩٢٣، ولم تكن تعدت الثامنة عشرة من عمرها، وأصبحت الممثلة

الأولى بعد الفراغ الذى أوجدته روز اليوسف، وكانت مثالا للمرأة المحتشمة، فبعدت عن التبهرج والزينة، وتفوقت في التمثيل بأنواعه، وكونت فرقة مسرحية، وبذلت الجهود فى سبيل الحصول على التقدم، هذا فى الوقت الذى تأصلت صلتها مع رائدات النهضة النسائية[١١٢].

وتُعددت النابغات فى التمثيل، فهناك دولت أبيض وفردوس حسن وزينب صدقى وفيكتوريا موسى وأمينة رزق، وجميعهن تفوقن ونلن الجوائز الفنية[١١٣]، كما ظهر على المسرح فن التمثيل الغنائى، وكانت رائدته منيرة المهدية.

ومع فن التمثيل السينمائى برزت بعض الممثلات، منهن عزيزة أمير، وعملت أيضًا بالإخراج، وكانت تلك البداية جرأة نادرة، وبهيجة حافظ السيدة الأرستقراطية التى أسست شركة أفلام مارست الإنتاج من خلالها، واشتركت فى فن الإخراج، ووضعت الموسيقى التصويرية للأفلام. وأقدمت أمينة محمد على إعداد الفيلم من قصة وتمثيل وإخراج ومونتاج. وأخيرا فقد بذلت آسيا مجهودًا فى هذا المجال، دل على مضى نهضة المرأة وإجادتها وإتقانها، وساعدها المسئولون بإعطائها التسهيلات فى المشاهد التصويرية[١١٤]. ومما يذكر أن ما قدم من أعمال فنية ارتبط بقضايا المجتمع. أما عن عالم الغناء فساد صوت أم كلثوم أولى مغنيات الشرق، وقد صعدت بجانبه أصوات أخرى كان لها الحظ فى الشهرة، ولكنها لم تتساو معه.

وبذلك ضربت المرأة بسهم وافر فى الرقى الفنى الذى عاشته مصر فى هذه الأيام، ولكن إلى أى مدى قوبل عمل امرأة بالفن؟ الحقيقة أن الحركة وجدت تشجيعًا من فريق، رأى أنه حان الوقت لخوض المرأة غمار الحياة المسرحية، وبين أن المسرح فى الغرب قائم على المرأة الأرستقراطية، وأن التمثيل من أرقى الفنون، والعمل به لا يقل من القيمة بقدر ما يضيف إليها[١١٥]، وعليه وجهت الدعوات إلى المرأة المثقفة للعمل بالفن، ليس فقط كممثلة، وإنما مؤلفة وناقدة ومسئولة عن الزى والإتيكيت والتصرفات العاطفية والماكياج، لأنها أفضل من الرجل فى هذه النواحى[١١٦]. هذا فى الوقت الذى ترددت أصوات المعارضة بأن الوقت لم يحن بعد[١١٧]، ولكن كمثل كل قضية أثيرت فرض الواقع نفسه، وشغل التمثيل الأذهان، ولم تمتنع فتيات الأسر عن خوض غماره، وغص المسرح بهن، وهناك من أعلن رأيهن صراحة من السيدات الأرستقراطيات، وأشدن بعمل المرأة فى التمثيل وأنه لا يضر بالسمعة. وغدت الفتاة تقلد الممثلات فى أدوارها، وتتردد على السينما وتتحدث عن بطلاتها [١١٨]. وأصبح من السيدات من تولين الإدارة التنظيمية للحفلات تشجيعًا للفن، ومساهمة للمرأة فى هذا المجال[١١٩].

وتقدمت المرأة فى الفن الموسيقى، فعملت به وخاصة البيانو، وفازت فى المسابقات الأوروبية، فعزفت لكبار الموسيقيين، وحصلت على الجوائز. ونبغ بعض الفتيات فى الموسيقى الشرقية، وأخريات فى المزج بين الألحان الشرقية والألحان الغربية، فتذوقها الناس

وأقبلوا على سماعها، واشتهرت فى هذا الفن مارى سلامة، وعايدة علم، وعزيزة موسى، وصوفى عبد المسيح[١٢٠].

وأسهمت المرأة بعملها فى الفن التشكيلى بإضافات ملحوظة، فعرض إنتاجها فى المعارض سواء فى الرسم أو التصوير، وبطبيعة الحال وجدت التشجيع من القائمات على الحركة النسائية وقدمت هدى شعراوى العون للفنانات سواء بشراء الأدوات أو بإقامة المعارض[١٢١]،وأيضا لها موقفها مع الفنانين وخاصة محمود مختار، حتى بعد رحيله أقامت المسابقات للنحت والرسم، ومنحت الجوائز المالية[١٢٢]. ومما يُسجل أن اللوحات التى ابتكرتها المرأة دارت حول الأفكار النسائية مثل «ليلة الحنا»، فهى فى هذا المجال على دراية ودراسة، بالإضافة إلى ميل المرأة للتذوق الفنى الذى يتفق مع طبيعتها. وتعددت المعارض، ومنها ما اختص بالفنانات اللاتى ترددت أسماؤهن، سوزان عدلى، وعفيفة إسكندر، وفتحية ذهنى، وأمينة صدقى، ومارى سلامة، وإيزابيل واصف[١٢٣]، وبذلك شاركت المرأة الرجل فى هذا العمل ونافسته.

*** العاملات**

وأخيرا نصل إلى المرأة الفقيرة التى أعوزها المال، ولازمت العامل فى جهاده الطويل وكفاحه الصعب من أجل كسب العيش، المرأة المنتمية إلى شريحة الطبقة الكادحة التى كانت بمعزل عن معظم الأنماط السابقة من العمل، نظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى سيطرت على المجتمع.

ومثلت العاملات فى الزراعة نسبة أكبر من العاملات فى الصناعة(١٢٤)، وتعرضن للظلم والبؤس والشقاء بحكم وضعهن فى نهاية السلم الاجتماعى، وإن راعى القائمون على أمر العمل وضع بعض الاعتبارات للعاملات، إلا أنها لم تنقذهن من ظروفهن السيئة.

وعندما نظم مشروع قانون العمال عام ١٩٢٨ خُصصت بعض مواده للعاملات، إذ وضعت لهن قواعد بشأن استخدامهن، فحذر التعاقد معهن على أعمال خطرة أو مضرة بالصحة أو ليلية، وعدم تكليفهن بالعمل بعد الساعة العاشرة مساء فى المحال التجارية، ومراعاة ظروف المرأة الحامل، فلا تحمل مجهودًا يترتب عليه ضرر لها أو للجنين، وعليها أ ن تنقطع عن العمل قبل الوضع وبعده مدة ستة أسابيع، ويترك لها تحديد بدايتها ونهايتها بنفسها، وتحسب لها الأجرة كاملة عن تلك المدة، ويحفظ محلها فى مكان العمل مدة انقطاعها.

وفرض على صاحب العمل شدة اليقظة، ووضع الترتيب اللازم للمحافظة التامة على آداب وسلوك العاملات أثناء عملهن(١٢٥). وعلى هذا الأساس صدر قانون ٤٨ لعام ١٩٣٣، ثم عدل بقانون ٢٢ لعام ١٩٣٦، والأخير حدد ساعات العمل بتسع، وأوقات الراحة اليومية والأسبوعية والإجازات الإجبارية التى تعطى للعاملة بأجر، علاوة على الإجازات المرضية الممنوحة لها بنصف أجر(١٢٦).

وكان أول عهد للعاملات بالعمل الآلى فى النسيج فى بداية الثلاثينات بمصنع الغزل والنسج بالمحلة الكبرى الذى أنشئ عام

١٩٢٧[١٢٧]. وما لبث الأمر أن اتسع النطاق وتدفق سيلهن إلى المصانع، فوصلت نسبتهن مع الأطفال عام ١٩٣٠ من ٢٠ إلى ٢٥٪ وتوالت سرعة زيادتهن، وارتفع عددهن أثناء الحرب العالمية الثانية وقدر ما استخدمه الحلفاء منهن عام ١٩٤٥ حوالى أربعة آلاف عاملة[١٢٨]. وعلت نسبة المشتغلات فى الخدمات الشخصية المتضمنة العمل بالفنادق والبارات والأندية والتزين والتجميل والتسلية وغيرها من المهن التى ترتبط بالحرب، وخدمة للقوات المحاربة، نظرا لهجرة عدد من الأجنبيات فى بداية تلك الحرب[١٢٩].

وعانت العاملات من حالتهن، وللنظرة التى عوملن بها، ولغبنهن فى الأجر، فهن يتقاضين ثلث ما يحصل عليه العمال، ولتمييز العاملات الأجنبيات عنهن، فبينما يكون الأجر اليومى للعاملة المصرية ٨٨ مليمًا تحصل العاملة الأجنبية على ١٢٢ مليمًا يوميًا، هذا بالإضافة إلى حرمانهن من كافة الضمانات الاجتماعية، وانعدام الرعاية الصحية، وتلك الظروف القاسية التى عشن فيها[١٣٠]، وإن كان ما أقدم عليه بشأن الإصلاح الاجتماعى قد عنى برعاية العاملات، وحظر استخدامهن فى الأعمال المرهقة أو فصلهن بسبب الحمل[١٣١]، إلا أن الإصلاح لم يأخذ الشكل الجدى من ناحية، ولم يكن شاملاً من ناحية أخرى.

ومحاولة لتحسين الأوضاع حدثت بعض الانتفاضات، منها الإضراب الذى قام به العمال والعاملات لشركة الغزل الأهلية

بالإسكندرية، ونتج عنه إنهاء العمل الليلى للعاملات ورفع أجورهن، كما ساندت العاملات اعتصام العمال فى نفس الشركة عام ١٩٤٤[١٣٢]، فدل هذا على مشاركة المرأة للرجل فى أهم قضايا المجتمع وسماع صوتها رغم فقرها، وبذلك أثبتت المرأة العاملة وجودها.

هوامش الفصل الرابع

(١) الفتاة، عدد ١١١ فى ٤ يناير ١٩٤٠، عدد ١٣٣ فى ١٩ يونيو ١٩٤٠، ص ١٤، ذكريات نبوية موسى، السفور، عد ٢٤٠ فى ١٨ يونيو ١٩٢٠.

(٢) السياسة الأسبوعية، عدد ٨٥ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٢٧، عدد ١٠٠ فى ٤ فبراير ١٩٢٨.

(٣) الأهرام، عدد ١٦٦٠٥ فى ٢٨ فبراير ١٩٣١.

(٤) الفتاة، عدد ١٨٠ فى ١٠ يوليو ١٩٤١.

(٥) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٦٦ فى ١١ إبريل ١٩٤٢.

(٦) نفس المصدر، عدد ٥٩ فى ٢٣ إبريل ١٩٢٧.

(٧) المرأة المصرية، العددان٣، ٤ فى مارس، إبريل ١٩٢٨، ص١٥٦.

(٨) المصرية، عدد ١٠ فى أول يوليو ١٩٣٧، ص١٩.

(٩) السياسة الأسبوعية، عدد ١٤٧ فى ٢٩ ديسمبر١٩٢٨.

(١٠) المرأة المصرية، العددان ٧، ٨ فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٣، ص١٧١، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر، ديسمبر ١٩٣٣، ص٢٤٠، النهضة النسائية، عدد ٤ فى إبريل ١٩٣٧، ص١١٧.

(١١) النهضة النسائية، عدد ٤ فى إبريل ١٩٣٥، ص ١١١، عدد ٦ فى يونيو١٩٣٥، ص ١٨٦

(١٢) الأهرام، عدد ١٩٢٠٩ فى ٦ مارس ١٩٣٨، الطالبة، عدد ٣ فى إبريل، ص٢٠.

(١٣) الطالبة، عدد ٣ فى إبريل ١٩٤٢، ص٤.
(١٤) الفتاة، عدد ٢٧ فى مايو ١٩٣٨، ص ١٦، عدد ١٢٤ فى ٢٦ يونيو ١٩٤٠، ص ١٢، ذكريات نبوية موسى، نالت البكالوريا عام ١٩٠٧ والدبلوم عام ١٩٠٨.
(١٥) نفس المصدر، عدد ٣ فى ٣ نوفمبر ١٩٣٧، ص ١٩، عدد ٣٠ فى ٢٧ مايو ١٩٣٨، ص ١٥، عدد ٧١ فى ٢٣ مارس ١٩٣٩، عدد ١٤٤ فى ٩ أكتوبر ١٩٤٠، ص٤، عدد ٢٠٣ فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤١، ص٧، عدد ٢٢٦ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٢، عدد ٢٢٧ فى ٢ يناير ١٩٤٣، ذكريات نبوية موسى، العروسة، عدد ٢٧٠ فى ٢ إبريل ١٩٣٠.
(١٦) الفتاة، عدد ٦٣ فى ١٩ يناير ١٩٣٩، ص٢٠، عدد ٨٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٣٩، ص١٩، ذكريات نبوى موسى، أرادت المفتشة التى اتهمتها نبوية موسى أن تترافع هى الأخرى عن نفسها فسمح لها.
(١٧) النهضة النسائية، عدد ٨٧ فى مارس ١٩٣٠، ص٩٤.
(١٨) الضياء، عدد ٩٧فى ٢٥ يناير ١٩٣١.
(١٩) الأهرام، العددان ١٦٥٧٣، ١٥٦٧٤، فى ٢٥، ٢٦ يناير ١٩٢١، الفتاة، عدد ٦٣ فى ١٩ يناير ١٩٣٩، ص٢٠.
(٢٠) المرأة المصرية، العدد الأول فى ١٥ يناير ١٩٢٤، ص٢.
(٢١) العروسة، عدد ٢٦ فى ٢٢ يوليو ١٩٢٥.
(٢٢) الأمل، العدد الأول فى ٧ نوفمبر ١٩٢٥، ص٦.
(٢٣) الأهرام، عدد ١٦٣٤٦ فى ١١ يونيو ١٩٣٠.
(٢٤) العروسة، عدد ٣٠٢ فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٠.
(٢٥) المرأة المصرية، عدد ١٠ فى ديسمبر ١٩٣٠، ص٤٠٦، المصور، عدد ٦٢٩ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦.
(٢٦) المقطم، عدد ١٢٤٠٥ فى ٦ ديسمبر١٩٢٩.
(٢٧) الأمل، عدد ٤٧ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦، ص ص ٤، ٨.

(٢٨) المصور، عدد ٩٦٣ فى ٢٦ مارس ١٩٤٣.
(٢٩) نفس المصدر، عدد ٩٨٤ فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٣.
(٣٠) النهضة النسائية، عدد ٦٩ فى سبتمبر ١٩٢٨، ص٢٩٠.
(٣١) المرأة المصرية، عدد ٢ فى ١٥ فبراير ١٩٢٥.
(٣٢) النهضة النسائية، عدد ٤ فى إبريل ١٩٢٤، ص ص ١٠٩، ١١٠.
(٣٣) العروسة عدد ٨٩ فى ١٣ أكتوبر ١٩٢٦، عدد ٢٤٢ فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٩، المقطم، عدد ١٢٣١١ فى ١٨ أغسطس ١٩٢٩.
(٣٤) المرأة المصرية، عدد ٧ فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٤، ص ص ٣٣٩، ٣٤٠.
(٣٥) المرأة الجديدة، عدد ٤ فى ٢ أكتوبر ١٩٢٤، ص٢٤.
(٣٦) الأمل، العدد الأول فى ٧ نوفمبر ١٩٢٥.
(٣٧) المرأة المصرية، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر، ديسمبر ١٩٢٦، ص٢٥٤.
(٣٨) نفس المصدر، عدد ٩ فى ١٥ نوفمبر ١٩٣١، ص٢٨١.
(٣٩) روز اليوسف، عدد ٨٧٥ فى ٢٢ مارس ١٩٤٥.
(٤٠) العروسة، عدد ٢٩٣ فى ١٠ سبتمبر ١٩٣٠، ص٢٥، أمهات المستقبل، عدد ٨ فى أول نوفمبر ١٩٣٠، ص١.
(٤١) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٣٨ فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٠.
(٤٢) صحيفة الجامعة المصرية، العددان ٢، ٣ فبراير، مارس ١٩٣١، ص ص ٩٠، ٩١.
(٤٣) المرأة المصرية، عدد ١٠ فى ديسمبر ١٩٣٠، ص٤٠٦.
(٤٤) المصرية، عدد ٦٢ فى أول سبتمبر ١٩٣٩، ص ١٩.
(٤٥) المصور، عدد ٩٦٣ فى ٢٦ مارس ١٩٤٣.
(٤٦) نفس المصدر، عدد ٩٨٩ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٣.
(٤٧) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٧٩ فى ١١ يوليو ١٩٤٢.
(٤٨) المصور، عدد ٨٣٦ فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٠.
(٤٩) الأهرام، أعداد ١٧٤٣٦، ١٧٤٣٨، ١٧٤٣٩، فى ٢٤، ٢٦، ٢٧ يونيو ١٩٣٣، العروسة، عدد ٤٣٩ فى ٢٨ يونيو ١٩٣٣، هى ابنة المؤرخ السياسى إلياس الأيوبى وأخوها من كبار المحامين.

(٥٠) المرأة المصرية، العددان ١، ٢ فى يناير، فبراير ١٩٣٤، ص٧.

(٥١) نفس المصدر، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر، ديسمبر ١٩٣٤، ص٢٥، المصور، عدد ٦٢٩ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦، عدد ٦٥٢ فى ٩ إبريل ١٩٣٧.

(٥٢) المصرية، عدد ٦١ فى ١٥ أغسطس ١٩٣٩، روز اليوسف، عدد ٦٨٦ فى ٢ مايو ١٩٤١.

(٥٣) المصرية، عدد ٦٨ فى أول ديسمبر ١٩٣٩، ص١٢.

(٥٤) الأهرام، عدد ٢٠٦١٠ فى ٢٤ يناير ١٩٤٢، المصور، عدد ١٠٠٢ فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٣، العضو هو أحمد رمزى بك.

(٥٥) المصور، عدد ١٠٠٣ فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٣.

(٥٦) نفس المصدر، عدد ١٠٠٥ فى أول يناير ١٩٤٤.

(٥٧) نفس المصدر، عدد ١٠٠٨ فى ٤ فبراير ١٩٤٤.

(٥٨) نفس المصدر.

(٥٩) روز اليوسف عدد ٨٣٦ فى ٢٢ يونيو ١٩٤٤.

(٦٠) المصور، عدد ٨٨٣ فى ١٢ سبتمبر ١٩٤١، روز اليوسف، عدد ٧٠٥ فى ١٢ سبتمبر ١٩٤١.

(٦١) المصور، عدد ٨٨٦ فى ٣ أكتوبر ١٩٤١.

(٦٢) نفس المصدر، عد ٦٥٢ فى ٩ إبريل ١٩٣٧، المرأة المصرية، العددان ٧، ٨ فى سبتمبر واكتوبر ١٩٣٣، ص ١٤٤.

(٦٣) المرأة المصرية، عدد ١٠ فى ديسمبر ١٩٣٠.

(٦٤) نفس المصدر، العددان ١، ٣ فى يناير وفبراير ١٩٣٤، ص٧.

(٦٥) المصور، عدد ٦٥٢ فى ٩ إبريل ١٩٣٧.

(٦٦) الفتاة، عدد ٦ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧.

(٦٧) إجلال خليفة، المرجع السابق، ص٣٣.

(٦٨) الجنس اللطيف، العدد الأول فى أكتوبر ١٩١٩، ص ص ١١، ١٢.

(٦٩) السيدات، عدد ٣ فى يناير ١٩٢٢.

(٧٠) المرأة المصرية، عدد ٤ فى ١٥ أبريل ١٩٢٥، ص ص ١٨٤، ١٨٥، عدد ٩ فى ١٥ نوفمبر ١٩٣١، ص ١٣٦٠.

(٧١) الأهرام، عدد ١٥٥٦٢ فى ٢٠ فبراير ١٩٢٨.

(٧٢) المرأة المصرية العددان ١، ٢ فى يناير، فبراير ١٩٢٤، ص٢.

(٧٣) الأمل العدد الأول فى ٧ نوفمبر ١٩٢٥، ص ص ٢، ٣ شمل البرنامج ترقية التعليم، وتحرير المرأة من القيود، وضرورة سفورها، واستقلالها الشخصى، ومنحها الحق السياسى، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، واتباع خطة الوفد فيما يختص بالسياسة.

(٧٤) الأمل، عدد ١٧ فى ٢٧ فبراير ١٩٢٦.

(٧٥) السياسة الأسبوعية، عدد ١٢٣ فى ١٤ يوليو ١٩٢٨، العروسة، عدد ١٨٣ فى أول أغسطس ١٩٢٨.

(٧٦) الأهرام، عدد ١٥٥٢٨ فى ١٦ يناير ١٩٢٨، المرأة المصرية، العدد الأول فى يناير ١٩٢٨، ص ٥٦ ، النهضة النسائية، عدد ٦٢ فى فبراير ١٩٢٨، ص ٤٩، العروسة، عدد ٤١٠ فى ٧ ديسمبر ١٩٣٢.

(٧٧) العروسة، عدد ٦٢ فى ٧ إبريل ١٩٢٦، روز اليوسف، عدد ٤٩ فى ١٦ أكتوبر ١٩٢٦.

(٧٨) روز اليوسف، عدد ٨٣٥ فى ١٥ يونيو ١٩٤٤.

(٧٩) الأهرام، عدد ١٥٥٥٧ فى ١٦ فبراير ١٩٢٨.

(٨٠) نفس المصدر، عدد ١٧١٨٤ فى ٩ أكتوبر ١٩٣٢.

(٨١) فتاة مصر، العدد الأول فى ١٥ فبراير ١٩٣٠، ص ص ١، ١٨، ١٩.

(٨٢) الأهرام، عدد ١٨٤٧٦ فى ٢١ مايو ١٩٣٦، المصور، عدد ٦٣٣ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٦، شيك، العدد الأول فى مارس ١٩٤١.

(٨٣) العروسة، عدد ٢٦١ فى ٢٩ يناير ١٩٣٠.

(٨٤) فاطمة اليوسف، المرجع السابق، ص ص ١٠٥ – ١١٢.

(٨٥) روز اليوسف، عدد ٣٧ فى ١٤ يوليو ١٩٢٦.

(٨٦) فاطمة اليوسف، المرجع السابق، ص ص ١٢٣، ٢٠٦، ٢٠٨.

(٨٧) نفس المرجع، ص١٥٨.

(٨٨) روز اليوسف، عدد ٨١٩، فى ٢٤ فبراير ١٩٤٤، الفتاة عدد ١٣٦ فى ١٦ يوليو ١٩٤٠.

(٨٩) روز اليوسف، عدد ٨٣٥ فى ١٥ يونيو ١٩٤٤.

(٩٠) المرأة المصرية، العددان ١، ٢ فى يناير وفبراير ١٩٢٤، ص ص ٣٦، ٣٧، المصور عدد ٦٤٤ فى ١٢ فبراير ١٩٣٧، الفتاة، عدد ٢٢٦ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٢، ص٤.

(٩١) إجلال خليفة مرجع سابق، ص٣٣.

(٩٢) الأهرام، عدد ١٣٦٩٥ فى ١٦ مارس ١٩٢٢.

(٩٣) السيدات، عدد ٧ فى مايو ١٩٢٢، المرأة الجديدة، عدد ٦ فى ١٥ يونيو ١٩٢٤، المصور، عدد ١٦ فى ١٦ فبراير ١٩٢٥.

(٩٤) الأهرام، عدد ١٦٦٠٥ فى ١٨ فبراير ١٩٣١.

(٩٥) الطالبة، عدد ٦ فى يوليو ١٩٣٩.

(٩٦) روز اليوسف، عدد ٧٤٧ فى ٢ يوليو ١٩٤٢.

(٩٧) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٧٩ فى ١١ يوليو ١٩٤٢.

(٩٨) نفس المصدر، عدد ٤١ فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٦.

(٩٩) أجازت مدرسة الطيران لملتحقيها ثلاث شهادات، الأولى (أ) ومدتها ١٧ ساعة تغطى ستة أسابيع، ومصروفاتها ستون جنيها، وتؤهل لقيادة الطائرات الخصوصية، وحمل الركاب بدون أجر، والثانية (ب) وهى شهادة طيران تجارى، وتحتاج إلى مائة ساعة منفردة، تقدر الواحدة بجنيهين وخمس وعشرين ساعة مع معلم بواقع ثلاثة جنيهات فى الساعة، ودراسات فى الملاحة الجوية وميكانيكا الطيران، وتختص بالطائرات التجارية، ونقل الركاب بأجر، والثالثة شهادة معلم الطيران، وتشترط الحصول على الشهادتين السابقتين، ومصروفات الساعة أربعة

جنيهات. وعلى هذا يتضح أن الحصول على شهادة الطيران يكلف الكثير.
المصور، عدد ٧٠٨ فى ٦ مايو ١٩٣٨، الطالبة، عدد ٦ فى يوليو ١٩٤٤.

(١٠٠) العروسة، عدد ٢٨٦ فى ٢٢ يونيو١٩٣٢، المرأة المصرية عدد ٧ فى سبتمبر ١٩٣٢، ص ٢٦٢.

(١٠١) العروسة، العددان ٤٤٩، ٤٥٣ فى ٦ سبتمبر، ٤ أكتوبر ١٩٣٣.

(١٠٢) المرأة المصرية، العددان ١، ٢ فى يناير، فبراير ١٩٣٤، ص ٣٨.

(١٠٣) المصرية، عدد ٢ فى أول مارس ١٩٣٧، الأهرام، عدد ١٧٩٤٣ فى ١١ يونيو ١٩٣٧.

(١٠٤) المصور، عدد ٧٠٨ فى ٦ مايو ١٩٣٨، من اللاتى فضلن تعلم الطيران كهواية نفيسة الغمراوى صاحبة النشاط الرياضى المتعدد.

(١٠٥) نفس المصدر، عدد ١٠٢٤ فى ١٩ مايو ١٩٤٤، الطالبة، عدد ٦ فى يوليو ١٩٤٤.

(١٠٦) نفس المصدر، عدد ١٠١١ فى ٢٥ فبراير ١٩٤٤.

(١٠٧) السيدات والرجال، عدد ٦ فى ٢٥ إبريل ١٩٢٥.

(١٠٨) العروسة، عدد ٢٦٢ فى ٥ فبراير ١٩٣٠، عدد ٣٤٦ فى ١٦ سبتمبر ١٩٣١.

(١٠٩) نفس المصدر، عدد ٢٦٤ فى ١٩ فبراير ١٩٣٠.

(١١٠) المصور، عدد ١٠١٩ فى ٢١ إبريل ١٩٤٤.

(١١١) المرأة الجديدة، عدد ١٠ فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٤، ص ٨٥، النهضة النسائية، عدد ٤٤ فى يوليو ١٩٢٦، ص ٢٨٢، العروسة، عدد ١٠٤ فى ٢٦ يناير ١٩٢٧، العروسة ، عدد ٤٨٩ فى ١٨ يوليو ١٩٣٤.

(١١٢) الأمل عدد١٠ فى ٩ يناير ١٩٢٦، ص٢، النهضة النسائية، عدد ٤٠ فى مارس ١٩٢٦، عدد ٨٤ فى ديسمبر ١٩٢٩، ص ٣٨٢، المقطم، عدد ١٢٠٦٥ ف ى٢٧ أكتوبر ١٩٢٨، الفتاة، العدد الأول فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧.

(١١٣) المرأة الجديدة، عدد ٦ فى ١٦ أكتوبر ١٩٢٤، ص١، العروسة، عدد ٦٢ فى ٧ إبريل ١٩٢٦، ص ص ١، ٨.

(١١٤) العروسة، عدد ١٢ فى ١٥ إبريل ١٩٢٥، عدد ١٤٣ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٢٧، عدد ٣٤٩ فى ٧ أكتوبر ١٩٣١، الأهرام، عدد ١٦٦٠٤ فى ٢٧ فبراير ١٩٣١، روز اليوسف، عدد ١٠٦ فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧، المصرية، عدد ٦ فى أول مايو ١٩٣٧.

(١١٥ كوكب الشرق، عدد ٢٢١٢ فى فبراير ١٩٣٣.

(١١٦) النهضة النسائية، عدد ٩ فى سبتمبر ١٩٣٤ ص٢٨٩.

(١١٧) كوكب الشرق، نفس العدد.

(١١٨) العروسة، عدد ٥٢٧ فى ١٠ ابريل ١٩٣٥، الفتاة، عدد ٨٠ فى ٢٥ مايو ١٩٣٩.

(١١٩) المصور، عدد ١٠١٩فى ٢١ ابريل ١٩٤٤.

(١٢٠) النهضة النسائية، عدد ٥٢ فى ابريل ١٩٢٧، ص ١٣٠، الأهرام، عدد ١٦١٢١ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٢٩، عدد ١٦٣٣٥، فى ٢١ مايو ١٩٣٠، عدد ١٧٢٦٥ فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٢.

(١٢١) فتاة الشرق، جـ٦ فى ١٥ مارس ١٩٢٥، ص ٢٦٠، السيدات والرجال، الجزء الأول فى يناير ١٩٣٠، ص٥٨.

(١٢٢) المصور، عدد ٩٧٢ فى ٢٨ مايو ١٩٤٣.

(١٢٣) النهضة النسائية، عدد ٨٧ فى مارس ١٩٣٠، ص٩٧، السيدات والرجال، نفس العدد، الأهرام، ١٦٥٩٣ فى ١٤ فبراير ١٩٣١، العروسة، عدد ٣٧٣ فى ٢٣ مارس ١٩٣٢، المصور، عدد ٧٠٢ فى ٢٥ مارس ١٩٣٨.

(١٢٤) فى عام ١٩٢٤ قدر عدد عاملات الزراعة بـ ١٢٣ر٣٦٢ر١ عاملة يعملن بالأجر وبزراعة أراضى أقاربهن وبتربية الماشية وفى الشركات الزراعية، أما عاملات الصناعة فعددهن فى نفس العام ١٧٥ر٩١٢ عاملة موزعات على صناعة النسيج ١١٩١٢٢ عاملة، صناعة الحبال والشباك والدبارة ١٣٨٩ عاملة، صناعة الحصر ١٥٦٨ عاملة، صناعة الدانتلا والتل والكريب ١١٤٠ عاملة، صناعة النسيج الحيوانى ٣٩٠٢ عاملة، صناعة

السلال ٢٣٠٣ عاملة، التعدين ٣٧٢ عاملة، الخزاف والفخار ١٠٢٥ عاملة، الصناعات الغذائية ٢٩٣٠عاملة، صناعة الملابس والأزياء ٤٠٥٨٣ عاملة، صناعة الأثاث ٢٥٩ عاملة، صناعة البناء ٦٤٩ عاملة، وتعمل ٤٦٢عاملة بالنقل النهرى والبرى منهن الحمالات وحازمات البضائع، وفى البريد ٢٠٧ عاملة، العروسة، عدد ٢ فى ٤ فبراير ١٩٢٥.

(١٢٥) المقطم، عدد ١٢٠٦٤ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٢٨، المواد ٧، ١٠، ١١.

(١٢٦) درية شفيق، المرأة المصرية، ص ص ١٦٣، ١٦٤، إنجى أفلاطون، المرجع السابق، ص٤٩، أحمد طه أحمد، المرجع السابق، ص ص ٧٧، ٧٨، العروسة، عدد ٣٨٢، فى ٢٥ مايو ١٩٣٢.

(١٢٧) إجلال خليفة، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(١٢٨) روز اليوسف، عدد ٨٨٢ فى ١٠ مايو ١٩٤٥، احمد طه احمد، المرجع السابق، ص ص ٣٩، ٤١. كما ارتفعت نسبة عاملات الزراعة من ٣ر١٦٪ عام ١٩٣٧ إلى ٦ر٥١٪ عام ١٩٤٧، كاميليا عبدالفتاح، المرجع السابق، ص ص ٦٣، ٦٤.

(١٢٩) كاميليا عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ص ٦٥، ١٨٤.

(١٣٠) إنجى أفلاطون، المرجع السابق، ص ص ٤٦، ٣٥، ٨٠ مليون امراة معنا، ص ص ١١، ١٩، أحمد طه أحمد، المرجع السابق، ص٤٦.

(١٣١) الأهرام، عدد ١٩٩٧٧ فى ٢١ إبريل ١٩٤٠.

(١٣٢) أحمد طه أحمد، المرجع السابق، ص٧٦.

• الفصل الخامس

المطالب فى دور التحقيق

* الأحوال الشخصية
* السفور

* الأحوال الشخصية

مع إنهاء السيادة العثمانية على مصر، أصبحت فى حل من أى التزامات مذهبية كانت مفروضة عليها، وشُرع قانون للأحوال الشخصية استمد أحكامه من المذاهب الأربعة دون التقيد بمذهب واحد، وعند التطبيق دخلت فى الاعتبار الرواسب القديمة التى تراكمت وكونت دستورًا يسيطر عليه الجمود.

وشغل فكر المرأة عدة قضايا فى هذا المجال، ولم تتوان لحظة عن الخوض فيها، لأن معنى حلها تغيير جذرى شامل للأوضاع الاجتماعية، وانحصرت فى الزواج وتعدد الزوجات والطلاق والمطالبة بالمساواة، فكانت جولاتها مع كل قضية، ونجحت أحيانًا وتعثرت أحيانًا أخرى.

وبطبيعة الحال أن تُركز التنظيمات النسائية على تلك القضايا، وتضعها فى بوتقة اهتماماتها، لما لها من ارتباط ليس فقط بالمرأة،

ولكن بحياة المجتمع بأسره. وكان للاتحاد النسائى السبق فى التحركات، وذلك بحكم رئاسته وتكوينه وأدواته التى امتلكها، ووظفها جيدًا من أجل الاستحواذ على أية نقطة تسجل الهدف لصالح المرأة.

احتلت مسألة الزواج قائمة الصدارة فى القضايا التى جاهدت المرأة لتعديل مسارها بما يتفق مع إقامة أسرة سعيدة تعتمد على التفاهم بين المرأة والرجل، وأصبح واضحًا أمامها ضرورة خضوع الزواج لشروط تجعل له الصلاحية لتحقيق الهدف المنشود. وكانت الخطوة الأولى التى تم التوصل إليها بعد البحث والمناقشة أن الزواج المتأخر أفضل للأسرة وبالتالى للمجتمع(١)، ذلك الذى سيطر عليه تقليد التعجيل بالزواج المبكر للقاصرات.

وفى يونيو ١٩٢٣ تقدم الاتحاد النسائى بطلبه إلى رئيس الوزراء بشأن تحديد سن الزواج، وبناء على المجهودات التى بذلت صدر مرسوم ملكى بقانون ٥٦ لسنة ١٩٢٣ إذ أضيفت إلى المادة ٣٣٦ من لائحة المحاكم الشرعية «لا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد»، وبالتالى فإنه لو تم الزواج قبل هذه السن لا تعترف به المحاكم الشرعية ولا تبنى عليه شيئًا من آثار الزوجية(٢). وبذلك قضى على مسألة العقود التى كانت تعقد لمصلحة المستفيدين من تقييد أحد الزوجين بالآخر قبل أن تُعرف إرادتهما. وعُد هذا الأمر خطوة

جريئة جاءت لتحرر الفتاة مما فرض عليها، فهى تنتقل إلى بيت الزوجية وهى طفلة ليس لديها المعرفة والخبرة، ولا تستطيع أن تقدر المسئولية لتباشر الحياة الزوجية وتقوم بواجبات الأمومة. ولكن إلى أى حد جرى التنفيذ؟

عند تطبيق القانون، وضحت ظاهرة تكاد تكون شبه سائدة فى الريف، حيث يغفل تحرير شهادات ميلاد للأطفال أحيانًا، ويُتعمد نسيان تاريخ الميلاد لاستخراج صور من تلك الشهادات، وفقًا لتحقيق الرغبة أحيانًا أخرى. هذا بالإضافة إلى الاعتقاد السائد بين العامة أنه من المصلحة تزويج الصغار خشية الفساد الذى قد ينشأ عند سن البلوغ.

ولم يمض على القانون أكثر من عام حتى تقدمت سيول الشكاوى إلى وزارة الحقانية، بشأن عدم وجود شهادات ميلاد لتحديد سن الزوجة، وعجز القانون عن أن يسيطر، واخترقت جرمته بأساليب شتى وحيل متعددة، لذا صدر منشور وزارة الحقانية عام ١٩٢٤ الذى أبيح للمأذونين فيه أن يكتفوا فى معرفة سن الزوجين بتدوين أقوال شاهدى الزواج، بأن عمر الزوجين لا يقل عن السن التى حددها القانون(٣). ولكن بعد هذا الإجراء برزت مشاكل جديدة إذ كثر شهود الزور لدى المأذونين، وتولت النيابة تحقيقات كثيرة، وحكم على متهمين عام ١٩٢٧ بعد قرار محكمة النقض بأن كذب شهود الزور فى تحديد سن الزواج فى العقد يعد تزويرًا رسميًا يعاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ عقوبات(٤).

وفى نوفمبر ١٩٢٨ صدر منشور آخر من وزارة الحقانية بأن على المأذون ألا يباشر عقد زواج فتاة إلا إذا قدمت له شهادة ميلادها أو صورتها أو شهادة من طبيبين موظفين فى الحكومة، وهذا يعنى إلزام كل راغب فى الزواج بذلك الإجراء مهما بلغ من السن مما يزيد من أعبائه(٥).

وجاء حكم المحكمة عام ١٩٣٠ بأنه لا مسئولية على الشاهد فى عقد الزواج، لأن تحديد السن ليس من اختصاص الأفراد، ولكنه من وظيفة المأذون يتحققها بنفسه أو بواسطة الأطباء الإخصائيين، ولا يعاقب الشهود إلا فى حالة واحدة، وهى إذا تواطأوا مع المأذونين(٦).

وواجه منشور وزارة الحقانية الأول انتقادات من الجمعيات النسائية والصحافة النسائية، وتكررت الشكاوى والدعوة لإلغائه، حيث لعبت به الأهواء، وخاصة البعض من المأذونين الذين تقاضوا المقابل فى سبيل تنفيذ المطلوب منهم(٧). وعلى أية حال فإن القانون مكسب للمرأة ولم يخرق كلية إذ التزم به، ولكن مع بعض الثغرات التى نفذت إليه، ولذا فقد حقق إلى حد ما مطلب التغيير الذى سعت إليه الحركة النسائية.

ونظرًا للظروف التى طرأت على المجتمع، أخذت مسألة الزواج شكلاً يكاد يكون جديدًا، ووضح اتجاه سرى بين الشباب وهو إقلاعهم عن الزواج الذى خضع لمقاييس ومواصفات. وتعددت أسباب هذا الإحجام، فحرمان كثير من الفتيات إبداء رأيهن فى

المتقدمين إليهن والعكس[٨]، وما تبقى من الحجاب حال دون الاختلاط والتعارف بين الزوجين[٩]، وعدم توافق وجهات النظر وانعدامها أحيانًا، والاختلاف فى العقلية وطريقة التفكير، والحرية التى حصلت عليها المرأة واستخدام البعض لها فى غير مكانها[١٠]، والمدنية الحديثة فى الأزياء وتكاليفها والإسراف فيها والذى لم يقتصر على الطبقة العليا إذ تعداها إلى الطبقات الأخرى[١١]، والمغالاة فى المهور والتجهيزات والحفلات مع ضيق الإمكانات المادية للشباب وغلاء المعيشة[١٢]، والزواج بالأجنبيات اللاتى دون المستوى والذى يقدم عليه المثقفون[١٣]، وذلك التطور الذى أثر على الأفكار، وتلك المبادئ التى نادت بالمساواة وغيرت من مفاهيم الزواج وبأنه لم يعد متعة بل هو حقوق وواجبات متبادلة[١٤]، والتغيير الذى صاحب الحياة الاجتماعية الجديدة وجعل الشبان يقبلون على الحفلات ودور العرض والمسارح حيث يرون الفتيات ويخالطونهن وهن على درجة من التبرج[١٥]، وقلة المرتبات وأزمة العاطلين، والسعى إلى زواج المصلحة والوصولية إما للثراء والجاه وإما للمركز والوظيفة، وأخيرًا وجود البغاء بنوعيه السرى والرسمى، فسهل سبل اللهو والفساد، وقد بذلت المجهودات النسائية فى سبيل إلغائه، ولكن فى البداية حالت الامتيازات الأجنبية دون ذلك، وبسقوطها أوقفت وزارة الصحة منح رخص جديدة لاحتراف البغاء، ومنذ بداية الأربعينيات اتخذت الخطوات للقضاء عليه، وزاول مكتب الآداب مهامه فى القبض على المحترفات للحد من الانهيار ولحماية الشباب من هذا الخطر[١٦]، كل هذا ورغم التناقض الملحوظ فى

بعض الأسباب، إلا أنه بجملته شكّل كسادًا فى سوق الزواج، وأقام العقبات أمام إتمامه.

ومحاولة لعلاج الموقف، تعددت الاقتراحات، ونشرت الآراء، فهناك من طالب الحكومة بفرض ضريبة على الشباب الذين يحجمون عن الزواج[١٧]، ومن رأى أن الترغيب يكون بالاختلاط المهذب والدعاية لميزات الحياة الزوجية[١٨]، ومن دعا إلى ضرورة تدخل المسئولين لوضع حد للمغالاة فى المهور، وأن تحدد وفقًا للمستويات[١٩]. وسعت هدى شعراوى فى جعل مقدم الصداق خمسة وعشرين قرشًا نظير مؤخر مرتفع، وقبضت هذا المبلغ مهرًا لابنة خالها[٢٠]، لتجعل ذلك مثالاً يحتذى به.

واتخذت الوسائل للتشجيع على الزواج، فأسست جمعية خيرية خصصت لهذا الغرض[٢١]، وأنشئ مكتب لمكافحة العزوبية، ووُضعت له شروط التحاق يسيرة؛ فعلي الراغب أن يوقع طلبًا ويأتي بالشهادة الصحية، ويتحرى المكتب عن بياناته ثم تتم عملية العرض فإذا نال القبول جرت الاتصالات بين أسرتى الشخصين[٢٢]. أيضًا أسهمت الصحافة فى الدعاية للزواج، ووضعت العراقيل للحد من الزواج بالأجنبيات، فصدر منشور وزير المعارف ليحرم هذا الزواج على أعضاء البعثات العلمية، ويعاقب المخالف بالفصل من البعثة[٢٣]. وتناولت الأقلام هذا الموضوع وبينت أخطاره ومضاره، وأنه لم يعد هناك مبرر للإقدام عليه ما دامت المرأة المصرية قد نالت حظها من العلم والثقافة[٢٤].

ومضت حملات التوعية لإبطال العادات الموروثة المتبقية لدى المحافظين فى مسألة توظيف الخاطبة أو الأم أو الأخت فى إتمام الزواج(٢٥)، وأنه لابد من وجود عاطفة تربط الطرفين خاصة بعد أن فتح الباب لتنال الفتاة درجة من الثقافة والعلم مساوية لما يحصل عليه الشاب، وعليه فلن يكون هناك اختلاف فى العقلية والأفكار وتصبح الزوجة صديقة لزوجها، وأتت هذه الصيحة أكلها، فقد تزوج بعض الشباب من زميلات الدراسة الجامعية(٢٦)، وأصبحت مسألة إبداء رأى الفتاة المثقفة فى فتى أحلامها معروضة أمام الجميع، وكان ذلك جرأة أقدمت عليها المرأة، فنرى إحدى المحاميات تضع الشروط للرجل الذى تريده زوجًا لها، والتى انحصرت فى القوة والعطف والحنان والجدل والبشاشة والعلم والثقافة(٢٧).

ولجأت راغبات الزواج ممن يعشن تحت ظروف قاسية للمسئولين ليسهلوا لهن الأمر، خاصة أمام الإجراءات التى حالت دون استمرارهن فى الاحتراف غير الشريف، فيقصد وفد الباغيات إلى رئاسة الوزارة «إما لتزويجهن وإما لإعانتهن»(٢٨)، وعندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية، طلبن منها إيجاد أزواج لهن لإنقاذهن من البؤس الذى يعانينه وما يتعرضن له من الاحتقار(٢٩)، أيضًا تولت تلك الوزارة زواج المهاجرات اللاتى فقدت عائلاتهن، فأعلنت عن ذلك وتقدم من لديهم الاستعداد - من الموظفين وأصحاب المهن المختلفة - وشكلت لجنة لبحث أحوالهم من حيث الكفاية المالية والخلقية والصحية، لتقدم للزوج المنتظر الفتاة التى تتفق معه فى البيئة والسن والتعليم(٣٠).

وكان لهذا نتائجه، فقد ارتفع المعدل القياسى للإقبال على الزواج، فبينما بلغ متوسطه ٨،١ فى الألف من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩ ارتفع إلى ١٠ فى الألف عام ١٩٤٣[٣١]. وعلى ذلك يمكن القول إنه حدث تبديل فى موقف المرأة من مسألة الزواج، وتغير وضعها فبعد أن كانت أسيرة لأوضاع حكم عليها بها خضعت لسنة التطور والتقدم، وإن كان له بعض الآثار الجانبية التى لم تكن فى صفها فى بعض الأحيان، ولكن ما أحرزته طغى على ما دونه.

ويرتبط بالزواج مسألة النسل، إذ ظهرت دعوة لتحديده، وبينت أن الإكثار من النسل فى مصر لعنة لها، وأنها أولى بها من أوروبا بتطبيق التحديد، إذ لا يتعارض مع الدين فى شىء[٣٢]، وتناولت المحاضرات النسائية التوعية، وربطت بين زيادة النسل والفقر[٣٣]. كما تعرضت الصحافة للخوض فيه، ونادت بضبطه والتلازم بين نجاح تحديده وانتشار العلم[٣٤]، واتجهت المرأة إلى التنفيذ بعد أن أيقنت ضرورة حماية صحتها وعدم إرهاقها بالمتطلبات المادية[٣٥]، وإن كان ذلك نتيجة للتطور الفكرى، إلا أن هذا الاتجاه لم يعمم، إذ اقتصر على القلة.

وشغلت مسألة تعدد الزوجات الأذهان، وكانت مثارًا لتفجر العديد من الآراء، حيث إن الخوض فيها ومناقشاتها وإرجاعها لأصولها، استلزم كثيرًا من الجدل، خاصة وأنها حللت فى الإسلام، ولكن بشروط أغفلها المجتمع المصرى إغفالاً تامًا، ولذا ترتب على تلك القضية الكثير من أضرار لم تقتصر آثارها على المرأة بل وعلى المجتمع أيضًا.

ولم يكن بجديد أن تثار هذه المسألة مع النهضة النسائية، فقد أرادت أن تقضى على جميع الثغرات التى تعانى منها المرأة، ولكن تناولها المصلحون وأعلنوا آراءهم، وهى تتفق مع الشريعة الإسلامية بحتمية وجود شرط العدل عند التعدد الذى أباحته لمصلحة وليس لهوى أو شهوة. ومع التطور الذى عاشه المجتمع وزحف الأفكار العصرية وما جاهدت فيه المرأة، كانت النتائج التى فرضت نفسها بشأن حصر التعدد، وإن لم يصدر فيه قانون، نظرًا للحساسية الملتصقة به من ناحية، وللمعارضين الذين وقفوا أمام التنفيذ من ناحية أخرى.

منذ أن سعى الاتحاد النسائى فى الحصول على طلباته وبداية تحقيقه لها، لم يتوان عن الخوض فى منع تعدد الزوجات أو على الأقل بتضييق دائرته إلى حد يطابق القانون السماوى(٣٦).

وفى البداية كتب إلى رئيس الوزراء ووزير الحقانية ورئيسى مجلسى النواب والشيوخ عام ١٩٢٦ بضرورة إصلاح القوانين العملية للعلاقة الزوجية، وصيانة المرأة من تعدد الزوجات بدون مبرر، وأنه وفقًا للمقتضيات لابد من وضع حد، إلا فى حالات المرض والعقم(٣٧).

واهتمت وزارة عدلى الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ إبريل ١٩٢٧) بالمسألة، وتشكلت لجنة إصلاحية بوزارة الحقانية برئاسة وكيلها، لبحث قانون الأحوال الشخصية، ورأت تنفيذ القول الكريم فى التعدد، والمراقبة وذلك بأن يصبح القاضى مشرفًا فلا يجيزه إلا

لأسباب خطيرة كمرض الزوجة الأولى، بحيث لا ينتفع الزوج بها أو لكونها عاقرًا، بشرط أن يكون الزوج فى حالة يتمكن معها من القيام بحقوق أكثر من زوجة واحدة، وإلا فلا يسمح بتعدد الزوجات، وفى هذه الحالة يمتنع المأذون عن عقد زواجه بأخرى حتى يأذنه القاضى الشرعى بذلك، إذا ثبت لديه توافر الشروط(٣٨). ولم يكن من السهل التطبيق لتعارض الآراء وتزمت بعضها، وخوف المحافظين من أى تصدع قد يأتى نتيجة لهذا ويمس الشريعة الإسلامية.

وفى عهد وزارة ثروت الثانية (٢٥ إبريل ١٩٢٧ ـ ١٦ مارس ١٩٢٨) أعد وزير الحقانية مشروع قانون جديد بشأن تنظيم المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، واتخذت الإجراءات توطئة لاستصدار مرسوم ملكى، جاء فيه أنه لابد للرجل الذى يريد أن يتزوج بغير واحدة من الحصول على إذن من القاضى، ويبدى الأسباب التى دعته لذلك، وأن يتحرى القاضى عن سلوكه وأحواله، ويعاقب الزوج المخالف بالحبس بمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة عشرة آلاف قرش(٣٩).

ولكن وزارة النحاس الأولى (١٦ مارس ١٩٢٨ ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٨) استردت المشروع، وأعاد بحثه رجال الدين والقانون لحذف ما يحسن حذفه، وتعديل ما يمكن تعديله حتى يجىء أكثر مطابقة لأصول الشرع المتبع فى مصر، خاصة بعد أن لمست الوزارة بداية تلاشى تعدد الزوجات تدريجيًا، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة والغلاء ووعى المرأة وتطلعها إلى العلم والمعرفة(٤٠).

وفى الحقيقة فإن سمات العصر ساعدت على ذلك حيث توارى عصر الحريم، ووضح الاكتفاء بزوجة واحدة بين الأسر الأرستقراطية، وهى التى تمتلك الثروة والجاه وفى مقدرتها اتباع طريق التعدد، ولكنها تأثرت بتقليد المدنية الحديثة، وبالتالى أصبحت تلك الأسر مثالاً للأسر المتوسطة التى عملت على احتذائها بقدر ما تسمح به الظروف، خاصة عقب تلقى كثير من بناتها العلم ونزولهن للعمل.

أما الأسر الفقيرة فرغم الحياة القاسية، فإن الرجل بمجرد أن يدخر قليلاً من المال فلا غاية له إلا الزواج بأخرى، ووضحت هذه الظاهرة فى الريف أكثر منها فى المدن، للرغبة فى المزيد من الأطفال لاستخدامهم فى الزراعة(٤١).

ولم تتوقف المساعى بشأن محاولات الإصلاح، واهتمت وزارة الشئون الاجتماعية بالقضية، وأعدت مشروعًا عرضه الوزير على الاتحاد النسائى، وفيه تقييد تعدد الزوجات، والأخذ بالعدل والمقدرة المالية ومرض الزوجة أو عقرها(٤٢)، كما تقدم محمد على علوية بمشروع إلى مجلس الشيوخ، وبيّن فيه فوضى العلاقات الزوجية وضرورة منع الإسراف فى التعدد، وتطرق إلى حالة الذين يتزوجون أكثر من واحدة، وهم غير قادرين على الإنفاق، والنتيجة وجود أطفال متشردين وأحداث مجرمين، فضلاً عن العداوة التى تتأصل بين الأبناء غير الأشقاء، وأيد المشروع الا يقع تعدد الزوجات إلا بإذن القاضى، وأعطى للزوجة التى يتزوج زوجها بأخرى بعدها

حق الطلاق متى رأت من كبريائها أو آلامها النفسية ما يحملها على ترك زوج قد أهانها(٤٣).

وعورض المشروع وتلاحقت الردود عليه التى انحصرت فى أن أحدًا من فقهاء الإسلام لم يشر إلى حق المرأة فى التطليق بسبب الزواج بأخرى، وأن ما جاء به هو ضد الشريعة الإسلامية(٤٤)، وعلى هذا لم تدخل أى نصوص معدلة على التشريع القائم نظرًا للمجهودات المكثفة التى بذلها المعارضون.

وتأتى مسألة الطلاق لتمثل جوهرًا فى الصراع بين القديم والحديث، وفيه تكافح المرأة لكى تحسن من وضعها وتثبت شخصيتها، وتحاول أن ترفع عنها غبن الرجل، وتتخلص من الظروف القاسية التى تعيشها، خاصة وهى دائمًا مهددة بالطلاق.

وارتبطت مسألتا تعدد الزوجات والطلاق ببعضهما من حيث الظروف التشريعية والتطبيقية، فقد جاء الإسلام بالطلاق ليقوِّم المجتمع، ووضع لحدوثة شروطًا لابد من توافرها حتى تسير الحياة وفقًا لمنهج سلس بعيد عن التعقيدات، وأن يلجأ إليه بعد إجراءات يتبين منها الاستحالة على الزوجين المضى فى طريق واحد، ولكن كما أُسىء إلى استخدام تعدد الزوجات لعبت الأيدى بالطلاق وفقًا لمصلحة وهوى الرجل الذى استند إليه هذا التصريح المعطى له دون أن يعبأ بضرر النتائج التى تتولد عنه، وإن كان فى بعض الأحيان للرجل عذر فى الإقدام عليه، فأساس الزوجية لم يبن على التفاهم، ويرجع ذلك إلى التقاليد الراسخة فى طرق الزواج وعقمها، وعدم

رؤية الزوج لزوجته إلا فى ليلة الزفاف، فكأن قدره المحتوم أن يرتبط بشريكة له لم يرها أو يجلس معها أو يتحدث إليها، هذا فى الوقت الذى أغفل فيه رأى الفتاة التى أمرت به الشريعة الإسلامية. وباختلاف الأهواء والنزعات والسن والتفكير يحدث الطلاق.

ومع النهضة النسائية والمؤيدين لها، اندمجت معالجة فوضى الطلاق فى مشروع إصلاح الأحوال الشخصية، وعرضت المساوئ على الرأى العام، سواء عن طريق الصحافة أو المحاضرات، وبينت نقاط الضعف، واقترحت الحلول لها، وتولت التنظيمات النسائية مواجهة تلك المشكلة. وواصل الاتحاد النسائى العمل فى ذلك، فكان تقييد الطلاق من بين النقاط التى طالب بها المسئولون.

وتحركت وزارة الحقانية وشكلت لجنة لبحث قانون الأحوال الشخصية، وقررت مبدئيًا أن يحل الخلاف بين الزوجين بطريق التحكيم اتباعًا للقرآن الكريم، فإذا استطاع الحكمان إقرار الصلح على أسلوب معين طلبا إلى القاضى تنفيذه، وإن رأيا أن معاشرة الزوجين قد تؤدى إلى إفساد الأسرة واستمرار الشقاق، فعلى القاضى أن يحكم بالعزلة بينهما(٤٥).

وعليه انحصرت دائرة الإصلاح فى جعل الطلاق بأيدى القضاة الشرعيين، وأنه يجب الحصول على إذن منهم فى التطليق بعد إبداء الأسباب لهم، لينصفوا المرأة من سوء استعمال الرجل لهذا الحق، ومنع سماع دعوى الزوجية إلا بناء على أوراق رسمية، واتباع المذهبين المالكى والشافعى فى مسألة القيود(٤٦).

واستمرت اللجان التى تعددت فى بحث تحديد شروط الطلاق، ولكن رُئى أن إبداء الأسباب فى كل حالة طلاق، لا يكون فى مصلحة أحد الفريقين دائمًا، فعلى سبيل المثال أن هناك ابنة تزوجت وأتت عملاً يستحق الطلاق، فتكليف الزوج بأن يدلى بالسبب أمام القاضى فيه تشويه لسمعة الزوجة، يقف أمام مستقبلها ويكون حجر عثرة فى سبيل زواجها مرة أخرى(٤٧). وسرعان ما صدر قانون ٢٥ لعام ١٩٢٩، ولكن لم يتحدد الموقف من المشكلة، إذ عالج مسألة حقوق المرأة فى التطليق، وذلك عند الضرر والغيبة سنة(٤٨).

وزادت نسبة الطلاق وانتشرت وخاصة بين الطبقة الرأسمالية، ومما يلاحظ ارتفاع مؤشرها أثناء الحرب العالمية الثانية(٤٩)، نظرًا للظروف الاقتصادية الجديدة التى طرأت على بعض قوى المجتمع. ووضح أثر الطلاق فى المدينة بمختلف مستوياتها عنها فى الريف، حيث إن التعاون الوثيق بين الزوجين، والمشاركة الفعلية يقللان من الإقدام عليه.

ومما لا شك فيه أنه مع الظروف الجديدة التى عاش فيها المجتمع، ونهضة المرأة وتعليمها وسفورها وخروجها للعمل واختلاطها وتعنتها فى فهم الحرية أحيانًا، وما كان لذلك من آثار جانبية خاصة ذلك التقليد الأعمى للمرأة الأوروبية، سبب الخلافات بين الزوجين وأثر فى حوادث الطلاق، وأصبحت النسبة بين الزواج والطلاق أنه كلما تأسست أسرتان هدمت واحدة(٥٠). ومع قفز الأرقام قوى سريان الدعوة لتعديل نظام الطلاق والارتفاع بالحياة الزوجية لما يجب أن تكون عليه من التقديس والتقدير.

وتواصلت الجهود مرة أخرى، وبحثت وزارة الشئون الاجتماعية الأمر، ونوقش فى مؤتمراتها أن من أسباب شقاء الأسرة المصرية، حرية الطلاق وعدم تقييده حيث يمليه العبث والمتعة[٥١]، وعليه درست المقترحات، وأعدت المشروعات بعد أخذ مشورة القيادات النسائية للوقوف أمام تيار ازدياد الطلاق، ودلت الإحصاءات التى رجع إليها إلى أن أكثر الباغيات من المطلقات. ودارت نقطة الإصلاح حول الحصول على إذن من القاضى عند الطلاق[٥٢].

وانبرت الأقلام المعارضة لمشروع تقييد الطلاق، ونشرت تصريحات بعض العلماء التى تناقض الإصلاح. وأثير الموضوع فى مجلس النواب، وحاولت الآراء الرجعية أن تهاجم المرأة وتبين أن تطورها وتغيير وضعها هو الذى يؤدى إلى طلاقها، وساق الدليل أحد الأعضاء إذ عرض طلاق إحدى المحاميات، وبيَّن أن السبب تغيبها عن بيتها لكثرة القضايا فى المحكمة نهارًا وفى المكتب ليلاً[٥٣]. وعندما قدم محمد على علوبة مشروعه عن إصلاح قانون الأحوال الشخصية لمجلس الشيوخ وأوضح مضار تلاحق حوادث الطلاق، وسوء عاقبة ذلك على المرأة والمجتمع، لم يوافق عليه. ومثلما انتهى الأمر بالنسبة لتعدد الزوجات لقى الطلاق نفس المصير.

واستتبع الطلاق ما يترتب عليه من نفقة مالية شرعية وحضانة أطفال، وجرت المحاولات لإمكان إصلاح حالهما، بأن تقدر النفقة بحالة الزوج المالية ولمدة سنة، ويرفع سن حضانة الولد من سبع إلى

تسع سنوات، والبنت من تسع إلى إحدى عشرة سنة، إذا تبين أن المصلحة تقضى بذلك، وتحقق هذا مع قانون ٢٥ لعام ١٩٢٩[٥٤].

وكان الاتحاد النسائى قد طالب برفع سن الحضانة للولد حتى الحلم وللبنت حتى الزواج، ولكن لم يؤخذ بهذا، واكتفى بما تقرر من رفع الفترة الزمنية للحضانة سنتان فى مقابل التنازل عن سنتين من حق المرأة فى مدة النفقة.

أما بالنسبة لبيت الطاعة الذى يتخذه بعض الرجال وسيلة لإرهاق الزوجة وإرغامها على التنازل عن حقوقها، فقد طلبت الحركة النسائية تحديد الحقوق المقررة فى باب ولاية الزوج، وبينت أن دار الطاعة هى أخطر من دار السجن، وعليه أدخلت بعض الإصلاحات الطفيفة التى روعى فيها جانب المرأة[٥٥]، ولكن استمرت نقاط الضعف تهددها.

ومع هذا فيمكن القول بأن المرأة لم تتوان لحظة فى السعى لتغيير وضعها إلى الأحسن، واقتناص الفرص للحصول على ما يمكن أن يصلح من شأنها، وخاصة فى مسائل الأحوال الشخصية التى عقدها القائمون عليها من ناحية، واستغلها الرجال لصالحهم ولإظهار قوتهم من ناحية أخرى.

وظهرت المبالغة فى طلب المساواة بين المرأة والرجل، وطرقت موضوعات حساسة، فطالبت المرأة ومؤيدوها بالمساواة فى عقوبة الزنا؛ حيث إن النص القانونى الموجود يعاقب الرجل بعقوبة أقل من

المرأة[٥٦]. واقترح فى مجلس النواب تعديل بعض أحكام هذا القانون «لأن حق الرجل فى زوجته كحق المرأة فى زوجها»[٥٧].

وأثيرت مسألة حق التأديب الجسمانى الذى استغله الرجل وأساء استعماله، وحرمان المرأة منه[٥٨]. ثم طالب أنصار المرأة بمساواتها مع الرجل فى الميراث، واقترح سلامة موسى وهو صاحب تلك الدعوة على هدى شعراوى مطالبة وزارة الحقانية بسن قانون تحت هذا المعنى[٥٩]. وأحدث هذا الطلب ضجة كبيرة ولم توافق عليه التنظيمات النسائية، إذ أوضحت حكمة القانون السماوى فى جعل نصيب المرأة فى الميراث نصف الرجل، لأنه يتحمل الإنفاق على زوجته ولا يكلفها شيئًا.

ولقد أراد البعض أن ينشر فكرة المساواة التامة بين الجنسين فى جميع الحقوق والواجبات، فانزلق إلى ما فيه التعرض للدين، فوُضع حد للأمر، وتدخل عمر طوسون ووزير المعارف فى وقف هذا الاتجاه[٦٠]. وفى تلك الظروف ظهرت الدعوة بأن تخلع المرأة الألقاب وتسقط الانتساب لزوجها إذا اعتبر لقب «حرم» يفيد السجن والأسر، وأنه يجب ذكر اسمها حتى تثبت استقلالها[٦١].

*** السفور**

مثَّل سفور المرأة انعكاسًا تامًا لما حصلت عليه من حرية، وكان الإقدام عليه ثورة على الأوضاع التى عانت منها، وتعرض المصلحون الذين نادوا به للهجوم، ولكن مع إصرار المرأة على التمسك به استطاعت أن تتحدى المعارضين، وتثبت إصرارها على اتباع

الجديد. ومع بداية مشاركة المرأة للأحداث كانت مسألة السفور فى مرحلة النضوج بعد ذلك الصراع بين المؤيدين والمعارضين والذى وضح جليًا أثناء الحرب العالمية الأولى، لكن لم تتشجع المرأة على أن تخلع حجابها، فهى لا تبرح بيتها إلا قليلاً ومع محرمها، وتلف على بدنها ملاءة يتفاوت نسجها تبعًا لتفاوت الطبقات.

وجاءت الثورة وبرزت المرأة فى هذا المعترك، واجترأت على خوض العباب، ولكن لم يقع تغيير مفاجئ فى الملبس، فبقى النقاب الأبيض على وجهها فى أثناء المظاهرات، وفى الاجتماعات العامة. ومضى التفكير الجدى فى هذا الغطاء الذى لا يحجب الوجوه عن الأنظار، ولا هو لباس يفرضه الدين أو الآداب العامة، ولكنه رمز للاستبداد القديم الذى جعل من المرأة كائنًا مسلوب الحرية والإرادة.

وبدأ عصر الحجاب يتراجع بتلك الأفكار الجديدة التى استوردتها المرأة المصرية من النهضة النسائية التركية - مثلت المرأة التركية المثل الأعلى وامتلأت أعمدة الصحافة بتسجيل مكاسبها - ومن روح الحرية التى تتمتع بها المرأة الأوروبية، ومن أسس وقواعد الاتجاه الجديد لتعليم المرأة وعملها، وأخيرًا من صيحة المفكرين التى تتفق مع تحرير المرأة من اليشمك والبرقع والحجاب.

وكانت هدى شعراوى وهى المرأة الصعيدية أول من رفع النقاب، فعند عودتها من مؤتمر روما عام ١٩٢٣ وما كادت الباخرة تصل إلى ميناء الإسكندرية حتى طالعت الناس بوجه سافر بلا نقاب[٦٢]،

وهنأها سعد زغلول على تلك الخطوة وطلب من زوجته أن تتبعها ولكنها آثرت الانتظار[٦٣]، وما لبثت الأمر أن أسفرت وصدرت الصحافة صورها وهى مكشوفة الوجه، ثم تطور الحال ورفعت غطاء رأسها[٦٤].

وبالطبع أقدمت باقى القيادات النسائية على السفور، أيضًا ظهرت السيدات المصريات سافرات فى الحفلات التى أقيمت للمفاوضين وزوجاتهم فى لندن[٦٥]، كما نشرت الصحافة صور المبعوثات إلى أوروبا وهن بملابسهن الأوروبية[٦٦]، فكان هذا مقياسًا لاتباعه. ولم تلبث عدوى التقليد أن سرت من سيدة إلى أخرى ومن بيت إلى بيت.

وبعد وقت قصير حلت مسألة الحجاب من تلقاء نفسها، فيكتب مندوب التايمز «كانت المرأة المسلمة منذ سنوات قليلة لا ترى عادة فى الشوارع والدكاكين إلا ومعها خادمها، أما الآن فالسيدات المصريات يجلسن فى كل مكان بحرية تامة، وقد يترددن إلى المقاهى أحيانًا، ومنهن فئة قليلة ولكنها تزداد أعدادًا كل يوم تلبس الملابس الأوروبية، وتشهد المراقص فى الفنادق»[٦٧].

ونشطت الدعاية للسفور وشجعت، وعددت الأقلام مزاياه، وألقت على الحجاب عائق جهل المرأة وفشلها فى حياتها، وبينت أن المرأة الفلاحة التى تمثل ٧٦٪ وناجحة فى ء ملها، وأن من قاطنات المدن عاملات سافرات، وهن يمثلن الثلث والباقى ما بين محجبات وسافرات[٦٨]. ووضعت التساؤلات حول فائدة النقاب إذا كان شفافًا

ورقيقًا صنع من الدانتيلا ويظهر من تحته جمال الوجه، ويتحول إلى مغناطيس يجذب الأنظار، وعليه يصبح أداة لتوجيه الالتفات للمرأة، ثم مدى ارتباطه بالأخلاق والآداب إذا لم تكن المرأة نفسها محصنة بالتربية، وأن المرأة السافرة أقل جاذبية من المرأة المقنعة، هذا بالإضافة إلى أن المرأة المنقبة يمكن لها أن تتخفى بسهولة وتقدم على ما يحلو لها، أما السافرة فيستحيل عليها ذلك الأمر(٦٩).

وأثار هذا الوضع المعارضين، فشنوا الحملات وانتقدوا السفور وعابوا على رائداته(٧٠)، إذ أرادوا وأد أية حركة تؤدى إلى تغيير وضع المرأة، وفضلوا لها أن تحافظ على القديم الموروث، ولكن لم يكن ذلك التيار بقوى حتى يجرف أمامه سنة التطور، وتغلبت الصيحة المجددة الحديثة. وللعمل على نشر الدعوة، بدأت كل فتاة ترفع نقابها وتخلع حجابها، تكتب عن الإجراءات التى اتخذتها ورضا والديها عما أقدمت عليه(٧١)، وذلك لحث وتشجيع الباقيات على اتباع نفس الطريق.

وبدا طبيعيًا أن تصحب السفور ظاهرة اجتماعية لم يألفها الناس من قبل، ففى أيام الحجاب كان الرجل يرفض أن يمشى فى الطريق مصحوبًا بامرأة مهما وصلت درجة قرابتها له، وإذا حكمت الظروف، فيركب عربة مغلقة، كذلك لم يكن لمرأة محجبة دخول مكان عام، وإذا أرادت مشاهدة فن مسرحى، فإنها تدخل من الباب الخاص، وإلى مقصورة مغطاة بحيث لا تحجب الرؤية. ولكن مع

السفور تلاشت هذه الظاهرة، وكثر اصطحاب الرجال نساءهم فى كل مكان(٧٢).

وظهرت المرأة سافرة فى الحفلات العامة والاحتفالات التى أقامتها التنظيمات النسائية، ومن الطريف أن بعضها أقيم لتخليد ذكرى قاسم أمين(٧٣)، وهو صاحب السفور لتثبت له المرأة وفاءها، ولتبرهن أنها حققت ما دعا إليه. ولعمق تأثر المثقفين بآرائه، وعندما أعيد طبع كتابه عن تحرير المرأة، قررته وزارة المعارف إجباريًا على طلبة الشهادة الثانوية للراغبين فى دخول المسابقة، للاستفادة من المجانية ونصف المجانية بكليات الجامعة(٧٤).

وصورت الصحافة الأجنبية هذه الطفرة تصويرًا دقيقًا، فشبهت خروج المرأة من وراء الحجاب كخروج الفراشات من الشرانق، وبينت أنه حتى القلة التى تمسكت بالقناع جعلته رقيقًا لا يلزمه غير هبة خفيفة من النسيم لتنزعه كلية(٧٥). ولم يقتصر الأمر على خلع الحجاب بل تعداه إلى أن هناك من النساء من ارتدت الزى الأوروبى سواء الملبس أو القبعة، وكاد أن يقتصر ذلك فى البداية على الطبقة الأرستقراطية ثم زحف إلى باقى المثقفات(٧٦)، وانتقل إلى الفتاة الصغيرة «نشاهد الفتاة التى لم تتخط السادسة عشرة سنة لا تغطى حتى رأسها بما يشبه القبعة، فهى تحمل حقيبتها بيدها اليسرى وتمسك البريه باليمنى»(٧٧)، وعليه تتضح درجة تأثر المرأة بالسفور حتى الأغانى التى ألفت تناولت السفور(٧٨)، وعبر الفنان محمود مختار فى تمثال نهضة مصر عن المصرية التى ترفع عن

وجهها الغطاء بإحدى يديها، وبالأخرى توقظ أبا الهول رمز مصر[٧٩].

ولكن إلى أى مدى أثر السفور على وضع المرأة خاصة والمجتمع عامة؟ مما لا شك فيه أن انطلاقة السفور كانت لها بصمات على المرأة أبعدتها فى أحيان كثيرة عن الهدف الأساسى المنشود من الحرية التى طالبت بها ونالتها، وتجلى ذلك فى التمسك بالأزياء الحديثة والاختلاط.

كان للأزياء الأوروبية المطابقة للصيحات الجديدة أثرها الواضح فى مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، إذ تضافرت الظروف لتخلق المناخ الجديد الذى عاشت فيه المرأة المصرية، فالمحافظة على المظهر فرضت نفسها، واتباع أحدث الخطوط شغل الذهن، فنرى صحفية أجنبية تسجل لصحيفتها لتصف المرأة المصرية الجديدة «الآن المناكب عارية، والنحور مقورة ومزدانة بالجواهر والعقود الثمينة، والشعر المقصوص على آخر موضة، والوجوه الوسيمة، والأثواب الباريسية الفخمة، والسيقان ضمن الجوارب الحريرية الشفافة، تشاهد فى الشوارع والمركبات ودور التمثيل»[٨٠]. ومن الواضح أن الوصف اختص بامرأة الطبقة العليا، والتى حاولت أن تقلدها من هى دونها.

وزاد الأمر عن حده بعد استعارة الزى الأوروبى دون فهم أو إدراك بما يتناسب مع البعض ولا يلائم البعض الآخر، فهناك من لم تراع قوامها فى اختيار الملبس أو الزينة، وعلى هذا الشكل نزل

بعض النساء وملأن المحال التجارية والأماكن العامة، واتخذن من دور السينما أمكنة صالحة لظهور الأزياء والتنافس فيها، واتبعن قص الشعر وصبغه وتقصير الثياب وتعرية الأذرع والمبالغة فى الزينة[٨١]، وعلى هذه الصورة ذهبن لزيارة الأضرحة مما جعل وزير الأوقاف يصدر قراره بمنع دخول المرأة تلك الأماكن إلا بالزى المحتشم[٨٢].

وتابعت الصحافة أخبار الأزياء، فعرضت لها، ويتضح منها قصرها، وغالبًا تبدو بدون أكمام، كما أنها أحيانًا عرضت لباس البحر[٨٣]، هذا فى الوقت الذى طالبت فيه المرأة بتحويل المكاسب التى حصلت عليها بما يفيد المجتمع، وأبدت تخوفها من ذلك التطور السريع الذى انجرف فيه الكثيرات، ومن ثم فهى تطالب بالثبات والتريث وعدم ركوب تلك الموجة الجديدة من التقليد الأعمى للغرب «التفرنج» بدون تبصر ولا إمعان[٨٤].

وأصبحت الأزياء حديث المجتمع، وبالطبع كان أنصار المرأة فى موقف ضعيف أمام خصومهم الذين انتهزوا الفرصة ليظهروا مساوئ السفور، حتى أنه قدمت إلى مجلس النواب مذكرة بمشروع قانون لوضع حد للخلاعة والتبرج، وتحديد مواصفات الأزياء النسائية، ومعاقبة المخالفات[٨٥]، ولكن لم يبت فيه، ثم عاد المشروع فى صورة جديدة وهاجم ما ترتديه المرأة فى الطرق والأماكن العامة والشواطئ»[٨٦]، وانبرت هدى شعراوى للرد على هذا الموضوع، وأوضحت أن مصر فى حاجة إلى أهم من تلك

الموضوعات، وأن المرأة فى طريقها للتقدم لا للوراء[٨٧]. وتقرر حفظ المشروع لتترك للمرأة حريتها، وحتى لا تكون هناك قيود مفروضة عليها.

واستمرت الحملات لتوعية المرأة، وتحديد معنى الحرية، وكيفية المحافظة عليها وعدم الانحراف بها[٨٨]، ولكن كان التغيير أقوى وأشد، وأصبح من المناظر شبه العادية ازدحام شواطئ الإسكندرية بالمرتديات لباسها، وانتشارهن بعد أن كان لهن حمام خاص فى سان استيفانو، وتولت مجلة المصور مهمة وصف هذه الأماكن مع صور الإيضاح[٨٩].

وتذمر علماء الإسكندرية وأعيانها وعلى رأسهم محمود أبو العيون شيخ معهدها العلمى مما وصل إليه الحال، فطالبوا المجلس البلدى بوضع حد لتلك المناظر، وعليه قرر القومسيون الإداري البلدى تعديل لائحة شواطئ الاستحمام، وخول المدير السلطة فى تخصيص مناطق حسب مقتضيات الظروف لاستحمام السيدات فقط[٩٠]، وتحرك المسئولون تجاه هذا الأمر وبعد أن كان بعض السيدات يظهرن بشكل مثير على الشواطئ «حل محل المايوه القطعتين الروب الفضفاض»[٩١]، وارتفعت الأصوات منادية بسن تشريع لصون الآداب العامة ووضع حدود للمظاهر والسلوك فى المجتمع، وذلك بعد المبالغة التى وصلت المرأة إليها فى سفورها، حتى المسنة انجرفت فى التيار، فأخذت تبارى الفتيات، كأنها تريد أن تتدارك ما فاتها فى شبابها[٩٢].

وتحدث شيخ الأزهر عن زى المرأة، وبين كيف أن الإسلام يطلب الحشمة والوقار، وأن تجسيم الثوب لجسد المرأة يتنافى مع الدين. وأثر هذا على مصممى الأزياء، فظهرت خطوطهم بعد أن روعى فيها هذا الاعتبار(٩٣)، وإن لم يستمر الأمر إلا لفترة وسرعان ما صدرت فى مارس ١٩٤١ أول مجلة للأزياء فى الشرق، حملت اسم «شيك» وعرضت ما شاء لها من «الموديلات» بما فيها لباس البحر.

واتبعت المرأة الجديد، وأصرت عليه ورفضت القديم، ومن الطريف أن إحدى المحاميات أثناء ترافعها أمام إحدى المحاكم الجزئية بالقاهرة، طلب منها القاضى ارتداء روب المحاماة لأن زيها - كما قال - مخالف للآداب، رغم أنها لم تكن متبهرجة، وإنما بصورة جديدة عادية، لذا فهى ترفض ما وجهه لها، وتستمر فى مرافعتها لتثبت تمسكها بما اختارته(٩٤).

ولم ترجع العجلة إلى الوراء، ورغم الآثار الجانبية للسفور، فإنه مضى ودافع عنه مؤيدوه، وساقوا الأدلة على أن المرأة السافرة يلتصق بها الوضوح، والفضيلة ليست بالزى، وبينوا أن «الفتاة المصرية تجتاز فترة تحول عميقة الأثر فى حياتها، وما نراه مما نعده مظاهر انحلال فى الخلق ليس إلا ظواهر لابد أن تصاحب كل تطور، وهى متى ألفت وألفنا معها هذه الحالة الجديدة ستزداد قدرة على حماية نفسها وصيانة أخلاقها، فتصبح وهى حرة سافرة أكثر رعاية للآداب منها محبوسة محجبة»(٩٥). ومن ثم زاد التمسك بالزى الجديد، ومع هذا تجب الإشارة إلى أن هناك من توخين

الاعتدال، وضح ذلك فى أزياء كثيرات من المثقفات ورائدات النهضة النسائية حيث ترقبهن العيون، كما ظهرت لمسة الذوق الفنى لدى الكثيرات بمختلف مستوياتهن.

وكان من نتائج السفور الاختلاط بين المرأة والرجل، فسارا جنبًا إلى جنب بجوار تلك اللمسات الجديدة التى صاحبت تطور نهضة المرأة المصرية، وكسرت حواجز العزلة. ولقى الاختلاط التأييد من أنصار السفور، فعليهم الدفاع عن مبدئهم، وبذر بذور آرائهم، وبلورة الوعى والأفكار داخل النفوس والعقول، ودفع المرأة فى هذا السبيل، وترددت الصيحات بأنه فى منع الاختلاط ضرر وسوء ظن وأثر من آثار تخلف الماضى، وهو مشروع فالدين لا يحرمه، إنما يحرم ظهور العورات، ولابد من وجوده لأنه دليل على التقدم، وتطالب المرأة المتعلمة بالإقدام عليه(٩٦).

وبدأت الخطوات مع المحاضرات التى ألقتها المرأة على النساء والرجال، وسجل شاهد عيان «فكان الرجال يتزاحمون على الباب بالمناكب للدخول، فاستبشرت وترحمت على التقاليد العتيقة، وعرفت أنها أمة ناهضة تقدس حرية المرأة»(٩٧)؛ تبع ذلك الحفلات العامة التى أقامتها التنظيمات النسائية وخاصة الاتحاد النسائى الذى أباح الاختلاط وتعرض لنقد المعارضين(٩٨)، وبالتالى كان نزول المرأة للشارع وارتيادها المحال العمومية وحضورها حفلات السينما وخاصة الصباحية(٩٩)، أن اتسع مجال الاختلاط حتى لقد استغله بعض الشباب مما دفع بمأمورى الأقسام لأن يعينوا من يلزم لمراقبة الذين يضايقون المرأة ويقبضون عليهم(١٠٠).

ودخل الاختلاط كثيرًا من البيوت خاصة بين المثقفين باعتباره مفتاح المدنية، وأصبح من المألوف أن يزور الصديق صديقه ومعه زوجته أو ابنته أو أخته، كما أن الصديق المزور لا يمتنع من أن يقدم لصديقه الزائر زوجته أو ابنته أو أخته، وخرج الرجل متأبطًا ذراع زوجته وهى سافرة وفى كامل زينتها(١٠١)، وواصلت دعوة الاختلاط طريقها، وحدث ترابط وثيق بينها وبين حق المرأة فى المساواة بالرجل، واستخدمت الإذاعة فى الدعاية، فأذيعت الأحاديث عن وجوب اختلاط الجنسين، وصيقت أمثلة التأييد(١٠٢).

وكان الهدف رقى المرأة وتذليل الصعوبات التى تعترى نهضتها، ولكن وجدت عوامل أضعفت قيمة الاختلاط، حيث انتشرت بعض الآراء دون أن تفهم على وجهها الصحيح، فالاختلاط وتوالى اللقاءات فيه من شأنه التهذيب، إذا كان فى حدود الاعتدال دون أن تكون له أى اعتبارات أخرى، ولكن حدث التوسع فى هذا الترخيص بالاستباحة التى حولت الهدف الأساسى من مساره إلى انفعالات تسىء إلى المجتمع، ونما الوضع وأصبحت الفتاة - بعد أن كانت لا تستبيح لنفسها الاتصال ببعض المحارم - ترى الاتصال بالشباب للتسلية التى اعتبرته حقًا من حقوقها(١٠٣).

وبذلك أخذت المرأة المصرية بجميع مظاهر الاختلاط الأوروبى وزادت عليه، فى الوقت الذى لم تتحصن بعد على وجه الإجمال بما حصلت عليه المرأة الأوروبية من خبرة وعلم. وبرزت قضايا التغرير بالفتيات بعد أن هيأ لهن الاختلاط الخلوة، إذ سجلت إحدى

المحاكم «أن تلك الظاهرة التى هى من ظواهر هذا العهد الذى نعيش فيه بل تلك المآسى الخلقية التى رأتها المحكمة مرارًا وتكرارًا فى ساحتها يمثلها جماعة الفتية والفتيات، وتلك المأساة هى التلاقى بينهما فاعتداء على الشرف والعرض»[١٠٤].

وبالطبع كان هناك رد فعل بوجود تيار محافظ، أقصى الاختلاط جانبًا، وفضل السير على منهاجه القديم، وإن لم يكن من القوة لكنه أثبت وجوده، فعلى سبيل المثال نجد سيدات شبرا يشتكين إلى وزير الأشغال من شركة الترام التى حرمتهن من قسم خاص بهن «وإن لم ينصفنا معالى الوزير سنعلن عن اجتماع خاص لمقاضاة شركة الترام»[١٠٥]، وفضل بعض النساء حضور الحفلات الفنية التى خصصت للسيدات فقط، وأبين الذهاب إلى الأماكن المختلطة[١٠٦]، وأخريات سعين إلى المساجد للإصغاء لدروس الوعظ[١٠٧].

وصاحب الاختلاط انتشار عادات غير مستحبة، فأصبح التدخين من المظاهر الجديدة التى أراد بعض النسوة أن يمارسنها، وفى البداية كان يتم، ولكن بحذر خوفًا من استياء الأزواج[١٠٨]، ومع الاعتقاد بأنه من أدوات المساواة بين المرأة والرجل، أقبلت السيدات عليه وغدت السجائر من مستلزمات حقائبهن[١٠٩]. وصورت روز اليوسف سيدة تدخن وهى فى وضع معين وتتهافت عليها أنظار الرجال والتعليق «وبكره ياما نشوف»[١١٠]، ولم يضع النقد الساخر حدًا له وصار علنيًا حتى فى حفلات الاتحاد النسائى[١١١]،

واستمرت هذه العادة واتسعت، وارتفعت نسبة المدخنات على المدخنين[١١٢].

وكان من سمات الحياة الجديدة الرقص الأجنبى، وبالطبع لم يتمسك به إلا النساء الراقيات فانتشر بينهن، وشنت الحملات الكتابية والكلامية ضده، ولكنه لم يتراجع[١١٣]، أيضًا شرب الخمر وبالرغم من انتشاره فإنه مثل ضررًا، وأقدمت عليه بعض السيدات والفتيات[١١٤]، إذ اعتبرنه من أساليب المدنية الحديثة، كذلك تعاطى المكيفات «وأصبحنا نرى ونسمع أن السيدة فلانة تتعاطى الحشيش والأفيون، والهانم تتعاطى المورفين حقنًا والكوكايين شمًا»[١١٥]، ولعب الميسر فى البيوت وعلى الشواطئ[١١٦]، ومورس سباق الخيل والصيد[١١٧]، كذلك فقد شارك بعضهن فى قيادة السيارات، وأعلن فى الصحافة عن تعليم هذا الفن للسيدات[١١٨].

ومع مسيرة التقليد بالعادات الأوروبية، أقيمت المباريات لاختيار ملكات الجمال، ونشرت صور الفائزات، ولقى هذا الإعجاب من البعض والاستهجان من البعض الآخر[١١٩]، وكان تطورًا ملحوظًا أن تدخل مسابقة ملكة الجمال فى بروكسل مصرية وتفوز بها[١٢٠].

ومن هنا يتبين إذا جاز لنا أن نسميه انقلابًا فى وضع المرأة، حقيقة أن هذه المظاهر الجديدة لم تمس كل سيدة مصرية، حيث احتضنتها شرائح من الطبقة العليا التى كانت مثلاً تتجه إليه نساء الطبقة الوسطى لتحتذى به وتقلده وتسير على دربه فى حدود الإمكانات المتاحة لها. أما المرأة الفقيرة فقد طحنتها الظروف الاجتماعية القاسية.

ولنا أن نضيف الجانب المثمر لهذا التغيير الاجتماعى الذى طرأ على المرأة، فقد وقفت سافرة تحاضر وتخطب فى وسط الرجال يصفقون لها ويحترمونها[١٢١]، واشتركت فى الشئون العامة عن طريق المساهمة فى أول المهرجانات العامة بالنسبة لها - مهرجان احمد شوقى فى ٢٩ إبريل ١٩٣٧ - بعد أن ذللت العقبات التى وضعت أمامها، وألقت إحسان أحمد مندوبة الاتحاد النسائى كلمتها بالشعر المنثور، وقوطعت بالتصفيق وأثارت الإعجاب وتقدير الجميع[١٢٢].

وظهرت المرأة المثقفة فى الحفلات، ومثلت نموذجًا طيبًا بين الحاضرين، سواء زوجة مصحوبة بزوجها أم كاتبة أم أديبة[١٢٣]، واقتصر هذا على الحفلات العامة، إذ لم يصرح للمرأة المصرية بحضور الحفلات الرسمية، وكادت أن تحدث أزمة بهذا الصدد عام ١٩٣٨ عندما حضر إلى مصر رئيس مجلس الشيوخ الإيطالى، فأقامت السفارة الإيطالية حفلاً بهذه المناسبة، ودعت إليه كبار رجال الدولة وعقيلاتهم، فما كان من وزارة الخارجية المصرية إلا أن تدخلت فى الدعوة، وأصدرت قرارًا للسيدات المصريات باعتبار بطاقة الدعوة ملغاة[١٢٤]، ولم يلق المسئولون آذانًا لسماع النداءات التى طالبت بالاعتراف للمرأة بهذا الحق[١٢٥].

وأقبلت المرأة على الرياضة البدنية بأنواعها، وفازت فى مسابقات نزلت إليها[١٢٦]، وإن وجد هذا النقد من الجبهة المعارضة «غرام السيدات والآنسات بلعبة التنس أمر مشاهد كل يوم فى

نوادى الجزيرة، ويجب أن نتقدم للسبيل النافع لا الضار»[١٢٧]، ولكنها استمرت فى سعيها، وطالبت بإنشاء ناد رياضى، وكتبت صفية زغلول إلى وزارة المالية لتخصيص قطعة أرض لهذا الغرض[١٢٨]، ومضى التشجيع من المؤيدين، ورحبت الصحافة بذلك وخاصة النسائية، وأدلت الرياضيات بنصائحهن فى هذا المجال[١٢٩]. وتذاع الأحاديث فى الإذاعة لتوضح درجة استفادة المرأة جسديًا وعقليًا من وراء ممارستها للرياضة[١٣٠]، وأتت النتيجة بالمطلوب، حيث اشتركت المرأة فى النوادى، وكونت فرقًا فى اتحادات الألعاب[١٣١].

وهكذا يتبين أن التغيير الذى طرأ على مركز المرأة أصبح واضحًا، وأنها نجحت فى تحقيق ما سعت إليه، وإن كان هناك بعض الثغرات، فهذا حال أى تغير إذ لابد من أن تصحبه شوائب، يمكن لها أن تزول مع زيادة قدر الثقافة.

هوامش الفصل الخامس

(١) السيدات، عدد ٣ فى يناير ١٩٢٢، ص ١٣١.

(٢) الأهرام، العددان ١٤٢٣١، ١٤٢٣٣ فى ١٧، ١٩ ديسمبر ١٩٢٣.

(٣) نفس المصدر، عدد ٦٦٠٢ فى ٢٥ فبراير ١٩٣١.

(٤) نفس المصدر.

(٥) المقطم، عدد ١٢٠٨٨ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٨.

(٦) الأهرام، نفس العدد.

(٧) الأمل، عدد ٢٨ فى ١٥ مايو ١٩٢٦، ص ٢.

(٨) النهضة النسائية، عدد ٣ فى يونيو ١٩٢٤، ص ص ١٩٤، ٢٩٢، ٣٩٣، السياسة الأسبوعية، عدد ٦٩ فى ٢ يوليو ١٩٢٧، تعددت حوادث انتحار الفتيات لإكراههن على الزواج بدون رغبتهن.

(٩) فتاة مصر، عدد ٢ فى أول مارس ١٩٣٠، ص ص ١ ـ ٤.

(١٠) النهضة النسائية، العدد الأول فى أغسطس ١٩٢٣، ص ٢١، المقطم، عدد ١١٩٨٩ فى ٣١ يوليو ١٩٢٨.

(١١) النهضة النسائية، عدد ٢ فى سبتمبر ١٩٢٤، ص ٣٧، السياسة الأسبوعية، عدد ٥٣ فى ١٢ مارس ١٩٢٧.

(١٢) المرأة المصرية، عدد ٧ فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٥، ص ٣٧٢، السياسة الأسبوعية، عدد ٥٣ فى ١٢ مارس ١٩٢٧، فتاة الشرق، عدد ٣ فى ١٥ مارس ١٩٣٠، ص ص ١، ٢.

(١٣) المرأة المصرية، عدد ٤ فى ١٥ إبريل ١٩٢٧، فتاة الشرق، عدد ٥ فى ١٥ إبريل ١٩٣٠، ص ص ١، ٢.

(١٤) النهضة النسائية، عدد ٦٢ فى فبراير ١٩٢٨.

(١٥) نفس المصدر، العدد الأول فى يناير ١٩٣٢، ص ٢٣، روز اليوسف، عدد ٧٤٦ فى ٢٥ يونيو ١٩٤٢.

(١٦) الأهرام، عدد ١٦٢٨٠ فى ٣ إبريل ١٩٣٠، عدد ٢٠٦٥٦ فى ١١ مارس ١٩٤٢، المصور، عدد ٧٠٧ فى ٢٩ إبريل ١٩٣٨، السياسة الأسبوعية، عدد ٦٩ فى ٧ مايو ١٩٢٨.

(١٧) النهضة النسائية، العدد الأول، يناير ١٩٣٧، المصور، عدد ٦٢٤ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٣٦.

(١٨) نفس المصدر.

(١٩) السياسة الأسبوعية، عدد ٧١ فى ٢١ مايو ١٩٢٨.

(٢٠) روز اليوسف، عدد ٧٠٨ فى ٣ أكتوبر ١٩٤١، عدد ٨٢٩ فى ٤ مايو ١٩٤٤، مذكرات هدى شعراوى، حواء ١٢٥٦ فى ١٨ أكتوبر١٩٨٠.

(٢١) المرأة الجديدة، عدد ١٠ فى ٢ نوفمبر ١٩٢٤، ص ٨٩.

(٢٢) المرأة المصرية، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر وديسمبر ١٩٢٣، ص ٢٥٦.

(٢٣) نفس المصدر، عدد ٣ فى فبراير ١٩٣١، ص ٨٧.

(٢٤) نفس المصدر، العددان ٣، ٤ فى مارس وإبريل ١٩٣٢، ص ٨٢، روز اليوسف، عدد ٥٣٨ فى ٤ يوليو ١٩٣٨، ص ٣١.

(٢٥) الفتاة، عدد ٥١ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨، ص ٢٢، السياسة الأسبوعية، عدد ٨٢ فى ١٣ أغسطس ١٩٣٨، عدد ١٠٤ فى ١٤ يناير ١٩٣٩.

(٢٦) الفتاة، عدد ١١٨، فى ٢ مارس ١٩٤٠.

(٢٧) روز اليوسف، عدد ٦٩٩ فى أول أغسطس ١٩٤١، ص ١٤.

(٢٨) السياسة الأسبوعية، عدد ٦٩ فى ٧ مايو ١٩٢٨.

(٢٩) الأهرام، عدد ١٩٩٦٢ فى ٦ إبريل ١٩٤٠، السياسة الأسبوعية، عدد ١٧٣ فى ٢٥ مايو ١٩٤٠.

(٣٠) الأهرام، عدد ٢٠٤١٦ فى ١٠ يوليو ١٩٤١، عدد ٢٠٤٤٠ فى ٣ أغسطس ١٩٤١، روز اليوسف، عدد ٧٠٨ فى ٣ أكتوبر ١٩٤١.

(٣١) بلغت عقود الزواج ٢٧٦,١٧٧ عقداً عام ١٩٣٦ وارتفعت تدريجياً إلى أن وصلت ٢٢٢٩,٦٨٩ عام ١٩٤٥. أميرة عبد المنعم البسيونى، الأسرة المصرية، ص ص ٤٠، ١١٠.

(٣٢) السياسة الأسبوعية، عدد ١٢٣ فى ١٤ يوليو ١٩٢٨، النهضة النسائية، عدد ٧٥ فى يونيو ١٩٣١.

(٣٣) الأهرام، عدد ١٨٤٧٦ فى ٢١ مايو ١٩٣٦.

(٣٤) المصور، عدد ٩٦٦ فى ١٦ إبريل ١٩٤٣.

(٣٥) أمانى فريد، المرأة المصرية والبرلمان، ص ١١١.

(٣٦) المرأة المصرية، عدد ٢ فى ١٥ فبراير ١٩٢٤، ص ٥٩.

(٣٧) السياسة الأسبوعية، عدد ١٢٣ فى ١٤ يوليو ١٩٢٨، المقطم ١٢٠١٦ فى ٣١ أغسطس ١٩٢٨، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٤٥ فى ٢ أغسطس ١٩٨٠.

(٣٨) المرأة المصرية، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر وديسمبر ١٩٢٦، وزارة عدلى الثانية ٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ إبريل ١٩٢٧.

(٣٩) المقطم، الأعداد ١٢٠١٠، ١٢٠١١، ١٢٠٣٥، ١٢٠٣٦ فى ٢٤، ٢٥ أغسطس، ٢٢، ٢٣ سبتمبر ١٩٢٨.

(٤٠) نفس المصدر.

(٤١) المرأة المصرية، عدد ٨ فى ١٥ أكتوبر ١٩٢٥.

(٤٢) روز اليوسف، عدد ٨٧٥ فى ٢٢ مارس ١٩٤٥.

(٤٣) المصور، عدد ١٠٧٦ فى ٢٥ مايو ١٩٤٥.

(٤٤) نفس المصدر، العددان ١٠٧٨، ١٠٨٣ فى ٨ يونيو، ١٢ يوليو ١٩٤٥.

(٤٥) المرأة المصرية، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر وديسمبر ١٩٢٦، المقطم عدد ١٢٠٣٥ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨.

(٤٦) المقطم، عدد ١٢٠٣٦ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٨.

(٤٧) نفس المصدر، عدد ١٢٠١٠ فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٨.
(٤٨) الأهرام، عدد ١٦١٠٦ في ٧ أكتوبر ١٩٢٩.
(٤٩) اميرة عبدالمنعم البسيونى، المرجع السابق، ص ١٤١. بعد أن كان المعدل ٣،٦ عام ١٩٣٥ أصبح ٤،٧ عام ١٩٤٤.
(٥٠) المرأة المصرية، عدد ٤ فى ١٥ إبريل ١٩٣٤، ص ١٤٨، الفتاة، عدد ٩٩ فى أكتوبر ١٩٣٩، ص ٤، روز اليوسف، عدد ٨٢٣ فى ٢٢ مارس ١٩٤٤، عدد ٩٠٦ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥.
(٥١) الأهرام، عدد ١٩٩٧٧ فى ٢١ إبريل ١٩٤٠، السياسة الأسبوعية، عدد ١٩١ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٠.
(٥٢) المصور، العددان ٩٥٢، ٩٦٣ فى ٨ يناير، ٢٦ مارس ١٩٤٣، روز اليوسف، عدد ٨٧٥ فى ٢٢ مارس ١٩٤٥.
(٥٣) روز اليوسف، عدد ٨٢٣ فى ٢٣ مارس ١٩٤٤.
(٥٤) المقطم، عدد ١٢٠٣٥ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨، الأهرام ١٦١٠٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٢٩، درية شفيق، إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١١٣، حسنى نصار، المرجع السابق، ص ٤٨٠.
(٥٥) الهلال، الكتاب الذهبى ١٨٩٢ ـ ١٩٤٢، النهضة النسائية بقلم هدى شعراوى، مذكرات هدى شعراوى، عدد ١٢٤٥ فى ٢ أغسطس ١٩٨٠.
(٥٦) إنجى أفلاطون، المرجع السابق، ص ١٤.
(٥٧) روز اليوسف، عدد ٨٣٢ فى ٢٥ مايو ١٩٤٤
(٥٨) إنجى أفلاطون، المرجع السابق، ص ٢١.
(٥٩) المقطم، عدد ١٢١١٨ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٨، مذكرات هدى شعراوى، حواء ١٢٥٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٠.
(٦٠) الدستور، العددان ٧٠٩، ٧١٣ فى ٣، ٨ فبراير ١٩٣٠، النهضة النسائية، عدد ٨٧ فى مارس ١٩٣٠، ص ص ٧٣، ٧٤.
(٦١) المرأة المصرية، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٣، ص ٢٥١.
(٦٢) درية شفيق، المرأة المصرية ص ١٣٥.

(٦٣) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٢٧ فى ٧ يونيو ١٩٨٠.
(٦٤) السيدات والرجال، عدد ٢ فى نوفمبر ١٩٢٢، ص ٥٧، العروسة، عدد ٢ فى ٤ فبراير ١٩٢٥.
(٦٥) العروسة، عدد ٣ فى ١٩ أغسطس ١٩٢٥.
(٦٦) المصور، عدد ٦٣٣ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٦.
(٦٧) المرأة الجديدة، عدد ١٦ فى أول يناير ١٩٢٥، ص ٥٩.
(٦٨) السفور، عدد ٢٠٤ فى ٥ يونيو ١٩١٩، العدد الأول فى ٦ نوفمبر ١٩١٩.
(٦٩) الأهرام، عدد ١٧١٨٨ فى ١٣ أكتوبر ١٩٣٢، الضياء، عدد ١٠ فى ١٠ يونيو ١٩٤٤.
(٧٠) العفاف، العدد الأول فى أول إبريل ١٩٢١، عدد ٢٢ فى ١١ مايو ١٩٢٣.
(٧١) السياسة الأسبوعية، عدد ٦٢ فى ١١ يونيو ١٩٢٧.
(٧٢) الضياء، عدد ١٠ فى ١٠ يونيو ١٩٤٤.
(٧٣) السياسة الأسبوعية، عدد ١١٤ فى ١٢ مايو ١٩٢٨.
(٧٤) روز اليوسف، عدد ٦٦٠ فى ٢ نوفمبر ١٩٤٠.
(٧٥) المرأة المصرية، العدد الأول فى يناير ١٩٢٨، ص ١٢. مما يذكر أن الملك فؤاد رفض سفور عائلته، ورأى تحرير المرأة فى تعليمها وثقافتها.
(٧٦) الأهرام، عدد ١٧١٨٨ فى ٣ أكتوبر ١٩٣٢.
(٧٧) العروسة، عدد ٥٢٦ فى ٣ إبريل ١٩٣٥.
(٧٨) المصور، عدد ١٠١٩ فى ٢١ إبريل ١٩٤٤.
(٧٩) المصرية، عدد ١٥ فى ١٥ سبتمبر ١٩٣٧.
(٨٠) المرأة المصرية، العدد الأول فى يناير ١٩٢٨.
(٨١) النهضة النسائية، عدد ٥ فى ديسمبر ١٩٢٣، ص ١٤٥، عدد ١٠ فى أكتوبر ١٩٣٦، ص ٣٣٦، المرأة الجديدة، عدد ١٤ فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤، ص ١٣٦، الأهرام، عدد ١٥١١٦ فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٥، السياسة الأسبوعية، عدد ٨٢ فى أول أكتوبر ١٩٢٧، العروسة، عدد ٥٢٧ فى ١٠ إبريل ١٩٣٥.

(٨٢) العروسة، عدد ٥٣٦ فى ١٢ يونيو ١٩٣٥.

(٨٣) السياسة الأسبوعية، عدد ٣٨ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٦، الفتاة، العدد الأول فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، ص ٢٨.

(٨٤) السياسة الأسبوعية، عدد ٨٠ فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٧، عدد ١٠٦ فى ٢٨ يناير ١٩٣٩، أمهات المستقبل، العدد الأول فى ١٥ يناير ١٩٣٠، ص ١٥.

(٨٥) العروسة، عدد ٢٧٦ فى ١٤ مايو ١٩٣٠، ص ٥، المرأة المصرية، عدد ٧ فى سبتمبر ١٩٣٠، ص ٢٧٠.

(٨٦) المصور، عدد ٦٤٧ فى ٥ مارس ١٩٣٧.

(٨٧) روز اليوسف، عدد ٧٥٥ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٢.

(٨٨) السياسة الأسبوعية، عدد ٨١ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٢٧، المرأة المصرية، العددان الأول والثانى فى يناير وفبراير ١٩٣٠، الفتاة، عدد ٢ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧، عدد ١٧١ فى ٨ مايو ١٩٤١.

(٨٩) المصور، عدد ٦٦١ فى ١١ يونيو ١٩٣٧، صور الإيضاح فى مصر صيف عام ١٩٣٨.

(٩٠) النهضة النسائية، عدد ٧ فى يوليو ١٩٣٩، ص ٢١٨.

(٩١) المصور، عدد ٩٨٥ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٢.

(٩٢) النهضة النسائية، عدد ١٠ فى أكتوبر ١٩٣٩، ص ٣٣١.

(٩٣) روز اليوسف، عدد ٧٥٥ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٢.

(٩٤) نفس المصدر، ويسجل محمد زكى عبدالقادر أنه رأى شابة محجبة فى الترام تغمز لشاب وتعطيه ورقة، ورأى أخرى سافرة تدفع عنها شاب حاول اعتراضها فى الطريق.

(٩٥) المصرية، عدد ٧٧ فى أول مايو ١٩٤٠، ص ١٧.

(٩٦) السياسة الأسبوعية، العددان ٧٣، ٧٦ فى ٣٠ يوليو، ٣٠ أغسطس ١٩٢٧.

(٩٧) الضياء، عدد ٤٠ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠.

(٩٨) العروسة، عدد ٢٦٠ فى ٢٢ يناير ١٩٣٠.

(٩٩) روز اليوسف، عدد ٣٥٠ فى ٥ نوفمبر ١٩٣٤.

(١٠٠) المقطم، عدد ١٢٢٧٢ فى ٤ يوليو ١٩٢٩.

(١٠١) النهضة النسائية، عدد ٦ فى يونيو ١٩٣٢، ص ٩١.

(١٠٢) المرأة المصرية، عدد ٣، ٤ فى مارس وإبريل ١٩٣٣، ص ١١٩.

(١٠٣) السياسة الأسبوعية، عدد ٢١٧ فى ١٢ إبريل ١٩٤١.

(١٠٤) النهضة النسائية، العدد الأول فى يناير ١٩٣٤، ص ١٣.

(١٠٥) المقطم، عدد ١٢٠٨١ فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٨.

(١٠٦) الفتاة، عدد ٨٣ فى ١٥ يونيو ١٩٣٩، ص ٣٧.

(١٠٧) روز اليوسف، عدد ٨٧٩ فى ١٩ إبريل ١٩٤٥.

(١٠٨) السيدات، عدد ٧ فى مايو ١٩٢٢.

(١٠٩) العروسة، عدد ٥٠ فى ١٣ يناير ١٩٢٦.

(١١٠) روز اليوسف، عدد ١٠٤ فى ٣ نوفمبر ١٩٢٧.

(١١١) العروسة، عدد ٢٦٠ فى ٢٢ يناير ١٩٣٠.

(١١٢) المصور، عدد ١٠٠٥ فى أول يناير ١٩٤٤.

(١١٣) الأمل، عدد ١٦ فى ٢٠ فبراير ١٩٢٦، ص ٣، روز اليوسف، عدد ٢٢ فى ٣١ مارس ١٩٢٦، المصرية، عدد ٧٦ فى أول إبريل ١٩٤٠.

(١١٤) النهضة النسائية، عدد ٥٦ فى أغسطس ١٩٢٧، ص ٢٧٩، المصرية، عدد ٧٦ فى أول إبريل ١٩٤٠، ص ٢، السياسة الأسبوعية، عدد ٢١٧ فى ١٢ إبريل ١٩٤١، المصور، عدد ٩٨٥ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٣.

(١١٥) النهضة النسائية، نفس العدد، ص ٢٨٠.

(١١٦) نفس المصدر، ص ٢٧٩، المصور، نفس العدد.

(١١٧) المصرية، عدد ٧٦ فى أول إبريل ١٩٤٠، ص ١٢، المصور، العددان ٨٩٢، ٩٦٨ فى ٣٠ إبريل، ٦ أغسطس ١٩٤٣، تصور لهفة السيدات على معرفة «الجانيان والبلاسية والدوبل توت».

(١١٨) المرأة الجديدة عدد ١٦ فى أول يناير ١٩٢٥، ص ٥٩، روز اليوسف، عدد ٢٢ فى ٣١ مارس ١٩٢٦، المصرية، عدد ٧٧ فى أول مايو ١٩٤٠.

(١١٩) العروسة، عدد ٤٤٦ فى ١٦ أغسطس ١٩٢٣، النهضة النسائية، عدد ١١ فى نوفمبر ١٩٢٣، ص ٣٦٥.

(١٢٠) الأهرام، عدد ١٨٢٥٧ فى ٨ أكتوبر ١٩٣٥.

(١٢١) نفس المصدر، عدد ١٤٢٠٠ في ١٠ نوفمبر ١٩٢٣.

(١٢٢) السياسة الأسبوعية، عدد ٦٠ فى ٣٠ إبريل ١٩٢٧، العروسة، عدد ١١٩ في ١١ مايو ١٩٢٧، فتاة الشرق، جـ ٩ فى أول يونيو ١٩٢٧ ص ص ٣٩٦، ٣٩٧، المصرية، العددان ٢٣، ٢٤ فى ٢٠ يناير ١٩٣٨، ص ص ١١، ١٢.

(١٢٣) السياسية الأسبوعية، عدد ٩٧ فى ١٤ يناير ١٩٢٨، المصور، عدد ٢٢٦ فى ٨ فبراير ١٩٢٩.

(١٢٤) المصرية، عدد ٦٥ فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٩.

(١٢٥) نفس المصدر، عدد ٥٣ فى ١٥ إبريل ١٩٣٩، ص ص ٢٠، ٢١، المصور، عدد ١٠٨٥ فى ٢٧ يوليو ١٩٤٥.

(١٢٦) العروسة، عدد ٣٤٢ فى ١٩ أغسطس ١٩٣١.

(١٢٧) النهضة النسائية، العدد الأول فى أغسطس ١٩٢٢.

(١٢٨) الأهرام، عدد ١٣٧٨٩ فى ٦ يوليو ١٩٢٢، العروسة، عدد ٢٧٣ فى ٢٣ إبريل ١٩٣٠.

(١٢٩) المرأة المصرية، العددان ٣، ٤ فى مارس وإبريل ١٩٣٣، ص ١٣٩، المصرية، عدد ١٩ فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٧، ص ٣٤.

(١٣٠) كوكب الشرق، عدد ١٣١٦ فى ٢٥ فبراير ١٩٣٣.

(١٣١) المصور، عدد ٧١١ فى ١٦ مايو ١٩٣٨، عدد ٩٦٧ فى ٢٣ إبريل ١٩٤٣.

• الفصل السادس

النشاط الدولى

لم يقتصر طريق الكفاح الذى سلكته المرأة على ما بذلته من مجهودات لتغيير مركزها فى المجتمع على أرض مصر فقط، ولكنها كانت من الذكاء بحيث نقلت خطوات تقدمها إلى الخارج، لتعطى الشكل الصادق والواضح عن الكيان الجديد للمرأة المصرية، ولتقضى على الصورة القاتمة لها والمثبتة فى الأذهان الأوروبية، هذا من ناحية، ورغبة منها فى الحصول على المزيد من المكاسب الخارجية لتعطيها الثقة، وتجعلها تفرض مطالبها معتمدة على المساندة والمعاضدة والتأييد الخارجى من ناحية ثانية، والاطلاع على ما وصلت إليه المرأة الأجنبية من تقدم، ومدى تأثير ذلك على مجتمعها لتحذو حذوها من ناحية ثالثة. من أجل ذلك بدأ العمل، وتمكنت الظروف التى مرت بها مصر عام ١٩١٩ أن تلفت الأنظار فى الخارج، وخاصة ما قامت به المرأة من مشاركة وطنية فى الثورة. وكانت أولى الخطوات الدعوة التى قدمها الاتحاد النسائى الدولى إلى قيادات الزعامة النسائية فى مصر عام ١٩٢٠ لحضور

مؤتمر جنيف[١]، ولكن لم يكن الوقت حان لاشتراك المرأة المصرية فيه، إذ انشغلت بالأحداث التى كانت تعيشها مصر فى ذلك الوقت.

وتكررت الدعوة وقُبلت، وشاركت المرأة المصرية فى مؤتمر روما فى مايو ١٩٢٣، وكان ذلك انتصاراً للمرأة وأول اعتراف دولى بمركزها الجديد، وتم اختيار وفد المؤتمر من الاتحاد النسائى برئاسة هدى شعراوى وعضوية نبوية موسى وسيزا نبراوى[٢]، وبدأ فى استعداده للسفر وتحضير برنامجه، ولكن وجدت أصوات المعارضين للنهضة النسائية ترتفع رافضة سفر المرأة المصرية، ولم يكن كما أعلنوا خوفاً من الإساءة إلى سمعة مصر أثناء كفاحها السياسى، ولكن للخط الرجعى الذى التزموه بالتضييق وعدم إعطاء الفرص لأية خطوة يمكن أن تفيد المرأة فى الحصول على حقوقها، خاصة وأن المؤتمر سيتناول مسألة حق المرأة فى الانتخاب والرقى بمستواها ومساواتها مع الرجل فى الأجور، واتفاق ذلك مع مطالب المرأة المصرية، هذا فى الوقت الذى وجدت فيه التشجيع والحث على السفر من المؤيدين، لإثبات مكانتها ليس فى مصر فقط، وإنما أيضاً بين نساء العالم، حيث تطالب بأحقيتها بأن تكون عضواً نافعاً وعاملا فى المجتمع، وتقاسم الرجل فيما يعود على مصر بالتقدم[٣].

وأعد الوفد النسائى المصرى برنامجه للمؤتمر، وشمل الرقى بالمرأة ومساواتها بالرجل وخاصة فى التعليم العالى. ومعالجة ثغرات قانون الأحوال الشخصية ووضع تنظيمات متطورة للزواج،

والارتفاع بمستوى الخدمات الصحية، والقضاء على الأمراض الاجتماعية، وعُرض البرنامج على المجتمعات وأدلين برأيهن فى نقاطه(٤).

وسافر الوفد لروما، ومما يذكر أنه اصطحب معه كتابًا عن الزواج فى الإسلام باللغة الفرنسية(٥)، وعلى منبر المؤتمر وقفت هدى شعراوى تمثل المرأة المصرية، وتتكلم بالفرنسية عن المشكلات التى تعترض الحركة النسائية فى مصر، وركزت على ما أعطاه الإسلام للمرأة من حقوق، وفسرت النقاط الخاصة بتعدد الزوجات والميراث، وعرضت البرنامج المعد الذى ينم عن وعى كامل بقضايا المرأة(٦).

وحازت المرأة المصرية إعجاب المرأة الأوروبية والأمريكية، وتحقق الهدف الأول من التمثيل فى المؤتمر وهو محو الفكرة السائدة عن جهل المرأة المصرية وانزوائها داخل بيتها، وتُسجل نبوية موسى فى بيانها عن أعمال الوفد «وقد أظهرت النساء دهشة عندما عرفت أننا مصريات، لأن اعتقادهن فى المصريات كان غير ما رأينه، وكن يعتقدن أن الوفد المصرى أحط من الوفد الهندى»(٧).

وشرفت مصر بالمرأة، والتف الصحفيون حول رائدات النهضة النسائية، فأدلين بأحاديثهن التى ترفع من شأن المرأة المصرية، وبيان دورها فى الحركة الوطنية، وسعيها وإصرارها على الحصول على التقدم والرقى، وخطواتها التى اتبعت للتنفيذ، وكون الوفد المصرى العلاقات مع باقى وفود الدول فى المؤتمر(٨)، وعلى هذا اتسع نطاق جهود المرأة من المحلية إلى الدولية.

واتباعًا للخطة التى رُسِمت توالى تمثيل المرأة المصرية فى المؤتمرات الدولية، ففى سبتمبر ١٩٢٤ حضرت هدى شعراوى مؤتمر جراتز بالنمسا لمناقشة مشكلة الرقيق الأبيض، ولها الآثار السيئة فى مصر خاصة فيما يتعلق بالمرأة، وفى داخل المؤتمر طالبت مندوبة مصر بإلغاء البغاء وانتشال العاملات به، ودور الحكومات فى ذلك(٩). وفى المؤتمر النسائى الذى عُقد بواشنطن فى أكتوبر ١٩٢٥ طرحت رئيسة الاتحاد النسائى المصرى حالة المرأة الشرقية عامة والمصرية خاصة، وانتقدت نظام الحجاب(١٠).

وعلى نفس الدرب كان مؤتمر باريس فى يونيو ١٩٢٦، فسافر إليه الوفد المصرى برئاسة هدى شعراوى، وتم ترشيحها وفوزها بأغلبية ساحقة عضوًا فى اللجنة التنفيذية للاتحاد النسائى الدولى، فأصبحت أول شرقية فى مكتب الرئاسة، وهذا فى حد ذاته اعتراف دولى بالمرأة المصرية، ويُبين كيف نُظر إليها بعد أن تغير مركزها، وأصبحت لها الشخصية والمكانة. وتعرض المؤتمر لقضايا المساواة بين المرأة والرجل، وحق الانتخاب للمرأة وتحريرها ومسألة الاتجار بالنساء، وأخيرًا السلام العالمى، وتحدثت زعيمة الحركة النسائية المصرية عن قضايا المرأة المصرية، ووضحت موقفها بين القانون والشريعة، وشرحت سيزا نبراوى قانون الأحوال الشخصية، وتسامح الإسلام، وتعنت القائمين على الأمر(١١).

وحول نفس الموضوع دار حديث مندوبة مصر فى مؤتمر امستردام بهولندا عام ١٩٢٧. ونجحت المرأة المصرية فى نشر

دعوتها بين الغربيات، وأسمعتهن صوتها، وعرضت مواقفها المشرفة فى القضية الوطنية، وبددت بحجتها ما تسجته الادعاءات. هذا ويجب أن نذكر أن نشاط المرأة المصرية امتد إلى المؤتمرات الخاصة بالبيت وشئونه، فعندما عقد مؤتمر التعليم المنزلى بروما فى نوفمبر ١٩٢٧ مثلت مصر فاطمة فهمى وإميلى عبدالمسيح ودارت الموضوعات حول الاقتصاد، وتنظيم الميزانية، والمرأة المدبرة، وضرورة مكافحة غلاء المعيشة(١٢).

وفى مؤتمر برلين فى يونيو ١٩٢٩ ركَّز الوفد المصرى على مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر، لإمكان السيطرة على أمراض المجتمع من بغاء وتجارة مخدرات، وفيه أشادت زعيمة الحركة النسائية الألمانية بنشاط وحماسة المرأة المصرية، فقد زارت مصر وشاهدت على الطبيعة مجهودات المصريات المثمرة، وعرضتها أمام المندوبات. وتعددت اللقاءات الصحفية مع الوفد المصرى، وكثرت الأسئلة حول المرأة، وشملت الإجابات إعطاء صورة كاملة عن تطور وضع المرأة المصرية(١٣).

واتخذ المؤتمر قرارًا مؤداه أن يطلب إلى الجمعيات المنضمة إليه السعى لدى حكوماتها لتسهيل عملية التطهير الخلقى والصحى التى شرعت فيها حكومة مصر، وذلك بإلغاء الامتيازات الأجنبية(١٤). وعلى ذلك أصبح لمندوبات مصر نصيب المشاركة فى القرارات بتلك الدعاية الواسعة التى نشرتها ضد هذا النظام، خاصة بعد المركز الذى حصلت عليه هدى شعراوى كوكيلة للاتحاد النسائى الدولى

باختيار الأوروبيات، وبانتشار مجلة L'Egyptienne فى أوروبا ومساهمتها فى نشر الدعاية لمصر وللمرأة.

ومثَّل الوفد النسائى المصرى فى مؤتمر مرسيليا فى مارس ١٩٣٣ الذى ركز جهوده حول حق المرأة السياسى[١٥]، وتبعه مؤتمر إستانبول فى إبريل ١٩٣٥. وفيه صدر قراره بناء على اقتراحات الجانب المصرى فيما يختص بمسألة الامتيازات الأجنبية، إذ استنكر بقاء هذا النظام فى مصر وطالب بضرورة إلغائه، وتكليف مندوبات الدول تبليغ ذلك إلى حكوماتهن[١٦].

وفى أثناء انعقاد مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧ أرسلت رئيسة الاتحاد النسائى الدولى إلى سكرتير مؤتمر الامتيازات، تطالبه بتنفيذ الإلغاء بناء على طلب رئيسة الاتحاد النسائى المصرى الذى أعلن التأييد لوفد مصر الرسمى فى المؤتمر[١٧]. كذلك دعيت المرأة المصرية فى مؤتمر بودابست فى أغسطس ١٩٣٧، وفيه ألقت إيفا حبيب مندوبة الاتحاد النسائى كلمتها عن نهضة المرأة المصرية، كما أيدت السلام العالمى[١٨].

وفى إطار قضية السلام، عملت المرأة وقدمت مجهوداتها، فذهبت هدى شعراوى إلى چنيف فى سبتمبر ١٩٢٦ باعتبارها عضواً للمكتب النسائى الدولى لجمعية السلام، لحضور الاجتماعات والمناقشات الخاصة بتقرير أفضل الوسائل لاشتراك المرأة في خدمة السلام، ولم تترك فرصة إلا وتكلمت فيها عن التطور الذى تعيشه المرأة المصرية[١٩].

وتكونت جمعية مصرية للسلام فى مارس ١٩٣٥ ورأستها فاطمة نعمت راشد، وهى فرع للعصبة الدولية للأمهات والمربيات الداعيات للسلام بباريس، وهدفها تعليم الأطفال الواجب الوطنى، وبث روح حب الجيش فيهم، والوقوف بالطرق السلمية أمام الدول صاحبة الأطماع.

ونظمت كتلة السلام المصرية اجتماعًا بالإسكندرية فى يونيو ١٩٣٦، دعت إليه الاتحاد النسائى، وتكلمت سيزا نبراوى، وأنابت إستر فهمى ويصا عن المرأة فى الإسكندرية، ودار الحديث حول السلام، كما عقد الاتحاد النسائى اجتماعًا لنفس الغرض حضره مصريات وأجنبيات. ومن أجل السلام ونزع السلاح، مثلت مصر إستر فهمى ويصا ونعيمة الأيوبى فى المؤتمر العالمى للسلام ببروكسل الذى عقد فى مايو ١٩٣٨[٢٠].

وشاركت المرأة المصرية فى المؤتمر النسائى الدولى الديمقراطى بباريس المنعقد فى نوفمبر ١٩٤٥، ومثلتها إنجى أفلاطون وصفية فاضل وسعاد الرملى، وفيه أعلن شعار السلام وبغض الفاشية والاضطهاد والاستبداد والاستعمار، ووضع حد لظلم المرأة ومساواتها مع الرجل فى الأجر والرعاية والتعليم والطلاق والميراث وإعطائها حق الانتخاب.

وتحدث الوفد المصرى متضامنًا مع المطالب المعروضة، وأشار إلى معاناة المرأة العاملة، وعرَّجت إنجى أفلاطون على ما تقاسيه مصر من الإنجليز، وكيف أثروا على إعاقة تقدم المرأة، ساعية فى

حث المرأة الأوروبية على التأييد. وانتُخب الوفد المصرى لعضوية الاتحاد النسائى الدولى الديمقراطى، فكان ذلك انتصارًا للمرأة المصرية. ومما هو جدير بالملاحظة أن المندوبات الفائزات كن أصغر الحاضرات سنًا، وترددت الهتافات «تحيا مصر، تحيا الشبيبة النسائية الديمقراطية»[٢١].

وهكذا ارتفع صوت المرأة المصرية فى الأجواء العالمية ليثبت الاعتراف بمركزها الجديد، وعلى الصعيد الأوروبى استمرت الدعاية للنهضة النسائية، فكسبت الأصوات بجانبها دون عقد مؤتمرات دولية، وتولت هذه المهمة هدى شعراوى، فسافرت إلى باريس لعقد الاجتماعات والخطبة فيها، والتصريح فى الأحاديث الصحفية.

ورحب المصريون فى الخارج بهذا النشاط ووسعوا دائرته، فأقامت دار الجمعيات العلمية حفلة لتكريم زعيمة النهضة النسائية، وحضرها جمع من الفرنسيين والأتراك والهنود بخلاف المصريين[٢٢]، وتلاحق عليها مندوبو الصحف، وأدارت هدى شعراوى الحديث حول تحرير المرأة المصرية، حتى أن چولييت آدم أرسلت تهنئ وتقول: إن نهضة النساء فى مصر لا تقل فى نظرى عن نهضة الرجال فيها»[٢٣].

وأثناء تردد زعيمة الاتحاد النسائى على باريس، أقامت معرض الخزف المصرى، وعرضت فيه إنتاج مصنعها[٢٤]، فأثبتت للجميع تفوق المرأة وتحملها مسئولية العمل فى هذا الميدان. وفى لندن

قامت زوجة مكرم عبيد بنشاطها، وأعطت الصورة الحديثة للمرأة المصرية لدرجة أن مندوبة صحيفة الديلى نيوز تسطر بعد لقائها بها «لقد تلاشى ما كنت أزعمه عن النساء المصريات»(٢٥).

وانتقلت قضية المرأة المصرية من أوروبا إلى أمريكا، فوصلت إليها هدى شعراوى فى يوليو ١٩٢٧ ومعها برنامجها المعد، وهناك تعددت اللقاءات الصحفية معها بشأن بعض المسائل الخاصة بتعدد الزوجات وتعليم المرأة، وقد أوضحت كعادتها الأوضاع التى وصلت إليها المرأة فى مصر(٢٦).

واتجه نشاط المرأة الخاص بالنطاق الخارجى إلى الشئون العربية، ووالت اهتمامها بالقضية الفلسطينية، فعقد الاتحاد النسائى أول مؤتمر عربى فى أكتوبر ١٩٣٨، ودعت إليه الوفود للدفاع عن فلسطين(٢٧). وترسل هدى شعراوى البرقيات إلى المؤتمر المنعقد فى لندن، تشير إلى ما تعقده المرأة العربية من الآمال حول إنصاف عرب فلسطين وحفظ حقوقهم، وتحتج لدى مصطفى النحاس ولامبسون بشأن ذلك(٢٨)، وتتزعم مظاهرة نسائية سلمية فى ذكرى ٢ نوفمبر تمر بقصر عابدين ودور السفارات والمفوضيات الأجنبية(٢٩).

ومما لا شك فيه أن اهتمام المرأة بالمسائل العربية يدل على وعى وإدراك وفهم للأحداث المعاصرة، ويرتبط بالنشادل السياسى الذى قامت به، وينم عن الرغبة التامة فى المشاركة فى الأحداث.

ولم يغب عن ذهن القائمات على الحركة النسائية ضرورة توحيد الجهود فى إطار يجمعهن مع باقى نساء العرب، حيث الأوضاع المماثلة، والطلبات المتشابهة، والمساعى المبذولة، وإن كانت المرأة المصرية قد تقدمت عن أختها العربية فى المكاسب التى حصلت عليها.

وبناء على تلك السياسة، ولإجبار الحكومات على مزيد من المنح للمرأة، رأت زعيمة النهضة النسائية المصرية عقد مؤتمر نسائى عربى فى ديسمبر ١٩٤٤ ليكون للمرأة الشرقية صوت يسمع فى المؤتمرات النسائية الدولية، وليقف نساء العرب جبهة واحدة للبحث فى شئون المرأة الاجتماعية والتشريعية والصحية والسياسية[٣٠].

ووفقًا لهذا التخطيط سافرت هدى شعراوى ووكيلة الاتحاد النسائى إلى لبنان للإعداد للمؤتمر، وفيها دارت المناقشات مع رئيس جمهوريتها حول حق المرأة السياسى[٣١]. وذلك فى الوقت الذى طلبت رئيسة اللاتحاد النسائى الدولى من رئيسة الاتحاد النسائى المصرى توطيد العلاقات بين الاتحاد الدولى والمرأة العربية[٣٢]، وذلك لمعرفتها دور مصر القيادى فى المنطقة.

واستقبل الاتحاد النسائى المصرى مندوبات الدول العربية: العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، والتقين بالملكة فريدة والمسئولين. وافتتح المؤتمر بالأوبرا فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٤ وحضره الرسميون والعلماء والأدباء والمفكرون، والأميرات والسيدات الأرستقراطيات، وبطبيعة الحال رائدات الحركة النسائية، وتحدث

محمد حسين هيكل عن نهضة المرأة المصرية، وبيَّن كيف تغير وضعها، وتكلمت سيزا نبراوى عن هدف المؤتمر وشمل حقوق المرأة وفلسطين.

وانتهى المؤتمر إلى قرارات طالبت الحكومات العربية فيما يختص بالمرأة بالعمل على مساواتها تدريجيًا مع الرجل، وعلى وجه الخصوص فى الحق السياسى، والتعيين فى الوظائف وأحكام قانون العقوبات، وتعديل قانون الأحوال الشخصية وتحريم زواج القاصرات وتحديد السن الأدنى للزواج والدقة فى التنفيذ، وتقييد تعدد الزوجات والطلاق ورفع النفقة، وعدم الإجحاف بحق المرأة فى الإرث، وتعميم التعليم الإجبارى لمحو الأمية، والإكثار من المدارس، وتوحيد المناهج بين الدول العربية، وترك تعليم البنات للإدارة النسائية، وحماية الصحة والأمومة والطفولة والأخلاق، وأخيرًا التعاون الاقتصادى للدول العربية بتسهيل التبادل التجارى وإقامة معارض مشتركة، وفتح باب العمل أمام المرأة ومساواتها فى الأجر مع الرجل، وتأييد مشروع جامعة الدول العربية، واقترح المؤتمر أن يطلب من المجمع اللغوى حذف نون النسوة(٢٣).

وتم انتخاب أعضاء المكتب الدائم لهيئة الاتحاد النسائى العربى من المندوبات العربيات، واختيرت هدى شعراوى رئيسة عامة، وأمينة السعيد سكرتيرة، والهدف من المكتب توطيد التعاون بين نساء العرب، وبين المرأة والرجل، وتحقيق المثل العليا، وإنشاء جيل قوى(٢٤). وبذلك يتضح إصرار المرأة المصرية على مطالبها ونجاحها

فى ضم صوت المرأة العربية لها من أجل تحسين مركز المرأة، واتباع الجديد وإقصاء القديم بجميع مساوئه. وعلى هذا الأساس زادت المرأة من رصيدها فى كل نشاط أقدمت عليه، وفى كل خطوة كسبتها فى الوقت الذى قدمت فيه الدليل على أنها لم تعد تلك المرأة التى حكمتها التقاليد وأودعتها بين الجدران، ولكنها نالت من الحرية ما جعلها تتحرك بسرعة لتقطف ثمار جهدها.

هوامش الفصل السادس

(١) مجد الدين حفنى ناصف، المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) المرأة المصرية، عدد ٤ فى إبريل ١٩٢٣.

(٣) الأهرام، عدد ١٣٩٨٩ فى ٥ مارس ١٩٢٣.

(٤) نفس المصدر، عدد ١٤٠١٤ فى ٣ إبريل ١٩٢٣.

(٥) نفس المصدر، عدد ١٤٠٤٢ فى ٧ مايو ١٩٢٣، محمد محمود سلامة المحامى.

(٦) السيدات والرجال، عدد ٨ فى ١٥ يونيو ١٩٢٣.

(٧) فتاة الشرق، الجزءان ٨، ٩ فى مايو، يونيو ١٩٢٣، ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٨) أحمد طه أحمد، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٩) المرأة الجديدة، عدد ٤ فى ٢ أكتوبر ١٩٢٤، ص ٢٦، السيدات والرجال، العدد الأول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤، ص ١٧، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٣٩ فى ٢١ يونيو ١٩٨٠.

(١٠) العروسة، عدد ٤٢، فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٥.

(١١) نفس المصدر، عدد ٧٤ فى ٣٠ يونيو ١٩٢٦، السياسة الأسبوعية عدد ٣٦ فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٦.

(١٢) المرأة المصرية، العددان ٩، ١٠ فى نوفمبر، ديسمبر ١٩٢٧، ص ص ٩٤٤، ٤٥٣، الأهرام، عدد ١٥٥٦٢ فى ٢١ فبراير ١٩٢٨.

(١٣) مما تجدر الإشارة إليه أن مارى كحيل خطبت فى المؤتمر باللغة الألمانية، المقطم، عدد ١٢٢٨٦، فى ٢٠ يوليو ١٩٢٩، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٥٣ فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٠.

(١٤) العروسة، عدد ٢٣٩، فى ٢٨ أغسطس ١٩٢٩.

(١٥) كوكب الشرق، عدد ٢٣٨٠ فى أول مايو ١٩٣٣، مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٥٤ فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠.

(١٦) الهلال، الكتاب الذهبى، نفس العدد.

(١٧) المصرية، عدد ٦ فى أول مايو ١٩٣٧، ص ٧.

(١٨) نفس المصدر، عدد ١٥ فى ١٥ سبتمبر ١٩٣٧، ص ١٠، المرأة المصرية، عدد ٨ فى أكتوبر ١٩٢٧، ص ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(١٩) مذكرات هدى شعراوى، حواء، عدد ١٢٤٤ فى ٢٦ يوليو ١٩٨٠.

(٢٠) فتاة الشرق، الجزء الأول فى أكتوبر ١٩٣٩. ص ص ٩، ١١، ١٢.

(٢١) الأهرام، عدد ٢١٨٠٢ فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٥، إنجى أفلاطون، ٨٠ مليون امرأة معنا، ص ص ٢، ١٨، ٢٢، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤٢.

(٢٢) مجد الدين حفنى ناصف، المرجع السابق، ص ٨١.

(٢٣) المرأة المصرية، عدد ٧ فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٣، ص ص ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١.

(٢٤) نفس المصدر، عدد ٣ فى ١٥ مارس ١٩٣٠.

(٢٥) العروسة، عدد ٢٧٢ فى ١٦ أبريل ١٩٢٦.

(٢٦) مذكرات هدى شعراوى، حواء عدد ١٢٤٦ فى ٩ أغسطس ١٩٨٠.

(٢٧) الهلال، العدد السابق، المصور، عدد ٧٣٢ فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٨.

(٢٨) المصرية، عدد ١١ فى ١٥ يوليو ١٩٣٧، ص ٤٠، الأهرام، عدد ١٩٥٤٢ فى ٨ فبراير ١٩٣٩.

(٢٩) المصور، عدد ١١٠٠ فى ٩ نوفمبر ١٩٤٥.

(٣٠) روز اليوسف، عدد ٨٢٩ فى ٤ مايو ١٩٤٤.

(٣١) الأهرام، العددان ٢١٤٠٥، ٢١٤١٣ فى ٦، ١٥ أغسطس ١٩٤٤.

(٣٢) نفس المصدر، عدد ٢١٤٧٢ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤.

(٣٣) نفس المصدر، أعداد ٢١٥١٠، ٢١٥١١، ٢١٥١٢، فى ١١، ١٢، ١٣ ديسمبر ١٩٤٤.

(٣٤) الضياء، عدد ٣٢ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٤.

* الحصاد

من خلال الصفحات السابقة، يتضح جليًا التغييرات التى صاحبت المرأة منذ اشتراكها فى ثورة ١٩١٩ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. فهذه الفترة الزمنية تمثل نقلة كبيرة لازمت المرأة وأيقظتها، فبعد أن كانت أسيرة داخل نظام الحريم فكت قيودها وكسرت أغلالها وخرجت تبحث عن نفسها لتضعها فى المكان المناسب لها بعد أن نالت حرية الاختيار، فسلكت الطريق الذى رأته يتفق معها، ونجحت فيما سعت إليه، فحققت مفهوم المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا، وأصبح أثرها وبصماتها على كل عمل من الأعمال.

ولنا أن نُسجل أنه لم يكن من الممكن أن يتم كل ذلك بسهولة، إذ واجهت المرأة الصعاب بعد أن أعطتها الأحداث السياسية الدفعة لبداية التخطيط والعمل على الخروج مما كانت تعانى منه. ووقع

عبء إحداث التغيير على عاتق المرأة المنتمية إلى الطبقة العليا التى أرادت أن تظهر شخصيتها، وتستخدم ثراءها فى خدمة القضايا التى انبرت تدافع عنها، ولم ينحصر عملها فى الإطار السياسى، وإنما تعداه إلى النشاط الاجتماعى والميدان الاقتصادى. ولابد من الإشارة إلى أنها قد مستها مسألة الانتماء إلى الأحزاب سواء عن قرب أو بعد، وتأثرت بالاتجاهات السياسية، لكنها كانت فى كثير من الأحيان تستغل مسألة الرضا السياسى عنها، لتحقيق أغراض المرأة، ولقيت التأييد سواء من السياسيين الذين خدمت مبادئهم، أو من المفكرين وأصحاب الآراء المتحررة الذين رأوا فى تنفيذ مطالب المرأة تقدمًا للمجتمع وارتقاء به.

لذا فلابد لنا من الإشادة بنشاطات هذه المرأة المنتمية إلى تلك الشريحة الاجتماعية، خاصة وهى فى معظم الأحوال المرأة المثقفة، حيث مكنتها ظروفها المادية والمعنوية من الانخراط فى التعليم والثقافة فتوسعت مداركها، وفى الوقت نفسه تأثرت بتقليد المدنية الغربية، ولذلك تمكنت من تولى قيادة وزعامة النهضة النسائية التى شكلتها، وقامت بعملية احتواء لباقى العناصر وضمتها إليها بعد أن استغلت المواقف ووضعت يدها على نقاط الضعف التى تعانى منها المرأة عامة، وأرادت تجنيد الجهود للقضاء عليها، ووضع قواعد وأسس جديدة تبنى عليها شخصية المرأة، كما أنها كافحت داخليًا وخارجيًا من أجل تحقيق أهدافها.

وقدمت امرأة الطبقة الوسطى قاطنة المدينة مساعدتها، وانخرطت فى الحركة النسائية، وإن كان من الصعب عليها الدخول

فى مضمار هذا التغيير بكل أدواته، نظرًا لتمسك الطبقة بالأساليب التقليدية والعادات الموروثة، وقد انشغلت بقضيتى التعليم والعمل واهتمت بهذين المجالين وأقدمت عليهما لنتائجهما المثمرة، وتشبعت بالروح الجديدة، وشاركت فى أعباء المجتمع، وإن لازم بعض التحفظ خطواتها. ومع هذا فإنها لم تقف وتقدمت وخضعت لمؤثرات اجتماعية مستحدثة، ودارت فى فلك التغييرات جاهدة فى محاكاة المرأة الأرستقراطية فى حدود الإمكانات المتاحة لها.

وعن امرأة الطبقة الفقيرة فى المدينة، فإنها لم تتمتع بحركة التغيير كاملة، إلا أنها لامستها، فهى سافرة منذ صغرها لخروجها للعمل فى الخدمات العامة والمصانع، وهناك من حصلت على قدر من التعليم الأوَّلى بعد أن أصبح إلزاميًا. وبصفة عامة، فقد عانت من الظروف بأنواعها، الاقتصادية والاجتماعية والشخصية، فهى التى تتحمل قسوة تطبيق قانون الأحوال الشخصية من زواج وتعدد زوجات وطلاق ونفقة وحضانة أطفال، وقد أثر انعكاس تحسن هذه الأوضاع عليها بفضل مساعى القيادة النسائية.

أما المرأة الريفية، فلم تخضع لتغيير جوهرى فى حياتها، فهى تتمتع بحريتها فى سفورها وخروجها واختلاطها وعملها فى الزراعة وانطلاقها، كل ذلك أعطاها شخصية متميزة بعدت فيها عن التعقيدات التى قابلت المرأة فى المدينة. لكن ليس معنى ذلك أنها كانت تعيش حياة هانئة، لأن الفقر كان يصاحبه باقى الأمراض التى عانت منها، إضافة إلى تحملها عنف زوجها فى أحيان كثيرة.

وعلى أية حال، فإن أوضاع المرأة عامة لم تمض على وتيرة واحدة كالتى خضعت لها فترة طويلة منذ أن دخلت مصر فى حوزة الدولة العثمانية إلى نهاية سيادتها عليها، إذ كان التحرك السياسى الذى لازمته المشاركة الاجتماعية عاملا مهمًا فيما حققت المرأة فى تقدمها، كما نهض بها التعليم والعمل، فاستطاعت أن تقف على أقدام ثابتة، وتطالب بحقوقها بكل قوة بعد أن دعمت موقفها بالخطوات السريعة التى اجتازتها.

ورغم قصر الفترة الزمنية من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٤٥ فإن المرأة تمكنت من اكتساب النقاط فى صالحها الواحد تلو الأخرى، وكل منها هى حصيلة لمجهودات مضنية سلكتها وضحت من أجلها. ومما لا شك فيه أنه كانت هناك ردود فعل لم ترق فى أعين الكثيرين، وأثرت فى المجتمع بناء على التغييرات الاجتماعية لأوضاع المرأة - وضحت من خلال الدراسة - والتى عاقت المسيرة بعض الشىء، وذلك عندما فهم البعض من النساء معنى الحرية فهمًا انعطف بهن عن الطريق المطلوب، ولكن ما لبث الأمر أن تلاشت تلك الثغرات، ليأخذ التقدم مساره السليم الذى رُسم له منذ البداية، وهذه طبيعة التغيير فلا يخلو من هفوات سرعان ما تزول، لتسجل المرأة الفوز فى النهاية.

المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق

Public Record Office, Foreign Office.

* F. O. 371, File 35538, Weekly Political and Economic Report from 2 - 8 Sep. 1943.
* F. O. 371, File 35533, April 1943.

ثانيًا - الدوريات

* الأمل، أسبوعية، القاهرة، منيرة ثابت.
* أمهات المستقبل، شهرية، القاهرة، تفيدة علام.
* الأهرام، يومية، القاهرة، جبرائيل بشارة تقلا.
* الجنس اللطيف، شهرية، القاهرة، ملكة سعد.
* حواء، أسبوعية، القاهرة، أمينة السعيد.
* الدستور، يومية، القاهرة، محمد فريد وجدى.
* روز اليوسف، أسبوعية، القاهرة، فاطمة اليوسف.

* السفور، أسبوعية، القاهرة، عبدالحميد حمدى.
* السياسة الأسبوعية، أسبوعية، القاهرة، محمد حسين هيكل.
* السيدات، شهرية، الإسكندرية، روزا أنطون.
* السيدات والرجال، شهرية، الإسكندرية، روزا أنطون.
* شيك، شهرية، القاهرة، فاطمة نعمت راشد.
* صحيفة الجامعة المصرية، شهرية، مجلس اتحاد الجامعة.
* الضياء، يومية، القاهرة، عبدالحميد حمدى،
* الطالبة، شهرية، القاهرة، منيرفا حمدى.
* العروسة، أسبوعية، القاهرة، إسكندر مكاريوس.
* العفاف، نصف أسبوعية، القاهرة، سليمان أحمد مهران.
* الفتاة، أسبوعية، القاهرة، نبوية موسى.
* فتاة الشرق، شهرية، القاهرة، لبيبة هاشم.
* فتاة مصر، نصف شهرية، القاهرة، هانم محمد العسقلانى.
* كوكب الشرق، يومية، القاهرة، أحمد حافظ عوض.
* المجلة السنوية، لمدرسة الأميرة فوزية الثانوية للبنات بالقاهرة.
* المجلة السنوية، لمدرسة الأميرة فايزة الثانوية للبنات بالإسكندرية.
* المرأة الجديدة، أسبوعية، القاهرة، عبدالوهاب الصبة.
* المرأة المصرية، شهرية، القاهرة، بلسم عبدالملك.
* المصرية، نصف شهرية، القاهرة، هدى شعراوى.
* المصور، أسبوعية، القاهرة، إميل وشكرى زيدان.
* المقطم، يومية، القاهرة، صروف ونمر مكاريوس.

* النهضة النسائية، شهرية، القاهرة، لبيبة أحمد.
* الهلال، الكتاب الذهبى ١٨٩٢ - ١٩٤١، إميل وشكرى زيدان.

ثالثًا - المراجع

* إجلال خليفة، الحركة النسائية الحديثة، المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٣.
* أحمد طه أحمد، المرأة وكفاحها وعملها، دار الجماهير القاهرة، ١٩٦٤.
* أحمد لطفى السيد، المنتخبات، الجزء الأول، دار النشر الحديث، ١٩٣٧، قصة حياتى، الهلال، عدد ٣٧٧، مايو ١٩٨٢.
* السعيد مصطفى السعيد، المرأة والتعليم الجامعى، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٥٥.
* أمانى فريد، المرأة المصرية والبرلمان، مطبعة التوكل بمصر، ١٩٤٧.
د المركز القومى للبحوث التربوية، المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية، دار العالم العربى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠.
* أميرة عبدالمنعم البسيونى، الأسرة المصرية، القاهرة، ١٩٦٤.
* إنجى أفلاطون، نحن النساء المصريات، د ت، ٨٠ مليون امرأة معنا، مطبوعات دار الفجر، ١٩٤٨.
* حسنى نصار، حقوق المرأة، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٥٨.

* درية شفيق، المرأة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.
* درية شفيق، إبراهيم عبده، تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى الفاروق، مكتبة الآداب بالجماميز، مصر، ١٩٤٥.
* عبدالرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، جزءان، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦.
* فاطمة اليوسف، ذكريات، دار روز اليوسف، الكتاب الذهبى، عدد ٦٣، إبريل ١٩٥٩.
* قاسم أمين، تحرير المرأة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤١، المرأة الجديدة، مطبعة المعارف، ١٩٠٠.
* كاميليا عبدالفتاح، فى سيكولوجية المرأة العاملة الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧٢.
* محمد عمارة، الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده، الهلال، عدد ٣٤٧، نوفمبر ١٩٧٩.
* وزارة التعليم العالى، المرأة المصرية فى التعليم العالى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٥.

الفهرس

منافذ بيع مكتبة الأسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة ساقية
عبد المنعم الصاوى
الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو
من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز
ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف
٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة الجيزة
١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة جامعة القاهرة
بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة رادوبيس
ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الأداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW. egyptianbook. org. eg
E - mail : info @egyptianbook.org. eg



ينعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذي يحياه ويحيا فيه، حين يفتح أفقًا أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه المعلوم، وإدراكه المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين، فكل قراءة تجدد المعرفة تحررنا من العجز أمام المشكلات، وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما يمكن أن نمتلكه في الحياة، ففي ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه المتجدد الحضور، فتتعدد لديه الإبداعات والإنجازات، وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل المجالات. إن من يُحسن القراءة يُحسن ممارسة الحياة. لذا، كانت وستظل دعوتي أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك

الهيئة المصرية العامة للكتاب



ISBN# 9789774205095



٢ جنيه

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨